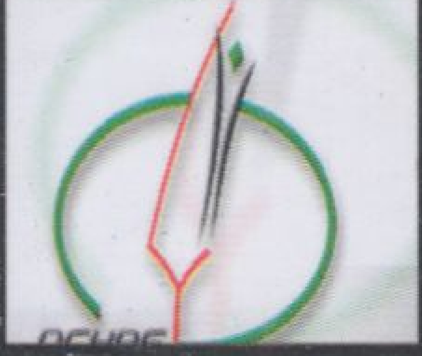
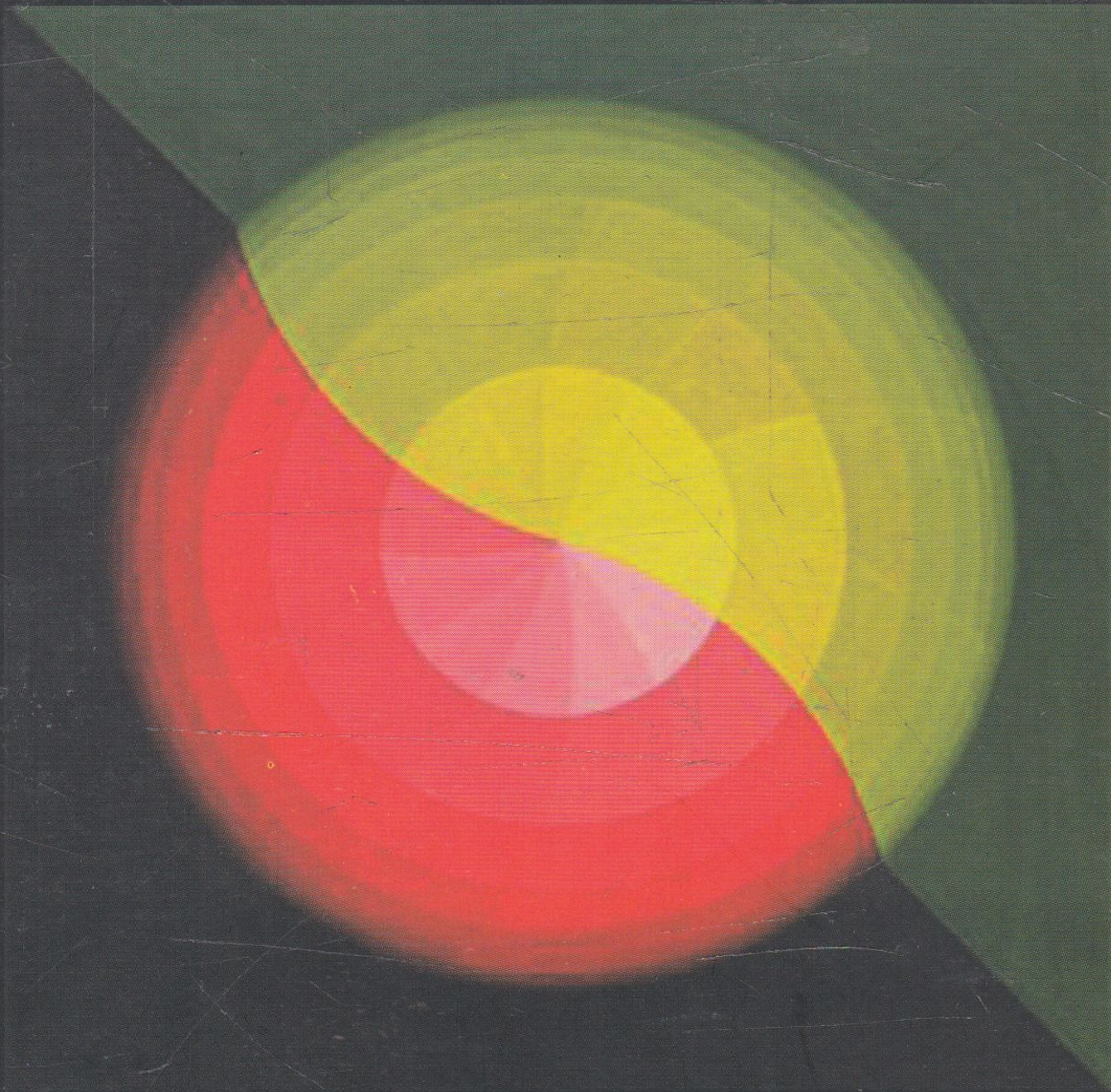
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان



مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان



التحول الديمقراطي في سوريا والخبرة الإسبانية



تحرير

جورج عيراني   رضوان زيادة

قضايا الإصلاح ٢٢

التحول الديمقراطي فى سورية
والخبرة الإسبانية

الكتاب: التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الإسبانية
تحرير: د. جورج عيراني، د. رضوان زيادة
لوحة الغلاف: للفنانة الإسبانية غودا لوبي

سلسلة: قضايا الإصلاح (٢٣)
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٢٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣(+٢٠٢)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي
إخراج فني: هشام أحمد السيد

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٠٩/١٠٥٤٩
الترقيم الدولي:

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية
إدارة الشئون الفنية

ط١- القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٩.
٢٠٠ ص، ٢٤سم- (سلسلة قضايا الإصلاح: ٢٣)
د. جورج عيراني، د. رضوان زيادة (محرران)
العنوان: التحول الديمقراطي في سورية والخبرة الإسبانية

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

قضايا الإصلاح
(٢٣)

التحول الديمقراطي فى سورية
والخبرة الإسبانية

أكرم البني
بول سالم
عبد الرحمن الحاج
ألبرتو أوليارت
خوسيه روما
فاروق حجي مصطفى
إلياس دياث
دعد موسى
فايز سارة
د. إلياس سمعو
د. رضوان زيادة
نيكولاس س-إرتوريوس
بسام إسحق
سهير الأتاسي
وليد سفور

تحرير

د. جورج عيراني
د. رضوان زيادة



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة ، والعمل سويا من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (ايفكس). المركز مسجل في القاهرة وباريس وجنيف. وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧.

مركز دمشق
لدراسات حقوق الإنسان

DCHRS

www.dchrs.com

مركز غير حكومي مستقل تأسس عام ٢٠٠٥، يعمل من أجل تعزيز واحترام قيم ومبادئ حقوق الإنسان في سورية، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة. ويهدف إلى تكوين وتنمية ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع عن طريق البحوث والدراسات وعقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية والدورات والأنشطة والبرامج البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية بما يخدم في النهاية مجال حقوق الإنسان.

المركز عضو في الشبكات الدولية التالية :

- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH – باريس.
- الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان EMHRN– كوبنهاجن .
- الحملة الدولية من أجل المحكمة الجنائية الدولية – نيويورك

سياسة المركز :

- لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا يتبع أو ينضم لأية هيئة سياسية محلية أو عربية أو دولية تؤثر على نزاهة المركز ونشاطه، ومن هذا المنطلق يتعاون المركز مع الجميع.
- يسعى المركز إلى القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بالقوانين والتشريعات السورية بشكل خاص والعربية والعالمية بشكلٍ عام،، وتقديم مشاريع قوانين مقترحة بما يتناسب مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- يقف المركز ضد أي نوع من أنواع انتهاك حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور والمواثيق الدولية المتعلقة بذلك، كما يعمل على كشفها في حال وجودها والعمل على إزالتها بكل الوسائل المشروعة.
- يعمل المركز على تحقيق أهدافه عن طريق وسائل الاتصال والإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة كما يعمل على إقامة المؤتمرات والندوات و ورشات العمل حول مواضيع تعنى بحقوق الإنسان والديمقراطية واستقلال القضاء وغير ذلك ،بالإضافة إلى الدورات التدريبية التي ينظمها المركز بشكل دوري .
- يتعاون المركز مع الهيئات العلمية والفكرية ومع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان التي تزاول أنشطة علمية وفكرية مشابهة على أساس من المساواة والنزاهة التامة والحيدة في الأمور السياسية. لذلك يعمل على تعزيز التنسيق والتشبيك مع باقي منظمات المجتمع المدني داخل سورية و خارجها، كما يعمل من خلال مختلف الآليات الدولية والإقليمية لإثارة قضايا وأولويات حقوق الإنسان في العالم العربي وبلورة مواقف مشتركة إقليمية ودولية حولها .

المحتويات

مقدمة
التحول الديمقراطي الآمن فى الخبرة الإسبانية

أغرى تشابه تفكك النظم السياسية السلطوية في العالم بدراسة أوجه التقارب والتباعد في التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وبلدان أمريكا اللاتينية مقارنة مع البلدان العربية، فقد أتت الثورة البرتقالية في أوكرانيا والتحولات الجماهيرية في جورجيا ولبنان لتغري الباحثين في دراسة أنماط تآكل الأنظمة الشمولية في العالم، وتعزيز قدرات المجتمع المدني على التحول الآمن باتجاه الديمقراطية والتعددية.

تبدو هنا التجربة الإسبانية بعد فرانكو وكأنها تجربة تحتل حيزاً خاصاً في تجارب التحول الديمقراطي في العالم، سيما لجهة المقارنة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي كانت عليه إسبانيا أيام فرانكو، وما هي عليه إسبانيا اليوم.

كما أنها تعد من أنجح تجارب التحول الديمقراطي الآمن نحو الديمقراطية، مقارنة بتجارب تحول أخرى جرت في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

على ضوء هذه المقارنة، نظمت في إسبانيا حلقة نقاشية بعنوان (استكشاف استراتيجيات دعم الحركة الديمقراطية في سورية بالاستفادة من التجربة الإسبانية) في مدينة طليطلة التاريخية الساحرة الروعة والجمال في أيار/مايو ٢٠٠٦، وقد كانت ثرية وغنية للغاية، إذ جمعت عدداً من الباحثين والناشطين السوريين وعدداً من السياسيين والمؤرخين والمثقفين الإسبان الذين كان لهم دور محوري في عملية التحول الديمقراطي في إسبانيا، وذلك للنظر في إمكانية استفادة سورية من تجربة التحول الآمن الإسبانية.

المشاركات السورية تمحورت حول مستقبل الحركة الديمقراطية في سورية، وبين تقديم خبرة ربيع دمشق (سهير الأتاسي) كفترة مهمة في التاريخ السوري؛ حيث لعبت دوراً محورياً في تنشيط الحياة العامة وتشجيع المجال العام، ثم دراسة بناء قدرات المجتمع المدني في سورية، سواء على مستوى الحركات النسوية (دعد موسى) أو جمعيات حقوق الإنسان (وليد سفور) أو الحركة الكردية (فاروق مصطفى).

وجرى بحث دور العامل الخارجي في التأثير في عملية التحول الديمقراطي، وهل يلعب دوراً مساعداً في عملية التغيير، أم أنه -على العكس- يلعب دوراً تثبيطياً معاكساً لفكرة الدمقرطة والتغيير (دور الولايات المتحدة- إلياس سمعو) أو دور الاتحاد الأوروبي (نديم شحادة)، ثم تأثير العلاقات السورية- اللبنانية على التغيير في المشهد السوري؛ بحكم حساسية هذه العلاقة ومصيريتها سواءً على مستوى الجوار الجغرافي، أو على مستوى البعد السياسي (بول سالم - أكرم البني - جورج عيراني الذي تحدث عن المصالحة الوطنية وأهميتها في كلٍ من سورية ولبنان).

وما هي رهانات عملية التغيير القادمة والسيناريوات المحتملة، هل ستشهد سورية صعوداً للإسلام السياسي (عبد الرحمن الحاج)، أم أن المجتمع المدني قادر على لعب دور محوري في التغيير (فايز سارة - بسام إسحاق).

لكن المفيد في اللقاء كان تقديم الخبرة الإسبانية من قبل صانعي القرار في

تلك الفترة، فقد تحدث ألبرتو أوليارت (Alberto Oliart) وزير الدفاع في فترة ما بعد فرانكو (الفترة الانتقالية) فأشار إلى أن الحركة الديمقراطية التي قامت في إسبانيا هي ذات إرث اجتماعي وتاريخي عميق، ودلل على ذلك بعدد من الأرقام، ففي عام ١٩٤٥ كان هناك ٢٪ فقط من الشعب الإسباني يدرسون في الجامعات، لكن وبحلول عام ١٩٧٥ أصبح ٤٠٪ من الشعب الإسباني يدرسون في الجامعات، هذا المناخ ساعد على التغيير العميق، شكّل قناعة لدى ضباط الجيش بضرورة التغيير، فمن أصل ١٨٠٠ جنرال كان هناك ٣٠٠ منهم خاضوا الحرب الأهلية، وأدركو خطورة المرحلة بعد فرانكو، خاصة بعد اغتيال بلانكو الرجل الثاني بعد فرانكو، وهنا جاء دور الملك الذي كان محورياً ومركزياً بالنسبة للوزير أوليارت، فالملك تصرف كأنه ملك جميع الإسبان؛ مما جعله ضمانة حقيقية للتغيير، فأعلن سوايرس رئيساً للحكومة الذي كان رمزاً للحرية والديمقراطية.والذي قاد عملية التغيير بكل هدوء وتؤدة.

العامل الخارجي كان محورياً في التغيير، فجميع الدول الأوروبية المجاورة كانت ديمقراطية، والولايات المتحدة كانت تدفع باتجاه الديمقراطية، ولذلك لم يكن هناك من خيار لإسبانيا إلا الدخول في نادي الديمقراطية.

يركز أوليارت على دور الملك البطولي في التغيير خاصة بعد ١٩٨١/٢/٢٣، فقد كان القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، ففي ٢٣ شباط /فبراير ١٩٧٥ حيّا الجيش الملك ونفذ أوامره، وقد أوقف ثلاث كتائب عسكرية بعد تحريض قادتها ضد الشعب وإرادته في التغيير.كما أنه تمت محاكمة ٣٧ جنرالاً بالعقوبات القصوى من قبل المحكمة العليا.

ففي ١٩٧٧/١٠ تشكلت أول حكومة ديمقراطية في إسبانيا، وكانت كل القوى الوطنية ممثلة في هذا الاتفاق، وجرى التوقيع على الاتفاق خلال ثلاثة أيام فقط، إذ أدرك الجميع أنه إذا أردنا أن ندخل في نظام سياسي جديد ومختلف، فلا غنى عن الاتفاق مع جميع الأطراف، بما فيها بعض القوى الهامشية التي كان يُطلق عيها (فرانكية) فقد كانت الكتل ممثلة كالتالي:

١١٩ الحزب الاشتراكي، ٢١ الحزب الشيوعي، ١٩ القوميون الكتلانيون.

صحيح أن الفترة الانتقالية لم تكن خالية من الأخطاء، لكنها لم تكن لتتم

لولا الالتزامات والتوافقات التي جمعت كل الأطراف.

أما خوسيه سان روما الذي كان عضواً في المنظمة الثورية للعمال، وهي مجموعة شيوعية ماوية، تأسست عام ١٩٧٠، وانتهت عام ١٩٨٠، فقد كان له رؤية مختلفة تماماً عن أوليارت فيما يتعلق بالنظر إلى الفترة الانتقالية الإسبانية، فبالنسبة لروما لعب الحزب الشيوعي الدور الرئيسي في مرحلة التحول، فقد ناضل بقوة ضد الديكتاتورية، واستطاع أن يحصل على حكم من المحكمة العليا تقضي بشرعيته في ١٩٧٧/٤/٨، أما الجيش بالنسبة لروما فقد كان مؤيداً لفرانكو، حتى الملك نفسه خوان كارلوس جرى اختياره من قبل فرانكو، لكن نضال الحزب الشيوعي على الأرض هو الذي فرض معادلة التغيير السلمي دون الدخول في الحرب الأهلية، وفي الوقت نفسه كانت كل القوى بما فيها الحزب الاشتراكي مستعدة للتغيير، إذ تخلت كل القوى عن العنف المسلح وبدأت تتحدث عن التغيير الثقافي والاجتماعي – السياسي، وكانت تقوم بكل ما في وسعها من أجل مقاومة فرانكو، صحيح أنه نشأ تيار قوي معارض للمرحلة الانتقالية السلمية ومؤيد لفرانكو لكن تصميم القوى السياسية على التغيير هو الذي صنعه، لكن، بالنسبة لروما كان دور العامل الخارجي وتحديداً الولايات المتحدة سلبياً في التغيير، إذ كانت الولايات المتحدة تدعم سالازار في البرتغال، وهي لذلك لم تساعد على إحلال الديمقراطية في إسبانيا.

أما إلياس دياز (Elias Diaz) وهو أستاذ القانون في جامعة مدريد، وكان من مؤسسي الحزب الاشتراكي، كما أنه كان عضواً في اللجنة الدستورية التي صاغت الدستور، وهو فضلاً على ذلك أرخ لتلك الفترة في أكثر من كتاب، فقد ركز على دور فرانكو في إعاقة عملية التغيير عبر زرع وتعزيز فكرة الفوضى والانتقام، وإشاعة أن بديل فرانكو هو حمامات من الدم.

لقد استطاعت القوى المعارضة لفرانكو أن تعي ذلك تماماً، وبدأت بعملية مهمة من التحضير داخل كل القوى والقطاعات: النقابا– الطلاب–العمال–المهن الحرة...، فالدور الأكبر لإسقاط الديكتاتورية كان للشعب، ودور القوى السياسية هو تهيئة الشعب للتغيير القادم بالضرورة.

حاولنا بكل الوسائل بما فيها تقديم تأويلات وقراءات جديدة للكتاب المقدس

تساعد على تفهم عملية التغيير وتقنع الناس بها، بحيث يشعر الناس أن لهم مصلحة حقيقية في التغيير، وأنهم مؤثرون وفاعلون سياسياً.

لقد كان لدينا مبدأ عملنا عليه باستمرار، هو أن القوة المدنية فوق القوة العسكرية، وأنه مع الاحترام الكبير للأديان فإن ذلك يجب أن يظل ضمن القانون، فلا يجب فرض الأفكار الدينية على القوى الاجتماعية، وما ساعدنا على ذلك وجود صياغة قوية وجيدة للقانون، بحيث أدرك الجميع أن دولة القانون وحدها هي القادرة على احترام حقوق الإنسان.

أما نيكولاس سارتوريس (Nicolas Sartorius) وهو محام وصحفي، يشغل حالياً منصب نائب رئيس مؤسسة (Alternativas)، وكان أحد مؤسسي النقابات، فقد أكد أن الديمقراطية هي مكسب تاريخي ونضال مجتمعي، فهو لا يؤمن بالديمقراطية الممنوحة، فالديمقراطية مكسب معقد، تتطلب صبراً طويلاً وتضحيات كبيرة وبعض الذكاء من قبل القوى السياسية الديمقراطية.

والعملية السياسية لا يمكن تصديرها، إذ هي تختلف باختلاف الظروف التاريخية، والديمقراطية تضحيات قبل كل شئ، فالسلطة تتبدل عندما تجبر على ذلك، وقد كانت هناك حركة ضد الديكتاتورية في كل مكان في إسبانيا، وليس صحيحاً أن رئيس الحكومة سوايرس أو الملك أتيا بالديمقراطية، لقد كانت الديمقراطية مخرجاً لكل القوى ومطلبها الرئيسي، وساعدت على ولادتها اليسيرة وجود توافق بين القوى السياسية في تلك الفترة على الديمقراطية، رغم ضعف هذه القوى، فالنظام رفض في البداية تقديم أية تنازلات، ولم يسمح بوجود أية معارضة قوية ربما تطيح به.

لقد كان لدينا نوع من «توازن الضعف»، وهنا لعب العامل الخارجي دوراً محورياً في ذلك، فقد كانت إسبانيا بحاجة للديمقراطية كي تدخل أوروبا، ولذلك كان لا بد من بناء توافق عريض بين القوى السياسية من اجل ذلك.

وفعلاً استطاعت المعارضة بناء تحالف عريض يساعدها كي تكون موحدة، فعندما نخسر يخسر الجميع، ولذلك توصلنا إلى ما يسمى «المنصة الديمقراطية» في عام ١٩٧٥ بين جميع القوى المعارضة، وتشكلت لجنة من تسعة أشخاص اختارتهم المعارضة كممثلين عنها، وقد كانوا يمثلون كل القوى (شيوعيون-

اشتراكيين– ليبراليين– ديمقراطيين...) وكان من وظيفة هذه اللجنة التفاوض مع رئيس الحكومة سوايرس حول قانون العفو، وقانون الانتخابات وغيرهما من القوانين.

كان الشعب يدعم المعارضة في الخلف ويساندها، وكانت المعارضة فى الوقت تتصف نفسه بالحيوية والفاعلية، وكانت قادرة على بناء تحالفات داخلية وخارجية من أجل التغيير.

كانت استراتيجيتها الرئيسية العمل داخل قطاعات الإعلام والنقابات والطلبة وأصحاب المهن والمفكرين والمثقفين..، فلكي يتحقق التغيير لابد من طبقة تحمله وتدعمه، بل أحياناً تخلقه، ولذلك كان مهماً جداً الالتفات إلى ضرورة تحسين الوضع المعاشي للناس، بما فيها قطاعات الشرطة والأمن والجيش والقوى الجنائية، كي تشعر أن لها مصلحة حقيقية في التغيير، فقد كنا نخاطبهم بالقول: "ما دمتم تدفعون الضرائب فلكم حقوق كغيركم"، ونجحنا في النهاية في كسبهم إلى جانب التغيير.

لقد كان الجميع يرغب في الوصول إلى حل سلمي، وكنا فى الوقت نفسه نحمل مشروعاً كاملاً للدولة يتضمن الديمقراطية وأوروبا والتعاضد الاجتماعي والاعتراف بالتعددية.

د. جورج عيراني

د. رضوان زيادة

الفصل الأول

استكشاف الخبرة الديمقراطية فى سورية

العوامل الدولية والإقليمية

دور العوامل الخارجية فى التغيير فىسورية ..
العامل الأمريكي

د. الياس سمعو

أستاذ العلاقات الدولية فىجامعتي حلب والقلمون سابقاً

بدأت القيادة السورية عملية تغيير وتطوير؛ وإن كانت بطيئة منذ تولي الرئيس بشار الأسد سدة الحكم عام ٢٠٠٠، إلا أنها تجابه ضغوطا قوية للتسريع في عملية الدمقرطة من ثلاثة مصادر: داخلية وإقليمية ودولية. إن موضوع هذا البحث هو الضغوطات الدولية، وأهمها الأمريكية ووراءها الأوروبية. وسوف نستعرض لمحة تاريخية مختصرة عن العلاقات السورية- الأمريكية لإلقاء الضوء على الخلافات بين البلدين التي أدت إلى المجابهة ونتائجها السلبية على مسيرة الديمقراطية في سورية.

تاريخيا تقسم العلاقة بين واشنطن ودمشق إلى ثلاث حقب. الأولى قبل الحرب العالمية الثانية حيث كانت العلاقة ودية، ومثال ذلك تقرير لجنة كينغ- كراين المشهورة عام ١٩١٩ الذي أكد أن السوريين يفضلون الحصول على حق

تقرير المصير؛ كي يحكموا أنفسهم، ولكن إن تعذر ذلك فلابد أن تحكمهم دولة أجنبية، كان خيارهم هو الولايات المتحدة. ولكن كانت سورية تحت الانتداب الفرنسي خلال هذه الفترة، ولم تكن دمشق صاحبة القرار النهائي في شؤونها الخارجية.

الحقبة الثانية بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث حصلت سورية على استقلالها عام ١٩٤٦ واستمرت حتى مغادرة الرئيس كلينتون البيت الأبيض. في بداية هذه الحقبة ظهر عاملان كان لهما الدور الأكبر في تحديد العلاقة بين الطرفين: تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وتطور الحرب الباردة. تأرجحت العلاقة خلال هذه الحقبة بين التعاون والتخاصم بناء على السياسة التي اتبعتها الإدارات الأمريكية المتتالية تجاه دمشق. فكان هنالك فترات اتسمت بعلاقات ودية وتعاون بين الطرفين، منها خلال رئاسة كارتر وبوش الأب وكلينتون وفترات متشنجة خلال رئاسة جونسون وريغان ولكن الطرفين حافظا خلال هذه الحقبة على شعرة معاوية.

الحقبة الثالثة: بدأت باعتلاء الرئيس بوش الابن سدة الرئاسة في كانون الثاني عام ٢٠٠١ ومازالت مستمرة. وقد اتسمت العلاقات بين دمشق وواشنطن خلال هذه الفترة بتشنج يقترب من شبه الانقطاع التام. لكن خلال الأشهر الماضية بدأت أصوات سياسيين ومفكرين في الولايات المتحدة والعواصم الأوروبية وإسرائيل ترتفع طالبة من واشنطن إعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه سورية والتي تتمحور حول محاولة عزلها وتهميشها مع العلم أن هناك اعترافا ضمنيا بأهمية سورية الإقليمية ونفوذها الذي لا يستهان به. وما يطلبه هؤلاء السياسيون والمفكرون من واشنطن هو مخاطبة دمشق للوصول إلى صفقة تخدم مصالح الجميع. لكن الرئيس بوش العقائدي مازال متمسكا بموقفه العدائي من القيادة السورية. وإذا استمرت التطورات السلبية في العراق ولبنان وفلسطين، إضافة إلى فقدان بوش مصداقيته لدى الشعب الأمريكي فلربما أعاد النظر في موقفه من رجل عقائدي يبحث عن المستحيل إلى رجل سياسي يبحث عن الممكن. وإن حدث هذا، وهو غير متوقع، فمن الممكن الحديث عن صفقة بين واشنطن ودمشق تشمل المواضيع الخمسة التي تشكل مصدر الخلافات بينهما

وهي الجولان والإرهاب والعراق ولبنان والديمقراطية. كانت هناك محاولات لتفاهم أمريكي سوري، ولكن الأسلوب الذي اتبعته واشنطن كان مجرد طلبات موجهة من واشنطن وعلى دمشق تنفيذها دون عرض لأي خطوات ايجابية أو التزامات تجاه دمشق بالمقابل مما أفشل هذه المحاولات.

الجولان: بعد انتهاء حرب تحرير الكويت وانعقاد مؤتمر مدريد برعاية ومشاركة واشنطن كانت هنالك محاولات للوصول إلى سلام سوري- إسرائيلي. وقد فشلت جميع هذه المحاولات وكان آخرها اجتماع الأسد وكلينتون في جنيف في آذار ٢٠٠٠، ومنذ ذلك الحين تجمد المسار السوري- الإسرائيلي، وازداد الجمود منذ تولي الرئيس بوش الرئاسة الأمريكية؛ حيث تجاهلت واشنطن كليا موضوع الجولان، وجاء ذكره في خارطة الطريق عرضاً وأعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية بأنها أعلمت إسرائيل بعدم توقيع أي اتفاقية سلام مع دولة غير ديمقراطية. وإذا استمر الجمود الحالي في المسار السوري- الإسرائيلي فمن المتوقع ألا تتحسن العلاقة بين واشنطن ودمشق؛ لأن مستقبل الجولان يشكل العمود الفقري لهذه العلاقة. وإن الرئيس السوري يعلم - كما كان والده الرئيس حافظ الأسد من قبله يعلم - أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تستطيع الضغط على إسرائيل لاستعادة الجولان بالطرق السلمية، وقد أعلن مرارا استعداده لبدء المفاوضات مع إسرائيل بدون شروط مسبقة، وإذا قرر الرئيس بوش الابن الضغط على إسرائيل لإحياء العملية السلمية كما فعل والده من قبله في التحضير لانعقاد مؤتمر مدريد فإنه سوف يسجل نقاطا إيجابية عديدة مع القيادة والشعب السوري؛ وبالتالي سوف يتجاوب الرئيس بشار مع واشنطن، وينشط العلاقات معها تماما كما فعل والده من قبله. ولنفترض أن واشنطن أرغمت إسرائيل على إحياء عملية السلام السورية- الإسرائيلية وبدأت المفاوضات لكن المقومات لنجاح المفاوضات والتوصل إلى اتفاقية سلام غير موجودة الآن، وأهمها وجود قيادات في واشنطن وتل أبيب ودمشق تريد السلام وقادرة على صنعه وهذا غير موجود الآن. فخلال المفاوضات السورية - الإسرائيلية في التسعينات كان هناك ثلاث قيادات (كلينتون ورابين والأسد الأب) تريد السلام وقادرة على صنعه؛ ولكن الرصاصة التي قضت على حياة رابين، قتلت أيضا لربما أفضل فرصة لسلام سوري - وإسرائيلي. ثم تلتها

الفرصة الواعدة الثانية والأخيرة في عهد كلينتون وباراك والأسد وإن كانت أقل وعدا من التي سبقتها؛ لكنها لم تُكلل بالنجاح، وهناك وجهات نظر متباينة عن مسئولية فشلها. أما الآن فإن القيادتين في واشنطن وتل أبيب لا تريدان السلام مع سورية، وهناك شكوك أيضا في قدرتهما على التوقيع. هذا الطريق المسدود في وجه سلام سوري - إسرائيلي يعيد الجولان إلى سورية يشكل بالنسبة لدمشق أهم عقبة في الوصول إلى صفقة سورية أمريكية.

الإرهاب: وضعت سورية وما زالت على لائحة الإرهاب الأمريكية منذ العام ١٩٧٩ مع العلم أن واشنطن لا تتهم سورية بالقيام بأعمال إرهابية وإنما بإيواء منظمات فلسطينية تعتبرها واشنطن إرهابية لأن إسرائيل تعتبرها كذلك. هذه المنظمات الفلسطينية موجودة في دمشق لأنها لا تستطيع الذهاب إلى فلسطين بلدها للعيش فيه بحرية وأمان، وإذا افترضنا أن سورية قررت طرد هذه المنظمات وجمعت جميع قياداتها ووضعتهم في طائرات وطلبت من السفير الأمريكي في دمشق- ولا يوجد سفير أمريكي في دمشق منذ ثلاث سنوات - الحضور إلى المطار ليأمر الطيارين بالإقلاع فإلى أين سوف تتجه هذه الطائرات ؟

سورية متهمة أيضا بدعم وتسليح حزب الله اللبناني الذي تعتبره واشنطن وتل أبيب معا منظمة إرهابية، مع العلم بأنه منظمة مقاومة هدفها تحرير الأراضي اللبنانية التي تحتلها إسرائيل. إضافة إلى ذلك فإن حزب الله منظمة عسكرية تجابه منظمة عسكرية أخرى وهي إسرائيل، وكلاهما يحاول تحسين وضعه العسكري. فإذا كانت إسرائيل تحسن وضعها العسكري باستمرار وبمساعدة الولايات المتحدة أليس لحزب الله الحق ذاته في تحسين وضعه العسكري والحصول على مساعدات عسكرية من سورية وغيرها، وما هو المسموح لهذا مسموح لذاك. رب قائل يقول إن الإمدادات السورية لحزب الله -إن صح القول- هي تدخل سوري في شؤون لبنان الداخلية، فهل دمشق هي الوحيدة التي تتدخل في الشؤون اللبنانية. ورب قائل يقول إن حزب الله منظمة إرهابية، ولكن هناك أيضا من يقول إن إسرائيل دولة إرهابية. وبغض النظر عن الخلاف بين واشنطن ودمشق على تعريف الإرهاب وتقييم هذه المنظمات

فقد تعاونت سورية في الماضي مع واشنطن في محاربة الإرهاب وقدمت الكثير من المعلومات المفيدة إلى واشنطن، وأدى ذلك إلى إنقاذ أرواح أمريكية عديدة وسورية مستعدة للتعاون مجددا إذا ظهرت بادرة ايجابية من واشنطن تجاه دمشق.

العراق: عارضت سورية القرار الأمريكي باجتياح العراق لأسباب عديدة، منها أن العراق بلد عربي مجاور لسورية، ويحكمه حزب البعث الذي يحكم في سورية أيضا، إضافة إلى أن الاجتياح وتغيير نظام الحكم سوف يؤدي إلى عدم الاستقرار، وربما تقسيم العراق واستمرارية الوجود العسكري الأمريكي على حدود سورية الشرقية، ولكن بعدما بدأ الاجتياح الأمريكي تغيرت المعادلة. كان أمام سورية خياران؛ الخيار الأول الاستمرار في معارضة الوجود الأمريكي والتعاون مع المعارضة العراقية. الهدف من هذا الخيار هو إغراق واشنطن في مستنقع العراق الذي سيؤدي في النهاية –حسب التقييمات السورية– إلى انسحاب الجيش الأمريكي من العراق وتكون سورية بذلك قد نجحت في منع إكمال الدائرة العسكرية– السياسية الأمريكية المحيطة بسورية وأيضا منع واشنطن من المجازفة بالتدخل في سورية لإسقاط النظام نتيجة الإخفاق الأمريكي في العراق. إضافة إلى ذلك لم يكن هناك أي عرض أمريكي لقاء تعاون سورية معها. أما الخيار الثاني فكان على سورية أن تغير من نبرة معارضتها للوجود الأمريكي في العراق والتعاون مع واشنطن ولو بشكل غير علني. في هذه الحالة إن نجحت واشنطن في حربها تكون سورية قد ساعدت في إنهاء الحرب وجلبت الاستقرار إلى العراق وحسنت العلاقات مع واشنطن والنظام العراقي الجديد وحصلت على فوائد أخرى. وان فشلت واشنطن فلا يقع اللوم على سورية. اختارت سورية الخيار الأول، وهو الاستمرار في معارضة الوجود الأمريكي في العراق مع العلم بأن دمشق أعلنت مرارا أنها تتعاون مع السلطات العراقية والقوات الأمريكية في ضبط الحدود ومنع المتسللين إلى العراق، وأنها تريد تحسين العلاقات مع بغداد ولكن واشنطن غير مقتنعة ومستمرة في اتهام سورية بالتسهيل للمتسللين عبر الحدود السورية إلى العراق لقتل الجنود الأمريكيين.

لبنان: استمر الوجود السوري في لبنان لمدة ثلاثة عقود بموافقة الدول العربية والغربية، ومنها الولايات المتحدة. ولكن إصرار القيادة السورية على تمديد مدة رئاسة الرئيس لحود في وقت تدهورت فيه العلاقات السورية– الأمريكية، إضافة إلى تدهور العلاقات السورية– الفرنسية منح الفرصة للرئيس بوش بالتعاون مع الرئيس الفرنسي شيراك لمعاقبة سورية في جعل مجلس الأمن يتبنى القرار رقم ١٥٥٩ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الذي طلب من سورية الانسحاب من لبنان. ثم جاء بعد ذلك اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان السابق في شباط/فبراير ٢٠٠٥ ليضاعف الضغط على سورية لكي تنسحب من لبنان وتم الانسحاب في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ثم تبنى مجلس الأمن ثلاثة قرارات، يشكل فيها لجنة للتحقيق في اغتيال الحريري، ويطلب من سورية التعاون معها. قدمت اللجنة عدة تقارير أولية إلى مجلس الأمن عن الجريمة ولكن دون التوصل إلى نتيجة والتحقيق مازال مستمرا. تستطيع سورية خلال هذه الفترة محاولة التوصل إلى تفاهم مع الولايات المتحدة حول موضوع لبنان؛ ولكن هذه ليست بالمهمة السهلة لأنها تتطلب من واشنطن مخاطبة سورية ومواضيع الخلاف تشمل:

(١) طبيعة النظام السياسي في لبنان وعلاقته مع سورية.

(٢) حزب الله.

(٣) عملية السلام مع إسرائيل.

(٤) إقامة علاقات دبلوماسية وترسيم الحدود مع لبنان.

هذه المواضيع متشابكة ومعقدة ورب قائل يقول إن لبنان هي الدولة غير الممكنة، بالنسبة لطبيعة النظام السياسي فمن غير المعقول أن تقبل سورية نظاما معاديا أو حتى محايدا لها في لبنان. إذا كانت الوصاية السورية على لبنان مرفوضة، فكذلك الوصاية الأمريكية مرفوضة. وإن كان حزب الله ورقة في يد دمشق فهناك منظمات أخرى هي أوراق في يد واشنطن وإن كان حزب الله عقبة في وجه سلام بين لبنان وإسرائيل فان تجريده من السلاح، وإضعافه يمهد الطريق لسلام لبناني إسرائيلي منفرد؛ كمحاولة عام ١٩٨٣، وهذا شيء ترفضه دمشق لأنه يجعل سورية دولة الطوق الوحيدة في حالة حرب مع

إسرائيل، ويجعل من الخلاف السوري – الإسرائيلي مجرد خلاف حدودي بين دولتين متجاورتين مشابه للخلاف الحدودي بين سورية وتركيا حول موضوع اسكندرون، – خلاف لا يثير الاهتمام الدولي. إذا جرى التعامل مع هذه الأمور الثلاثة الشائكة بشكل يضمن لسورية دورها وأمنها يصبح موضوع العلاقات الدبلوماسية وترسيم الحدود مع لبنان من الأمور التكتيكية. إذا قررت واشنطن بشكل جدي مخاطبة دمشق بهدف التوصل إلى سلام سوري –إسرائيلي يتزامن مع أو يتبعه سلام لبناني– إسرائيلي؛ ففي هذه الحالة تكون الحدود رسمت بين الأطراف الثلاثة، وأقيمت علاقات دبلوماسية بينهم، وأزيلت أسباب تسليح حزب الله ليصبح حزبا سياسيا يتنافس على السلطة على قدم المساواة كبقية الأحزاب.

الديمقراطية:خلال فترة الحرب الباردة لم تعتبر واشنطن الديمقراطية هدفا مهما في سياستها الخارجية وبشكل خاص في العالم العربي؛ حيث كان المبدأ الأمريكي في التعامل مع الدول آنذاك مبنيا على أساس أن ما يهم واشنطن هو كيف تتعامل تلك الدول مع واشنطن وليس كيف تتعامل مع شعوبها؛ ولكن بوصول الرئيس بوش إلى سدة الحكم تغيرت الأولويات في واشنطن، وأصبح نشر و دعم الأنظمة الديمقراطية إحدى الأولويات الأمريكية؛ إذ يعتقد الرئيس الأمريكي أن الديمقراطية سوف تقود إلى السلام والاستقرار الإقليمي والأمن لإسرائيل واستمرار تدفق البترول والقضاء على أحد مصادر الإرهاب. ولكن العرب والمسلمين يعتقدون عكس ذلك؛ حيث استمرار القضية الفلسطينية بدون حل عادل ودعم واشنطن غير المشروط لإسرائيل عوضا عن الضغط عليها لحل عادل للقضية، هو السبب المباشر في عدم الاستقرار والحرب والإرهاب وحاجز في تطور الديمقراطية. وبالنسبة إلى سورية فإن الجولان الذي هو جزء من القضية الفلسطينية يشكل المشكلة المركزية. وإذا كانت واشنطن جادة في تطوير نظام ديمقراطي في سورية والحصول على تعاون سوري في تحقيق الاستقرار في لبنان والعراق يجب على بوش أن يعيد النظر في موقفه من سورية والضغط على إسرائيل للبدء بالمفاوضات السورية – الإسرائيلية. لو ربط بوش بين إصراره على تطوير الديمقراطية في سورية مع الضغط على إسرائيل لإحياء العملية السلمية لكان اكتسب مصداقية في دمشق وفي الشارع السوري. لكن

إهماله موضوع الجولان مع إصراره على الضغط السلبي عن طريق التهديد وتنفيذ قرارات معاقبة سورية ساعد الرئيس بشار في تعبئة المجتمع السوري في مواجهة أمريكا.

تاريخيا كان السوريون يميزون بين أمريكا كدولة ومجتمع ونظام أعجبوا بها من طرف، وبين السياسة الأمريكية تجاه قضايا العرب التي أدانوها من طرف آخر. اليوم هذا التمييز أصبح ضبابيا أو حتى غير موجود، وظهر شعور سلبي واسع الانتشار تجاه كل ما هو أمريكي؛ وهو ما أدى إلي ظهور شعار جديد في سورية يقول: «لا صوت يعلو على صوت المعركة مع أمريكا» حتى المعارضة السورية بشقيها الليبرالي والإسلامي أخذت موقفا موحدا في مجابهة التهديدات العنجهية الأمريكية تأكيدا على ولائها لسورية بغض النظر عن موقفها من النظام. وبالمقابل ازدادت صورة سورية سلبية في الولايات المتحدة؛ نتيجة تزايد حدة المجابهة بين العاصمتين. المطلوب الآن البدء في تغيير الصورة المشوهة للبلدين عن طريق استبدال لهجة المجابهة بالمخاطبة الإيجابية بين الطرفين.

ربما هناك تناقض متأصل بين الشوفينية العربية والإمبريالية الأمريكية، ولكن ليس هنالك بالضرورة تناقض بين « السورية» و»الأمريكية « وبقليل من العقلانية والبراجماتية فإن مصالح البلدين سوف تلتقي في حل الكثير من القضايا المختلف عليها. تعلم واشنطن أن سورية مازالت لاعبا مهما إقليميا، ولكن ليس هنالك وضوح على كيفية التعامل مع دمشق، مما أدى إلى إرباك القيادة السورية وتوجيه أنظارها إلى التهديدات الخارجية على حساب المسيرة الديمقراطية.

يريد السوريون، التسريع في مسيرة الديمقراطية بعد أن عاشوا تحت حكم نظام الحزب الواحد لأكثر من أربعة عقود. وكما أن الديمقراطية كانت ضحية الحرب الباردة، كذلك أصبحت الديمقراطية في سورية اليوم ضحية الحرب الباردة بين دمشق وواشنطن. يحاول الرئيس بشار مد يده إلى الغرب لكن الرفض الأمريكي يدفعه إلى الشرق. القليل من الدفع الإيجابي من قبل واشنطن سوف يفسح المجال للرئيس بشار لإعادة النظر في موقفه السياسي تجاه واشنطن،

وللحد من عداء الشارع السوري الواسع الانتشار تجاه الغرب (المسيحي) ولاحتواء المعارضة –والإسلامية منها بشكل خاص– ولتركيز جهوده على التسريع في العملية الديمقراطية.

وفي النهاية فإن مجموعة هذه الخلافات السورية –الأمريكية تدور في فلك الصراع العربي– الإسرائيلي. ولا حل لهذه الخلافات دون البدء بحل الصراع العربي –الإسرائيلي أو السوري– الإسرائيلي على أقل تقدير. ولكن المشكلة هي أن العقائدي أطرش والفئة العقائدية الحاكمة في واشنطن تشكل جوقة طرشان. كان العالم العربي ومن ضمنه سورية لفترة طويلة سلحفاة مقلوبة على ظهرها. الآن انقلبت السلحفاة على أرجلها ولكنها مازالت سلحفاة. إذا استمر الضغط الأمريكي المتزايد على سورية، إضافة إلى الضغوطات الإقليمية والداخلية، فهل ستبقى السلحفاة على أرجلها أو تنقلب على ظهرها وهذا ليس من مصلحة الطرفين ؟!

العلاقات السورية - اللبنانية..
مسار وآفاق

أكرم البني

كاتب وناشط فى لجان إحياء المجتمع المدني فى سورية

رغم ما بين سورية ولبنان من علاقات يندر أن تتوفر بين بلدين، فعدا التاريخ المشترك والتشابك بل الاحتضان الجغرافي، هناك أواصر القربى والمصير الواحد الذي يجمعهما معاً، فإن المشهد السياسي بين البلدين يبدو مثيراً للشفقة اليوم، وقد انتقل إلى التوتر وتصفية الحسابات، منتهكاً أبسط قواعد العلاقات الطبيعية بين الدول، ومضفياً مزيداً من الشروخ والحساسيات، كما مستحضراً من الذاكرة محطات من القطيعة والجفاء تكررت منذ الاستقلال، وترتب عليها خسائر كبيرة مادياً ومعنوياً للطرفين.

تاريخياً، تكمن المعضلة الرئيسة في تطور صحي للعلاقات السورية- اللبنانية فى أنها علاقات غير متكافئة بين طرفين عرفا تمايزاً نوعياً في أنظمة حكمهما، ولا يقفان على مستوى واحد من الوزن والقوة، كما تختلف

دوافعهما وحاجتهما إليها، ناهيك عن تناوب التدخلات الخارجية وتواترها في تقرير مسارها ومصيرها، الأمر الذي يكبل إرادة الطرفين، ويضيّق إلى حد كبير من فرص توافقهما، ويسمح بأن يسم هذه العلاقات عموماً بأنها متوترة وغير مستقرة. وبداية يمكن قراءة مسار هذه العلاقات من قناة سياسة السلطة السورية بصفتها الطرف الأقوى.

تنوعت الرؤى وتعددت في تحليل السياسة السورية تجاه لبنان، ومحاولة تقويمها في ضوء ما شهدته خلال عقود من تطورات ومواقف متباينة بدت أحياناً غير مفسرة أو متعرجة في مساراتها بل متناقضة في مضامينها مقارنة مع المبادئ المعلنة للنخبة الحاكمة، وربما يحتاج المرء إلى جهد خاص للإمساك بالاتجاه الرئيس لحركتها والذي ينظمه خيط واحد أو لنقل هدف مركزي هو تخديم مصالح النظام السوري لمد نفوذه في المشرق العربي بالاستحواذ على الورقة اللبنانية وتوظيفها لتحسين وزنه الإقليمي وموقعه التفاوضي، ما يعزز تالياً عناصر هيمنته الداخلية ويدعمها، فمعايرة وزن أي سلطة حاكمة في شبكة العلاقات الإقليمية هو إحدى الطرائق الأساسية لقياس قوتها ومدى استقرار مصالحها وامتيازاتها، ما يعني أن السعي لتأكيد الحضور والنفوذ الإقليميين هو واحد من العوامل المساعدة في تمكين السلطة داخلياً وتثبيت سيادتها، خصوصاً إذا كانت سلطة شبيهة بالسلطة السورية تستمد مشروعيتها في الحكم من أيديولوجية وطنية وقومية أساساً وليس من آليات سياسية ديمقراطية.

في سبيل تحقيق هذا الهدف تكشفت السياسة السورية تجاه لبنان عن عدد من السمات والمحددات المسلكية....

أولاً، نهجها البراجماتي وإنها في غير مكان وزمان أدارت ظهرها للشعارات الوطنية أو القومية التي ترفعها من أجل كسب جولة أو موقع أو للحفاظ على نفوذ مهدد، ولا يغير من هذه الحقيقة نجاحها أحياناً في إكساء هذا النهج ثوب المبادئ، أو تبريره تحت عناوين التحديات والأخطار الخارجية والمصالح العليا للوطن والأمة العربية.

ثانياً، تطبعت هذه السياسة بالوسائط ذاتها التي استخدمتها السلطة السورية

لضمان سيطرتها الداخلية واعتمدت القوة العسكرية والتدخلات الأمنية الحادة في تقرير مسار الصراعات اللبنانية وإعادة إنتاج أوزان القوى والمواقع فأتقنت فن إدارة التعامل مع الحال اللبنانية بما ينظم حجم قواها وطابع حضور الخلافات والمصالح دون السماح لغلبة طرف على آخر بل الحرص كي يبقى كل طرف مهدداً للأطراف الأخرى، ومنازعاً لها وعاجزاً عن الحسم وتحقيق انتصار نهائي، ليصار تلقائياً إلى تعويم الدور السوري وجعله في موقع الحكم والمقرر الوحيد وأنه بمثابة حاجة مستديمة؛ لضمان أمن لبنان وضبط التوازن بين تكويناته وتياراته المختلفة.

ثالثاً، مع إصرارها على الحضور العسكري المباشر في أهم المواقع الاستراتيجية اللبنانية، ومد النفوذ الأمني في معظم مناطق لبنان، تجنبت السياسة السورية في أغلب الأزمات أسلوب التدخل العضوي بجسدها، مفضلة استئناف صراعها على النفوذ وضمان السيطرة عبر وكلاء يتغيرون ويتبدلون بصورة تثير الدهشة أحياناً تبعاً لتغير حاجات السلطة السورية، فإذا استثنينا دخول القوات العسكرية السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦، ثم التصدي العسكري المباشر لحركة التوحيد الإسلامي وقطع الطريق على القيادة الفلسطينية من انتزاع موطىء قدم لها في طرابلس بعد خروجها من بيروت، وأيضاً الإفادة من مناخات حرب الخليج الثانية لتصفية سلطة الجنرال عون، يمكن القول إن السياسة السورية أفلتت كاتجاه رئيس من المواجهات المباشرة ونجحت في التدخل عبر وسطاء لبنانيين متعددين للرد على محاولات إضعاف وزنها أو الالتفاف على دورها المقرر، بل لعب هؤلاء الوسطاء أحياناً دوراً في تصريف أزماتها السياسية الإقليمية، وتالياً إرباك خصومها أو الضغط عليهم.

رابعاً، إضافة لدأبها في خلق ركائز لبنانية موالية من أحزاب وشخصيات عامة، نجحت السياسة السورية في ربط قطاع مهم من النشاط الاقتصادي اللبناني في عجلة السوق والاقتصاد السوري، فنمت على هامش الوجود العسكري السوري المديد مصالح وتشاركات اقتصادية غير منظورة عنوانها الرئيس التهريب والتجارة غير المشروعة، يتندر البعض ويسميها بتلازم الفسادين، أفضت إلى تشويه المناخ الصحي والضروري لنمو نخب اقتصادية

لبنانية وسورية تلتقي مصالحها مع الحاجات الحيوية المشتركة للتنمية الاقتصادية في كلا البلدين، والتي بدونها لا يمكن توسيع القاعدة الاجتماعية المؤمنة بحيوية وتكافؤ العلاقات السورية – اللبنانية.

خامساً، لضمان الاستحواذ الشرعي على الوضع اللبناني استثمرت السياسة السورية المظلة العربية والعالمية، وتحديداً الرعاية السعودية – الأمريكية لاتفاق الطائف لتنفيذ ما يفيدها من بنوده بما يعزز أسباب الهيمنة، لكن هذه المرة عبر الإمساك بمفاتيح الدولة اللبنانية، وتسخير أهم مؤسساتها كأداة طيعة في يدها، ومن أجل ذلك كان لابد من تعطيل البند المتعلق بجدولة إعادة انتشار القوات السورية في لبنان، والتهرب من تحديد موعد قاطع لانسحابها من أرضه، وأيضاً تجميد أو تأجيل تطبيق البنود الداعية إلى تجديد بنية السلطة اللبنانية لجهة إصلاح النظام الانتخابي، والتحرر من التقسيمات الطائفية والمذهبية (مجلس نواب بلا طائفية ومجلس شيوخ) وربما دون أن تتحسب بأن مثل هذا التوغل في تقرير مصير لبنان أدى إلى تنامي مشاعر الغبن والدونية عند اللبنانيين، وتالياً التذمر والعداء لسورية جنباً إلى جنب مع انحسار ثقتهم بعمومية السلطة وحيادها وبقدرتها على لعب دور رئيس في توجيه الصراعات الداخلية وترشيدها تحت مظلة واحدة، تجلت هذه الحقيقة بأوضح صورها في عملية التمديد للرئيس إميل لحود، وما نجم عنها من تداعيات أفقدت السياسة السورية معظم الرصيد المعنوي الذي كسبته جراء الاعتراف الواسع بدورها في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية.

في ضوء ما سبق ثمة أسئلة تطرح بإلحاح، هل تمكنت السياسة السورية في لبنان من تحقيق مبتغاها أم انقلب ما راكمته وبالاً عليها؟! وما جدوى استمرارها بهذه الصور والأشكال في إدارة العلاقة مع لبنان؟ أيكون الأمر مجرد عناد ومكابرة، أم لعله عمى المصالح والامتيازات، أم دليل أزمة يعاني منها بعض قوى النظام تتكشف عجزا عن التكيف مع الجديد الحاصل؟!..

إن كل مطّلع على تاريخ السياسة السورية تجاه لبنان، وعلى الرغم مما حصل من متغيرات عالمية وإقليمية انتهت بموجبها مناخات الحرب الباردة والأهم الانسحاب المذل للقوات العسكرية من لبنان، لن يجد للأسف أي جديد

في حركتها الراهنة، بل ثمة استمرار وإصرار حتى الآن على معالم النهج القديم في تعاطيها مع المشكلات والأزمات الإقليمية واللبنانية. لكن يتضح الجديد في عمق مأزقها الراهن، وانكشاف حجم الهوة على نحو فاضح بين ما تدعيه وما تستطيعه. وقد ضاق هامش مناورتها إلى حد لم تعهده منذ عقود وانعكس اضطراباً وارتباكاً في مواقفها، لتتأرجح بين تعبئة أيديولوجية لحقن روح التحدي ضد ما يجري في لبنان من تحولات، وبين مماطلة وتسويف ورهان على عامل الوقت، وترقب ما يستجد من أحداث لعل بالإمكان تجيير بعض نتائجها بما يحافظ على الوضع القائم ويضمن أقل الخسائر والأضرار.

ثمة من لا يزال في السلطة يهوى التحدي، ويتوهم أنه يعيش في الماضي، وأن السياسة السورية في لبنان لا تزال تملك قدرة كبيرة يحسب حسابها على المناورة والإشغال، ويدعمها بفكرة تقول إن أفضل الطرق للدفاع عن نظام يحاصر ويهدد هي نقل المواجهة إلى خارج ساحته.!!

هو ليس مشهداً فريداً في التاريخ أن تفضي المصالح الأنانية لجماعة ما إلى انهيارات عامة ومروعة، وأن تقاد بلاد إلى مزيد من الحصار والعزلة وإلى مواجهات سوف تبدو أشبه بخيارات مدمرة. وبالتالي من غير المستبعد أن يلجأ بعض المتنفذين وأصحاب الامتيازات، وربطاً مع حجم الخسارة الاقتصادية وانحسار التسهيلات التي كانوا يتنعمون بها في لبنان، وأيضاً الخوف من أن يهدد نجاح لبنان الديمقراطي الاستقرار الهش لتركيبة لا تزال تعتمد أساليب الاستبداد وترعاه لضمان سيادتها، أن يلجأوا إلى الدفاع عن الوضع القائم في لبنان، وخوض الصراع المفروض عليهم بالممانعة في إجراء أي تغيير جدي في طرائق العلاقة مع هذا البلد.

هم يجازفون في تضمين ورقة الاستقرار اللبناني حساباتهم في محاولة ربما يائسة لوقف تدهور الوزن السوري، وإعادة الأمور إلى سابق عهدها، وتالياً الميل إلى دفع السياسة السورية رغم شروطها الصعبة كي تخوض معركة النفوذ الإقليمي في لبنان؛ كمعركة «كسر عظم» دون تقدير للعواقب المحتملة، وغالباً وفق سيناريو باتت مشاهده معروفة، يبدأ من جر لبنان إلى أزمة وفاق، ربطاً مع تفعيل بعض القوى والأوراق التكتيكية كحزب الله وبعض الجماعات

الفلسطينية، وربما التشجيع تكتيكياً على تحريك الحدود اللبنانية مع إسرائيل، على أمل الإفادة من كل ذلك لإظهار الدور السوري كحاجة موضوعية لا غنى عن استمراره إقليمياً، وأنه خير من يضبط إيقاع الصراع بين اللبنانيين ودور المقاومة في آن؛ الأمر الذي يتطلب تلقائياً تحويل الداخل السوري إلى ما يشبه قاعدة مواجهة، وما يترتب على ذلك من اندفاعات قمعية لإحكام الضبط والسيطرة الأمنية، ربما تتوج بعودة مظفرة لسياسة القبضة الحديدية وخنق هوامش الحراك الشعبي والسياسي المحدود.

إن حال الحصار وارتفاع حرارة الضغوط التي تتعرض لها سورية، والتي يمكن اعتبارها من «العيار الثقيل» إن صحت التسمية في حجمها وجديتها وأيضاً في تنوعها وشدة تواترها، يضعانها هذه المرة وأكثر من أي مرة على مفترق طرق لاختيار مسار في العلاقة مع لبنان من بين توجهات متعددة بأمل وقف التدهور الحاصل. ومن بين هذه التوجهات ثمة خيار وحيد هو الأسلم، ولنقل الأفضل لحاضر سورية ومستقبلها، لكنه الأصعب على السلطة ومصالح بعض المتنفذين فيها، يقوم على تعاطي عقلاني مع الواقع القائم واتجاهات تطوره تحسباً من أن تصل الأمور إلى حافة الهاوية. وتالياً استثمار مساحات الوقت الضائع ليس من أجل الركون إلى أوراق الضغط وإلى منطق القوة العسكرية والأمنية بل لاتخاذ قرار تاريخي وجريء بنقل مركز الثقل وبؤرة الاهتمام السياسيين صوب الداخل، والسير قدماً نحو الإصلاح الديمقراطي، والانفتاح على المجتمع وقواه الحية، وأيضاً صياغة علاقات ندية ومتكافئة مع لبنان.

القضية مطروحة بهذه البساطة، إما الإصرار على العقلية القديمة، عقلية الوصاية الوطنية والقومية، وإخضاع كل شيء بما في ذلك الحياة السياسية في لبنان وسورية لمواقف النخبة الحاكمة وأغراضها الخاصة دون اعتبار للآخر السوري واللبناني على حد سواء، وإما التطلع لبناء علاقة جديدة بينها والمجتمع السوري، وبينها ولبنان، تأخذ في الاعتبار ما حصل من مستجدات، وتتجه نحو تأسيس عقد ديمقراطي في الحياة السورية ونحو احترام إرادة اللبنانيين في تقرير مصيرهم، وما يعنيه ذلك من وقف جميع أشكال التدخلات الأمنية والسياسية.

إن الجديد المحتمل في الحالة الأولى هو المزيد من التأزم والإحباط، وتالياً تسويغ ما اعتدنا عليه من إخضاع كل شيء لمنظومة الوصاية، واستمرار حق السلطة غير القابل للنقاش في تقرير مصالح الوطن والمصير اللبناني على حد سواء، بما يعني تكريس ليس عملية احتكار السياسة فحسب؛ وإنما أيضاً الاستيلاء على الاقتصاد والناس والتصرف بالثروات العامة وتسويغ مصادرة الحقوق وتعطيل الحريات المدنية والسياسية، وما يترتب على ذلك من ضرورة اللجوء إلى القوة والقمع وردع كل من تسول له نفسه التطاول على هذه المنظومة.

أما في الحالة الثانية فإن مراجعة السياسة السورية في لبنان وإعادة النظر بحضور عقلية الوصاية تنعكس آثاراً إيجابية ليس فقط على العلاقات مع الشعب اللبناني، وإنما أيضاً على روح الإصلاح الديمقراطي في البلاد، وأيضاً على شروط مواجهة التحديات والضغوط الخارجية، فتغدو من جهة بداية جدية للالتفات صوب الداخل السوري، وتخصيص الجهود الرئيسة للعناية به وزيادة منعته ما يضع حجر الأساس لإعادة بناء الشرعية السياسية على أسس جديدة.

صحيح أن النخبة الحاكمة في سورية حازت شرعيتها بصفتها نخبة وطنية وذات رسالة قومية؛ لكن الصحيح أيضاً أن الشروط العالمية تغيرت وتغير معها هذا الشكل من فرض العلاقة بين السلطة والمجتمع، ناهيك عن نتائجه الهزيلة والمحبطة، ما أظهر لكل ذي عين ضرورة إعادة الاعتبار للعلاقة السيادية بين سلطة ومجتمع يفترض أن تحظى باحترام مواطنيه وتقديرهم لقاء اهتمامها بحاجاتهم وحقوقهم وحرياتهم، وما يعني ضرورة تجاوز ذهنية الماضي وأساليبه، وتحديداً آليات السيطرة التي قامت تاريخياً على تصورات مسبقة أيديولوجية كانت أم سياسية، وتبرير إخضاع الداخل بكل تكويناته وتياراته وتطويعه أمنياً لخدمة هذه التصورات في أجواء حالة الطوارئ والأحكام العرفية وقمع الرأي الآخر وخنق الحريات.

ومن جهة أخرى إذا كان ثمة غاية استراتيجية في بقاء لبنان ساحة وفيّة لسورية وجاراً آمناً، وتالياً تحديد أوليات العملية السياسية اللبنانية بدلالة

التحديات الخارجية والأخطار المحدقة، فالأجدى أيضاً تجاوز ذهنية الماضي وتغيير الطرائق والآليات القديمة التي حكمت العلاقة بين البلدين طيلة عقود، الأمر الذي يوفر مناخات صحية لتفتح دور حقيقي للبنان في حماية المصالح والمصير المشترك لا غنى أو بديل عنه في ظل أوضاع تسير نحو مزيد من حصار النفوذ السوري إقليمياً والحد من دوره، فتحرير إرادة اللبنانيين يزيل كثيراً من الأسباب التي خلقت جواً من العداء للسياسات السورية، كما يساعد على بناء عتبة راسخة من الثقة بين الشعبين، تقطع الطريق على نوايا الأعداء المشتركين ومخططاتهم، بينما الإصرار على العكس لا بد أن يستحضر أسباباً جديدة لتعميق الشروخ وزيادة الحساسيات بين لبنان وسورية وبين اللبنانيين أنفسهم.

بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان يجب أن يعي الجميع أن سورية لم تعد ذاتها، ولم يعد لبنان نفسه، وصارت من الأوليات المبادرة لصياغة علاقة مختلفة بين البلدين على أسس جديدة، تأخذ في الاعتبار نتائج ما حصل، وتميل نحو تغليب الثقة بالشعب اللبناني ودوره الوطني وخياره الديمقراطي.

وفي هذا الإرهاب ثمة قلق واضح ألا ينجح الوضع الذاتي اللبناني في استثمار هذه المتغيرات وتوظيفها لتأكيد حضوره واجتماعه الديمقراطي، فما يشهده لبنان من شيوع أساليب التحدي واستعراض القوة ولغة المهاترات والانفعال لا يخدم أحداً ولن يؤدي إلا لمزيد من تعزيز دور العوامل الخارجية أياً تكن في تقرير مصير اللبنانيين.

صحيح أن المعارضة اللبنانية نجحت في كسر الطوق الطائفي جزئياً، لكنها وقد انتقلت إلى موقع الهجوم، معنية اليوم أكثر من غيرها في الكشف عن وجه وطني عريض لا تظهر عليه ملامح التسرع وانعدام الصبر، قادر على بلورة خطاب، يفتح الباب واسعاً للتوافق والتشارك مع مختلف الأطراف اللبنانية دون استثناء، وينأى تالياً عن أية اندفاعات أنانية وضيقة تعمق التخندقات، وتشعر الخاسر أنه خسر كل شيء، ولم يعد له مكان في المرحلة القادمة، وبدون هذه الروح من المحال تشجيع أطراف أخرى على تقديم التنازلات الضرورية لخلق التفاهمات، وبناء التوافقات، أو حسم تردد مجموعات وزعامات إسلامية

هي اقرب إلى بعض المعارضة في رؤيتها ومواقفها من الصراع الدائر ومن مستقبل لبنان.

ربما تكون الظروف الموضوعية مواتية لرفد مهمة بناء دولة مركزية ديمقراطية لكن تطور الحال اللبنانية لا يزال قلقاً وحرجاً، ولا يزال توازن القوى متقلباً وحساساً، ولن ينجح أي طرف لوحده في خلق « بديل » يشكل مظلة للجميع ويحظى بثقة الناس واحترامهم، وما يحصل من تطورات لن يُثمر ويؤتي أكله إلا إذا اتضحت قدرة الشعب اللبناني وقواه الحية على الانتقال من عهد الوصاية إلى حكم نفسه بنفسه، وأبدى نوعاً من الحرص العام على الحياة المشتركة على قاعدة حاجة إصلاحية ديمقراطية متعددة المستويات سياسياً واقتصادياً، تشارك فيها كل القطاعات الحية في الدولة والمجتمع اللبناني، وتتضمن صياغة صحية لعلاقات متميزة ومتكافئة مع سورية، وتطمينات جدية بألا يتحول لبنان إلى جرح مفتوح في الخاصرة السورية، ربطاً مع الحرص على مصير العمال السوريين في مختلف القطاعات الاقتصادية اللبنانية، واهتماماً بتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وشروط حياتهم.

لا تزال أيادي السوريين على قلوبهم، ويأملون ألا تحدث اندفاعات مغرضة تفقد ما حصل في لبنان من تطورات معناه الديمقراطي الأصيل، أو تشكل ذريعة لإجهاض الأمل المشترك في رؤية بلدين ديمقراطيين متجاورين ومتلاحمين، وأمنيتهم هي نجاح الخيار السلمي في لبنان، خيار الدولة ومؤسساتها في التوفيق بين المصالح والمواقف المتباينة، والذي يرتبط بشدة بضرورة ابتعاد القوى اللبنانية عن التوتير والاستقطابات الحادة ونوازع التطرف والمغالاة، وأساليب شحن الأجواء عاطفياً، والتسرع في تسويغ أفعال الإقصاء.

ثمة قلق حقيقي عند الديمقراطيين في سورية ولبنان من احتمال تطور غير محمود للأحداث اللبنانية، وخاصة نحو صراع أهلي لن يبقي أو يذر، ليس فقط لأنهم يناهضون العنف الأعمى ولغة الإرهاب، ويناصرون الأساليب السلمية والمدنية، وليس فقط لأنهم يعرفون جيداً ما سوف ينعكس عليهم إذا ما فشل اللبنانيون في بناء اجتماع ديمقراطي ووحدة وطنية، تحتضن تنوعهم الفريد، بل أساساً بدافع من رغبة صادقة بألا تذهب الأمور نحو إغراق لبنان من جديد

في دوامة التفرقة والقتل.

يتضح إذاً أن الشأن اللبناني يمكن اعتباره في أكثر من وجه ومعنى شأناً داخلياً سورية. ونعترف بأن صورة هذا الأخير سوف تبدو انعكاساً طبيعياً للصورة التي سوف ترسم للعلاقة مع لبنان. وبالتالي لم يعد بالإمكان النظر إلى تقدم حركة التغيير الديمقراطي في سورية بمعزل عن تقدمها في سلوك النظام تجاه لبنان، وأيضاً تقدمها في الحياة اللبنانية، والعكس بالعكس.

وفق هذه الثنائية من البديهي أن يربط الديمقراطيون مطالباتهم بنصرة الحريات والديمقراطية في سورية، مع تشديد الدعوات لوقف تدخل النظام السوري وأجهزته في الشؤون اللبنانية، ولرسم علاقة مع لبنان كبلد ديمقراطي ومستقل. وتالياً الجمع بين العمل على تفعيل قنوات التواصل مع القوى الحية اللبنانية والسورية لتوحيد الإيقاع ومحاصرة سياسات النظام والاندفاعات العنصرية والمتطرفة من كلا الجانبين، وبين إطلاق المبادرات الثقافية والسياسية المشتركة لخلق مقومات تراكمية في المناخ والوعي والعمل الملموس الضاغط شعبياً وسياسياً، الذي يحث على التغيير والإصلاح في سورية وفي بناء علاقة متكافئة مع لبنان.

اليوم تعيش العلاقات السورية – اللبنانية مخاضاً عسيراً، ويتنامى شعور عام بخطورة الوضع الراهن وخطورة ما هو آت. كما ينتشر إحساس بأن الاستمرار في السياسات الراهنة للسلطة السورية سوف يأخذ البلاد نحو المزيد من الحصار والعزلة، أو ربما نحو حرب قد تأكل الأخضر واليابس، ما يضعنا جميعاً أمام اختيار حاسم، إما العمل الجدي لفرض التحول الديمقراطي وبناء علاقات صحية بين لبنان وسورية، تضمن المصالح المشتركة للشعبين، وإما الإصرار على تغليب لغة المصالح الضيقة والدفاع عن امتيازات ومغانم ربما سيكون أصحابها أول ضحاياها.

مراحل العلاقات اللبنانية - السورية..
نظرة من بيروت[1]

بول سالم
باحث لبناني، ومدير مركز كارنيجي للشرق الأوسط
(www.carnegie-mec.org)

مقدمة:

العلاقة بين لبنان وسورية، مثل كل علاقات الأقرباء المقرّبين، هي علاقة معقدة. مولودين في الألم بجانب بعضهما البعض خلال القرن الماضي، من بقايا الإمبراطورية العُثمانية وتحت حكم الانتداب الفرنسي، كان للبنان وسورية علاقة جدلية و مليئة بالمشاكلِ في أغلب الأحيان. بكثير من التشابه وكثير من الاختلاف، أثّر كل من لبنان وسورية على بعضهما البعض بأشكال إيجابية وسلبية. لقد مرت العلاقة بين البلدين بالعديد من المراحل وما زالت تتطور. ربما كانت أحداث عام ٢٠٠٥ هي الأكثر صعوبة في تاريخ البلدين الحديث، حيث قامت حركة صاخبة ضد سورية إثر اغتيال رئيس الوزراء

---
[1] نص مترجم من النص الأصلي المكتوب بالانجليزية.

اللبناني الأسبق رفيق الحريري، أدى إلى الانسحاب السريع للقوات السورية من لبنان، وبدء التحقيقِ الدولي في الاغتيال.

ربما كان الدرس الأهم من خلال التاريخ الحديث للعلاقات بين البلدين والذي تم تكريسه في اتفاق الطائف هو وجوب أن تكون العلاقات وثيقة جدا بين البلدين، لأن استقرار وأمن كل بلد مرتبط باستقرار وأمن جاره. لسوء الحظ، لم يتم تطوير هذا الالتزام خلال فترة ما بعد الحرب اللبنانية، وأصبحت العلاقات اللبنانية-السورية علاقات دولة واحدة، سورية، مسيطرة ومتحكمة على الأخرى. بعد أن تستقر غبار الأزمة الحالية، يجب على لبنان وسورية أن يجلسا معاً لإعادة بناء علاقاتهما على قواعد الثقة المتبادلة، والتعاون، والإنصاف وبإحساس الشراكة الأصيلة والمصلحة المشتركة.

المراحل التاريخية:

تم وضع الحدود اللبنانية الحالية من قبل الفرنسيين عام ١٩٢٠ تحت تسمية لبنان الكبير. خلال الفترة العثمانية، كان جبل لبنان إمارة ذات استقلالية ذاتية تحت سيطرة المعنيين، وبعد ذلك الأمراء الشهابيون، ومن ثم بعد ستينيات القرن التاسع عشر أصبحت متصرفية عثمانية ذات نظام خاص بها. كانت الحياة السياسة في جبل لبنان ما قبل المتصرفية شبه إقطاعية، حيث كانت العائلة الأميرية تتعاون مع مجموعة من العائلات النافذة التي تسيطر بدورها على صفوف كبيرة من الاراضي والفلاحين. كانت الإمارة تدفع الضرائب للسلطات العثمانية، لكنها لم تُحْكَمُ مباشرة من قبل العُثمانيين. كانت الحياة السياسية في جبل لبنان عائلية عموماً وائتلافية تعاونية. بعد عام ١٨٦١، تضمن النظام الجديد حاكماً عُثمانياً مسيحياً يعين من قبل إسطنبول من بين مسيحيي الامبراطورية، ولكن ليس من أهالي جبل لبنان وبموافقة من السلطات الأوروبية، خصوصاً فرنسا؛ وكان يساعد الحاكم مجلس إداري مُنتخب بشكل غير مباشر والذي يمثل الملل الدينية من سكان الجبل. أما السهول الساحلية والداخلية من لبنان الحديث فلم تتمتع بالحكم الذاتي وكانت تابعة لولايات عثمانية مختلفة ضمن منطقة تعرف ببلاد الشام عموما، وتحكم بواسطة ولاة

معينين من الباب العالي. دخلت الإصلاحات الديمقراطية متأخرة وبشكل تدريجي إلى المحافظات العُثمانية، خصوصاً خلال فترة التنظيمات في أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي أدّى إلى انتخاب أول برلمان عُثماني. دخل جبل لبنان ومحافظات بلاد الشام القرن العشرين بأنماط سياسية مختلفة وتواريخ محليّة، ولو أنها كانت ضمن سياق الإمبراطورية العُثمانية.

في الحرب العالمية الأولى، وصلت الثورة العربية المناهضة للدولة العُثمانية والمدعومة من بريطانيا، وتحت قيادة الشريف حسين شريف مكة، دمشق وأجزاء من جبل لبنان. أعلن في ١٩١٨ عن مملكة عربية مقرّها دمشق. كان بعض المسيحيين الموارنة في جبل لبنان يطمحون لاستقلال لبنان، وأملوا بأن انهيار الإمبراطورية العُثمانية وعلاقاتهم الجيدة مع الفرنسيين ستمنحهم طموحهم. سبّب الحظر العُثماني على جبل لبنان أثناء الحرب مجاعة واسعة؛ حيث توفي عدد كبير جدا من السكان؛ مما عزز مطالب بعض القادة الموارنة لبلاد مستقلة وطلبات إضافية لإدراج البعض من السهول الخصبة للساحل والداخل لكي يضمنوا الأمن الغذائي للبلاد الجديدة. تنازع الفرنسيون مع حكومة المملكة العربية، وعلى الفور شنوا حرباً عليها، فأخضعوا دمشق عام ١٩٢٠. كان الفرنسيون سعداء لتبني الطلبات المارونية للبنان الكبير، خصوصاً أن ذلك سيُضعف الحركة العروبية في بلاد الشام والمعادية للفرنسيين. وهكذا، تولت فرنسا تأسيس لبنان الكبير حيث أخذت جبل لبنان وأضافت إليه المدن الساحلية من طرابلس وبيروت وصيدا وصور وسهولهم المجاورة وتلالهم، بالإضافة إلى سهل البقاع الداخلي. كانت المناطق المضافة ذات أغلبية إسلامية وكانت صلاتهم الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية معظمها مع الداخل السوري. كانت ردود فعل القيادات السياسية في دمشق قوية ضد نشوء الحدود الجديدة، متهمة الفرنسيين بتقسيم أجزاء سورية الطبيعية وإضافتها بشكل اصطناعي لجبل لبنان.

خلال فترة ما بين الحربين، مال أكثر المسلمين في لبنان نحو الوحدة مع سورية، واعتبر أكثر السوريين لبنان الكبير كياناً استعمارياً مؤقتاً واصطناعياً. مع ذلك، كان هناك، خلال فترة ما بين الحربين، لدى لبنان وسورية نظام

نقدي مشترك وسلطة استعمارية واحدة ونظم سياسية ديمقراطية برلمانية مماثلة. كما تبوأت نخبة بورجوازية شبيهة مواقع القوة في كل من البلدين. عانى كلا البلدين خلال الحرب العالمية الثانية من الآثار الاقتصادية الصعبة للحرب، لكنهما تشاركا لتحقيق استقلالهما. تطورت حركات متماثلة مناهضة للاستعمار في البلدين، حيث ركزت هذه الحركات على أهداف إنجاز الاستقلال، حاملة جدول أعمال وطنياً ديمقراطياً عاماً. أوجد انهيار القوّة الفرنسية أثناء الحرب فرصة الاستقلال، وكسب البلدان استقلالهما في المرحلة الأخيرة من للحرب.

الاستقلال:

بدأ البلدان حياتهما السياسية المستقلة في منتصف الأربعينات بمظاهر حياتية ونظم اقتصادية–سياسية متشابهة. ولكن سرعان ما أتت الأحداث في فلسطين والحركات القومية والثورية التي تلتها لتغير الأوضاع والمناخات السياسية في المنطقة. انهار النظام في سورية، وخضع لعدد من الانقلابات العسكرية، وتحالف فيما بعد مع الاتحاد السوفياتي وانضم إلى المعسكر الاشتراكي المعادي للغرب؛ لبنان من الناحية الأخرى، خصوصاً أثناء رئاسة كميل شمعون (١٩٥٢–٥٨)، أخذ في الاتجاه المعاكس، إلى السياسات الخارجية القريبة من الولايات المتحدة والغرب. في الحرب الباردة، وجد كل من لبنان وسورية نفسيهما في معسكرين معاديين.

أدت المواجهات الإقليمية وخلافات لبنانية داخلية حولها إلى اضطرابات عام ١٩٥٨، وصلت إلى حافة الحرب الأهلية. اتبع فؤاد شهاب، الرئيس اللبناني الجديد، سياسة خارجية حذرة وأكثر اعتدالا من سلفه شمعون، وأرسى علاقات جيدة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي بات رئيسا لسورية أيضاً في ظل الجمهورية العربية المتحدة التي دامت حتى عام ١٩٦١. كانت مرحلة أوائل الستينات مرحلة استقرار للبنان وللعلاقات اللبنانية – السورية. لكن الحال تدهورت ثانية في الجزء الأخير للستينات خلال عهد خلف الرئيس شهاب، الرئيس شارل الحلو. كان الرئيس الحلو أقل نفوذا من سلفه، و أثرت حرب ١٩٦٧

سلبا على الأوضاع في لبنان، خاصة أن الفلسطينيين اخذوا يزدادون تسلحا وتحركا.

كسب الانتخابات الرئاسية في لبنان عام ١٩٧٠ تحالف معادٍ للشهابية، الذي بدوره سعى لتفكيك جهاز أمن الدولة، في الوقت الذي كانت فيه الدولة بأمس الحاجة لأجهزة أمن موثوقة. كما تركت وفاة عبد الناصر فراغا في القيادة العربية. وأدت أحداث أيلول الأسود في الأردن إلى انتقال معظم القيادة والأسلحة الفلسطينية إلى لبنان. كما كان ذلك الزمن أيضاً زمن الاضطرابات الاجتماعية والأيديولوجية بين الشباب والطلاب، ووقت المد العالمي للحركات الطلابية والثورية.

بينما كان لبنان يمر بمرحلة غير مستقرة، كانت سورية ترى أخيراً بدايات الاستقرار، ببروز الرئيس حافظ الأسد الذي وضع حداً لعقدين من الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار، ومهد لثلاثين سنة من الاستقرار السياسي في سورية. بصفتها نظاماً قومياً عربياً اشتراكياً، كانت سورية متعاطفة إلى حد ما مع الحركة الفلسطينية المسلحة بمواجهتها مع الدولة اللبنانية وقامت بممارسة ضغط كبير عام ١٩٧٣ لتوقف العمليات العسكرية اللبنانية التي سعت آنذاك لوضع حد للمد المسلح الفلسطيني في البلاد.

أيا يكن، فباندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ حولت سورية سياستها تجاه لبنان لتمنع انتصاراً فلسطينياً ويسارياً في الحرب الأهلية. كانت سورية قلقة من أن دولة متطرفة على جناحها الغربي يمكن أن تجر عدواناً إسرائيلياً وتجر سورية إلى حرب جديدة، كما أن دولة لبنانية متطرفة كهذه يمكن أن تتحالف مع العراق أو ليبيا أو غيرهما وتشكل تهديدا إضافياً لأمن سورية. كانت سورية أيضاً قلقة من أن النزاع الطائفي في لبنان قد يؤثر سلبا على الاستقرار الاجتماعي في سورية.

بدأت سورية، في صيف ١٩٧٦، بتحريك قوات إلى لبنان، وفي نهاية السنة، وبموافقة جامعة الدول العربية، حركت سورية قوة كبيرة إلى لبنان؛ كجزء من قوة حفظ سلام عربية. ولكن سرعان ما غادرت معظم القوات العربية لبنان بينما بقيت القوات السورية في لبنان للسنوات الـ٢٩ التالية. بالرغم من أن

دخول القوات السورية أتى مرفقا بطلب من قبل بعض الزعماء المسيحيين الخائفين من الهزيمة، وبالرغم من أن اشتباكات القوات السورية حين دخولهم كانت مع الفلسطينيين والحركة الوطنية تحت قيادة كمال جنبلاط، بعد هزيمة هؤلاء واغتيال جنبلاط، وجد السوريون أنفسهم في صراع حاد مع الميليشيات المسيحية التي كانت تنجرف للتقرب إلى إسرائيل.

كان اهتمام إسرائيل في لبنان قد قادها إلى اجتياح أول لجنوب لبنان عام ١٩٧٨، واجتياح ثانٍ عام ١٩٨٢ تعدى الجنوب ليشمل احتلال بيروت أيضا. أدى الاجتياح الأول إلى تثبيت احتلال في شريط حدودي للبنان الجنوبي دام حتى العام ٢٠٠٠؛ أما الاجتياح الثاني فأدى إلى إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، ودفعت السوريين بعيدا عن بيروت، وأتت بقائد أحد الفرقاء المتقاتلة، بشير جميل، رئيساً.

فشل اجتياح ١٩٨٢ فى تحقيق أهدافه اللبنانية، وبدأ الإسرائيليون بالانسحاب مع الاستمرار في احتلال الشريط الحدودي. أما الرئيس أمين جميل الذي انتخب للرئاسة بعد اغتيال أخيه فاتجه نحو مساعدة الولايات المتحدة للتفاوض على انسحاب إسرائيلي كامل من لبنان من دون الانكباب في أحضان سورية.

عارض السوريون اتفاقية الانسحاب الإسرائيلية – اللبنانية التي أنجزت في أيار ١٩٨٣، ودعمتْ حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الله الناشئ في لبنان لإحباط الاتفاقية. استمر التوتر بين سورية وإدارة الرئيس جميل حتى نهاية ولايته عام ١٩٨٨، ولكن سرعان ما ساءت العلاقات أكثر بتعيين العماد ميشال عون كرئيس مجلس وزراء انتقالي بعد أن انتهت ولاية الرئيس أمين الجميل من دون انتخاب خلف له. دعا عون إلى "حرب تحرير" ضد سورية مما أدى إلى اشتباكات وقصف واسع النطاق. لفت التصعيد بين عون والسوريين انتباه الدول العربية والمجتمع الدولي، وبانهيار الاتحاد السوفياتي وكسوف الحرب الباردة فإن تفاهما جديدا كان ممكنا. بدعم أمريكي وسعودي، قادت جامعة الدول العربية جهداً وساطة تُوجا في اجتماعات مطولة لأعضاء البرلمان اللبناني في مدينة الطائف في السعودية وتم توقيع وثيقة الوفاق الوطني، والتي

يشار إليها عادة باتفاق الطائف. عرّفت هذه الوثيقة التغييرات الدستورية و السياسية الضرورية لوضع حد للحرب اللبنانية؛ كما تضمنت الوثيقة قسما، يثبت علاقات "مميزة" بين لبنان وسورية، حيث يتعاون البلدان مباشرة في العديد من القطاعات، خصوصاً الدفاع والسياسة الخارجية والأمن. لكن لم يتم ترجمة الاتفاق الى حالة جديدة مباشرة في البلاد نظرا لرفض عون لها.

تطور الوضع عام ١٩٩٠ حين انضمت سورية إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق في حرب الخليج الأولى، وأعطت أمريكا "ضوءاً أصفر" لتتحرك سورية ضد عون في لبنان وتأخذ المبادرة في إنهاء الحرب اللبنانية و تطبيق اتفاق الطائف على طريقتها.

تحركت القوات السورية وألوية من الجيش اللبناني المناهضة لعون في تشرين الأول ١٩٩٠ وعزلت الجنرال عون من قصر الرئاسة ووزارة الدفاع، ومدت سيطرتها على ما كان يسمى بالمنطقة الشرقية. وهكذا كان لسورية أخيرا وجود وتأثير مباشر في غالبية مناطق لبنان، ماعدا الشريط الحدودي المحتل من قبل إسرائيل. هكذا دخل لبنان فترة ما بات يسمى مرحلة الوصاية السورية التي دامت خمس عشرة سنة؛ حيث أمنت نفوذها من خلال وجودها العسكري والاستخباراتي، وكذلك من خلال وضع المؤسسات السياسية والأمنية للبلاد تحت سيطرتها وتأثيرها.

وقّع لبنان وسورية معاهدة إخوّة واسعة النطاق، تُلِيتْ بمجموعة من الاتفاقيات حول مواضيع كثيرة تتراوح من الدفاع والأمن إلى التعليم والاقتصاد. تم إخضاع الجيش ودوائر المخابرات اللبنانية لتأثير الجهاز السوري، ودُجّنَ النظام السياسي أيضا؛ حيث لعب السوريون من خلال وسائل مختلفة دور المهيمن في عملية الانتخابات ونتائجها، وفي تسمية رؤساء الجمهورية والحكومة، وتشكيل الوزارات، وفي القرارات الأساسية للدولة.

كان يُفترض -بحسب اتفاق الطائف- أن يكون الوجود العسكري السوري مؤقتا، وتم افتراض الانتهاء من ذلك خلال سنتين من نهاية الحرب والعودة إلى الحالة السياسية الطبيعية للبلاد، أي كان يفترض "إعادة تمركز" القوات السورية عام ١٩٩٢. لم يعترف السوريون بهذا الموعد.

بينما كان المسيحيون هم المعارضين الأساسيين للسوريين في الثمانينات وأوائل التسعينات، أصبحت قيادة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري هي أعلى توتر مع السوريين في نهاية التسعينيات. كان للحريري روابط واتصالات قوية بالسعوديين وبالرئيس الفرنسي شيراك وعلاقات قوية أخرى حول العالم. وجد الحريري حلا مؤقتا مع السوريين أغلب فترة التسعينيات، لكن نجاحه الظاهر؛ كزعيم سني قوي مع تأييد إقليمي ودولي أقلق النظام السوري. دعم السوريون إميل لحود، معارض الحريري، في الرئاسة عام ١٩٩٨، وقضى الحريري سنتين خارج السلطة.

بدأت الأمور تتبدل نحو الأسوأ عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ أولاً بوفاة الرئيس حافظ الأسد، الذي كان عموماً قوة استقرار في المنطقة، وثانيا بأحداث ١١ سبتمبر/أيلول. وجدت سورية نفسها بقيادة جديدة غير متمرسة بعد، ووجدت نفسها أيضاً في مواجهة مع الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر/أيلول، ومن ثم احتلال العراق.

تدهورت العلاقات بين النظام السوري والحريري في ٢٠٠٣ -٢٠٠٤. دعم السوريون تمديد ولاية الرئيس لحود لثلاث سنوات أخرى في ٢٠٠٤ التي عارضها الحريري بشدة، كما شك السوريون أن الحريري كان وراء القرار ١٥٥٩ الذي تبناه مجلس الأمن في اليوم التالي من تمديد ولاية لحود، القرار الذي أدان التمديد ودعا إلى انسحاب سوري من لبنان، وإلى نزع سلاح المجموعات غير الحكومية المسلحة المتبقية في البلاد. ردت سورية سلباً على قرار مجلس الأمن، وتخوفت من أن يكون القرار يهدف، فيما يهدف إليه، إلى تغيير النظام في سورية أو إجباره على الخضوع للإرادة الأمريكية.

تصاعدت التوترات بين لبنان وسورية خلال الخريف والشتاء. فشلت محاولة اغتيال الوزير اللبناني مروان حماده، الحليف المقرّب من الحريري، لكن أدى الانفجار المروع في ١٤ آذار ٢٠٠٥ إلى استشهاد الرئيس الحريري، ومستشاره الوزير السابق باسل فليحان، ومرافقيهما. في غمرة التوترات السياسية، انفجر الشعور الشعبي وأدان سورية على الاغتيال. خرجت المظاهرات الهائلة في الشوارع تدعو إلى انسحاب سورية وعزل لحود ورؤساء أجهزة الأمن اللبنانية.

هذه المظاهرات ووجهت بمظاهرات كبيرة نظمها حزب الله وحلفاء السوريين الآخرين في لبنان.

انسحبت القوات العسكرية ومكاتب المخابرات السورية من لبنان في نيسان، وبدأ تحقيق دولي عمله في البلاد. أبقت الحركة تحت قيادة ما تسمّى بمجموعة ١٤ آذار، برئاسة نجل الحريري، سعد، وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، شعورا قويا معاديا لسورية في البلاد؛ بينما أبقى ما يسمّى بتجمع ٨ آذار، يقوده بشكل رئيسي حزب الله بالتعاون مع الجنرال عون العائد من منفاه في فرنسا، خطا مناهضا لخط ١٤ آذار وأقرب إلى سورية.

خاتمة:

تدهورت العلاقات اللبنانية– السورية اليوم إلى أدنى حد لها في التاريخ الحديث. تتهم شرائح واسعة من اللبنانيين سورية ليس فقط بالاغتيالات الأخيرة، لكن تلومها أيضاً على خمس عشرة سنة من حكم لبنان؛ حيث سادت السلطوية والفساد وسوء استخدام السلطة والتدخّل المخابراتي في الحياة السياسية. من الناحية الأخرى، هناك شرائح واسعة أيضاً من اللبنانيين قلقة أكثر حيال تصاعد النفوذ الأمريكي في لبنان وترى مواصلة التحالف مع سورية أمراً ضرورياً.

ليس هناك شك فى أن سورية نفسها تواجه تحديات دولية وإقليمية وداخلية لا يستهان بها. ولكن القضايا الرئيسية بين لبنان وسورية اليوم هي تثبيت إرساء علاقات مبنية على مبدأ السيادة والندية، تحديد هوية مزارع شبعا، ترسيم الحدود، ضبط الحدود، ومساعدة اللبنانيين على إعادة بناء أمنهم. هذه تحديات كبيرة للقيادات في كلا البلدين، يجب العمل على انجازها؛ تحقيقاً للمصلحة العليا لكلا الشعبين.

تحولات المشهد الداخلي السوري..
مستقبل الحركة الديمقراطية فى سورية

د.رضوان زيادة
مدير مركز دمشق للدراسات حقوق الإنسان

إن انتصار الوعي الديمقراطي خلال فترة «ربيع دمشق «وما بعدها في الثقافة السياسية السورية يختلف اختلافاً بيّناً عن الوعي السياسي، كما تجلى خلال التاريخ السوري المعاصر، سيما في فترة ما بعد الاستقلال. ووجه المقارنة يختلف من زاويتين: الأولى هي أن التاريخ السوري ما بعد الاستقلال يكاد يكون مستمراً كتعبيرٍ عن حراكٍ ونشاطٍ سياسي للنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذاتها التي عاصرت الاستقلال وساهمت في صنعه بشكلٍ من الأشكال، وبالتالي لم يكن هناك انقطاع ما أو فجوة في الاجيال. إن التاريخ هنا بمعنى من المعاني هو تاريخ مستمر موحد مع اختلافٍ في التفاصيل وعددها وحجمها.

أما «ربيع دمشق» فلقد كان أشبه بالطفرة في تاريخ السكون المتصل،

صحيحٌ أن التاريخ السوري الحديث شهد حركات معارضة اختلفت في الخطاب والممارسة، لكنها ما استطاعت أن تتصالح مع المجتمع كجزءٍ منه، بل بقي خطابها يمتح من معين السلطة ذاتها، ولا يختلف عنها إلا في سعيها لاستبدال أهل الحكم بأهلها، أما ممارساتها وآليات عملها فقد كانت أشبه بعمل الأحزاب العقائدية ذاتها، التي خرجت من أحضانها، هذا بالتأكيد، لا ينفي التضحيات «النبيلة» التي قدمتها هذه المعارضة خلال صراعها، ولا يخفي حجم القمع الذي مورس عليها، ولا يغيّب سوء المقارنة أحياناً بين السلطة والمعارضة لجهة تشابه الخطاب، ذلك أن فساد السلطة واستشرائه في رجالاتها لا يقارن مع التعفف الأخلاقي الذي ميّز رجالات المعارضة على اختلافهم.

لقد أفرز «ربيع دمشق « تبلوراً عاماً لاتجاهات العمل السياسي في سورية، فالنشطاء والمثقفون على اختلاف توجهاتهم بدوا متفقين على علنية العمل العام، ورفض أي شكل من أشكال العمل السري، وفي الوقت نفسه ربط العلنية بالسلمية، وهو ما كان مدخلاً مناسباً لتأخذ فكرة الديمقراطية موقعاً مركزياً في تفكير هذه النخب، وبدا ذلك واضحاً في عددٍ من المواقف والوثائق التي أفرزتها تلك المرحلة.

ويمكن رصد هذا التحول في وثيقتين بالغتي الأهمية:الأولى هي للإخوان المسلمين السوريين، والثانية لحزب الشعب الديمقراطي، الذي كان يعرف بالحزب الشيوعي –المكتب السياسي، وأعلن اسمه الجديد (حزب الشعب الديمقراطي)بعد مؤتمره السادس.

نحن إذن أمام حالة فريدة في التاريخ السوري، فالفكرة الديمقراطية لم تنتصر في التاريخ السوري كما انتصرت اليوم على الاقل في «الوعي المعارض»، ذلك أن تبنيها في «الوعي السلطوي « تحول دونه حسابات تتعلق بالمنافع والمغانم الشخصية، أكثر منها إلى اعتبارات أيديولوجية أو مواقف سياسية وطنية. في الواقع إن اختزان الفكرة الديمقراطية في الوعي السياسي السوري سبقته مخاضات عسيرة حول مفهوم الديمقراطية وآليات تطبيقها وتاريخها ومدى ملاءمتها للبيئة والثقافة العربية وغير ذلك، لكنها تجلت بشكل صريح وواضح في عدد من الحركات والتجمعات الثقافية والمدنية التي ظهرت خلال فترة «ربيع دمشق « كالمنتديات؛ خاصةً منتدى الحوار الوطني ومنتدى جمال

الأتاسي للحوار الديمقراطي اللذين أغلقا بشكل تام، الأول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والثاني في حزيران /يونيو ٢٠٠٥، ولجان إحياء المجتمع المدني التي ينتشر مثقفوها وناشطوها في معظم المحافظات السورية والتي حافظت على حيوية ودينامية فكرية وسياسية نادرة، وغيرها من جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان التي أصبح لها دور ونشاط كبيران في الواقع السوري.وتبقى الإنترنت – كفضاء مفتوح – الساحة الوحيدة التي تجمع كل هذه الحوارات الديمقراطية بحكم انعدام منابر أو ساحات للنقاش في الإعلام السوري، فالإنترنت في سورية تكاد يكون أشبه بالوعاء الديمقراطي الذي يضم جميع هذه الأطر والأفكار، وانتشار المواقع الإلكترونية التي تفتح صفحاتها الافتراضية لكل الأفكار دليل على مدى انتشار الوعي الديمقراطي حتى لدى الناشئة والشباب السوري الذي هو بحكم التكوين الأكثر استخداماً لهذه الوسيلة والأكثر استفادة منها.

مهما يكن، فإن ربيع دمشق ومن هذه الزاوية تحديداً بدا انقطاعاً عن تاريخ كامل، في الخطاب والممارسة والشعارات والأهداف، بدا فضاءً وتعبيراً عن الحرية ببراءتها الأولى، والديمقراطية كخيار لا رجعة عنه، وبدا غير راغب بالسلطة أو على الأقل لا يطمح إليها، ليس تعففاً فيها، ولكن إدراكاً أنه قبل الوصول إلى السلطة علينا أن نعمل جاهدين على أن يسترد المجتمع وعيه وعافيته.

أما الزاوية الأخرى التي اختلفت فيها حقبة ربيع دمشق عن غيرها، فهو انطلاقها من مبادرات فردية وشبه جماعية من مختلف القطاعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية؛ أي أنها ابتدأت من "تحت" وليس من "فوق"، وناشطو هذا الربيع في مجملهم، يمكن ردهم إلى الثقافي أكثر من وصمهم بالسياسي، على اعتبار أن الأحزاب السياسية شاركت بوقت متأخر في هذا الحراك، وبدا الناشطون والمثقفون أكثر حساسية للتغيير، وطلباً له، وحضاً عليه.

هذا الاختلاف هو ما دفع "ربيع دمشق" إلى أن يكون رهين المجتمع، أكثر من كونه تعبيراً عن تلوينات حزبية وعقائدية مختلفة ومتباينة، وهو ما أمّن له باستمرار دخول قطاعات جديدة مغامرة، رغم ثقل الوطأة الأمنية بعد اغتيال الربيع، وهو ما منع حزباً أو جماعة ما من رهن الربيع بذاتها، إذ بقي الربيع

ملك المجموع بحراكه الأعم الأوسع.

لكن، كيف يمكننا قراءة مستقبل هذه التحركات الديمقراطية؟ وما هو حجم التراكم السياسي الذي يمكن أن تضيفه؟ وما هو حجم الزخم الإصلاحي أو التغييري الذي يمكن أن تخلقه ؟.

لا بد من القول إن طبيعة التحركات الجارية في سورية تختلف عن مثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى؛ بسبب اختلاف الأنظمة السياسية في كلٍ منها، وتعامل كل نظام مع المعارضة بصيغة مختلفة، وهذا يرجع إلى هامش حرية الرأي والتعبير المتاح في كل دولة.

لذلك من الضروري الإشارة إلى أن هيمنة النظام السياسي على كل المجالات الحيوية للمجتمع من نقابات وأحزاب وإعلام، ومنع تشكيل جمعيات، وعدم إفساح المجال لقنوات تعبير ووسائل إعلام خاصة غير تلك التي تملكها الحكومة، يجعل من قضية "النضال الديمقراطي " في سورية مسألة في غاية الصعوبة والمخاطرة في الوقت نفسه.

فرغم محاولة المثقفين والناشطين وبعض الأحزاب السياسية المعارضة وغير المرخص لها التظاهر أمام القصر العدلي أو أمام محكمة أمن الدولة؛ فإن مثل هذه الظواهر كانت تُقمع بشدة وعنف، وفي بعض الأحيان كانت تتلوها سلسلة اعتقالات لبعض المشاركين.

وهو ما يجعل قضية السؤال عن مستقبل هذه التحركات وحدود تأثيرها مشروعاً ومفتوحاً على عدة احتمالات، إذ نلحظ أولاً أن هناك تصميماً لدى الناشطين في الاستمرار بالتعبير الحر بالوسائل المتاحة والممكنة مهما كانت التكلفة، لكننا في المقابل نجد أيضاً إصراراً من السلطات الرسمية على زيادة الفتك أو القمع بمثل هذه الظواهر؛ منعاً من انتشارها وتشعبها، وخوفاً من خروجها عن نطاق السيطرة.

ولما كانت التحولات الجارية في سورية لا يمكن فصلها عن طبيعة التحولات الإقليمية والدولية الجارية، خاصة تصاعد الضغوط الأمريكية تجاهها، وازدياد الحديث عن "تغيير النظام " فإن ذلك يعطي حساسية خاصة للمسألة

الديمقراطية في سورية بحيث يصر الناشطون على اعتبارها قضية داخلية ووطنية محضة، بينما يحاول النظام باستمرار ربطها بسياق الضغوط التي تمارس ضده، وهو ما أشعل النقاش بحدة في الأوساط السورية حول ثنائية "الداخل والخارج ".

ونظراً لمحدودية هذه التحركات، وعدم قدرتها على تشكيل قوة ضغط حقيقية على النظام، إذ هي محصورة في مظاهرات عديدها بالعشرات، وبعرائض إلكترونية وبيانات، وأحياناً أخرى مقالات نقدية حادة من قبل بعض المعارضين تنشر في الصحف العربية، بمعنى آخر فعدم قدرة تحول التحرك الديمقراطي السوري إلى قطب مؤثر وفاعل وضاغط على النظام السوري يجعل من الرهان على مثل هذه التحركات للقيام بالتغيير في سورية عملية صعبة إن لم نقل مستحيلة، إلا في حالة جرى تخفيف القبضة الأمنية الثقيلة الوطأة، عندها ربما تقتنع قطاعات جديدة من المجتمع السوري، غير منخرطة الآن في عملية التغيير؛ خوفاً من تضرر مصالحها، سيما فئة الشباب وطبقة رجال الاعمال، فعندها ربما تقتنع باتساع حركة التغيير ومن ثم تصبح أكثر قدرة على التأثير والفعل الداخلي.

لقد مهد "إعلان دمشق " لولادة توافق سياسي واسع، إذ خضع قبل ظهوره إلى النور لمفاوضات شاقة وتسويات صعبة بين مختلف الأطياف الموقعة عليه، وقد مر بمراحل عديدة من الصياغة وإعادة الصياغة؛ حتى يرضي جميع الأطراف الموقعة عليه.ولما كان الموقعون ينتمون إلى تيارات سياسية وأيديولوجية متباينة وأحياناً متعارضة، فإن المسألة تصبح أصعب مما يتخيله الكثيرون.

يضاف إلى ذلك كله عسف السلطة السياسية في سورية، وشيوع مناخ من الخوف "الأمني" يمنع الجدل الحر والحوار أو حتى أبسط من ذلك بكثير، وهو اللقاء للاتفاق على الصيغة التوافقية.

فقد احتاج الإعلان حقيقة إلى جهد استثنائي للتوصل إلى تسوية بين مختلف الفرقاء وإرضاء جميع الأطياف بما يحقق الهدف النهائي من البيان، وهو إطلاق مستوى عالٍ من الحوار وديناميية للعمل السياسي؛ بغية الدفع باتجاه

التغيير وتوحيد قطب معارض للسلطة القائمة يجبرها على القيام بالتغييرات المطلوبة داخلياً بدل التفاوض مع الخارج للقيام بهذه التغييرات.

بيد أن المشكلة الحقيقية في القوى الديمقراطية تكمن في غياب الأوزان التفاوضية للقوى السياسية السورية الموجودة، وهذا ما يجعل عملية التفاوض والحوار السياسي مسألة مرهقة ومعقدة للغاية، وفي الوقت نفسه عدم القدرة على بلورة خطوات أو تحركات سلمية جادة، يمكن أن تفرض وقائع جديدة على الأرض، وتفتح أفقاً جديداً للعمل السياسي الديمقراطي.

ولما كانت جميع الدعوات الداخلية اليومية من قبل القوى السياسية المعارضة والجمعيات و المنظمات الحقوقية، وما كتبه المثقفون والناشطون قد وصلت إلى طريق مسدود، عندما أصمت السلطة السياسية السورية أذنها تماماً عن هذه المطالبات، وتصرفت وكأنها لا تعنيها، مما زاد من حالة الاحتقان الداخلي والممانعة على التغيير، بحيث بدا أن هناك ثلاثة سيناريوات لعملية التغيير في سورية، هي:

الأول: أن يقوم النظام ذاته بالإصلاح من الداخل، يشمل إجراء إصلاحات سياسية حقيقية، وإجراء انتخابات نزيهة وحقيقة، تؤدي إلى تداول سلمي على السلطة، واتخاذ قرارات صعبة في ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، وبالتوازي مع ذلك يجب أن تكون هناك عملية تبادلية ومتوازية لتقليص وخفض وأحياناً لإنهاء الصلاحيات المعطاة للأجهزة الأمنية، ووضعها في كنف نظام قضائي مستقل ونزيه. وهو خيار يبدو أنه بعيد تماماً عن تفكير النظام السوري في الوقت الحالي بالنظر إلى خبرة السنوات الخمس الأخيرة.

أما السيناريو الثاني فهو فرض الإصلاح من الخارج في ظل إدارة أمريكية ذات أجندة ديموقراطية، لكن يبدو هذا السيناريو مستبعداً تماماً في ظل التورط الأمريكي في العراق وتعمق أزمة الوجود العسكري هناك، فضلاً على أن هذا الخيار لا يبدو مقبولاً ولا بأي شكل من الأشكال من قبل جميع قطاعات المجتمع السوري.

أما السيناريو الثالث والأخير فهو بروز تفكك أو ظهور محاور بين أعضاء النخبة السياسية الحاكمة أنفسهم، مما يفتح المجال لظهور فريق نطلق عليه "إصلاحياً" اضطراراً، يكون أكثر استيعاباً للمتغيرات وانفتاحاً على العصر.

وقد أشر انتحار وزير الداخلية القوي غازي كنعان، ثم انشقاق نائب الرئيس عبد الحليم خدام، إلى أن سورية بدأت تسير في السيناريو الثالث، وهو –برأيي– أقل السيناريوات كلفة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية إذا ما قورن مع السيناريو الأول أو السيناريو الخارجي، فتفكك النخبة السياسية والأمنية الحاكمة وتفسخها سوف يفتح المجال لأخذ الاعتبارات الوطنية الديمقراطية بعين الاعتبار، وصحيحٌ أن لا ظهور لمحاور داخل السلطة السياسية دون توافق مسبق مع الأطراف الدولية والإقليمية؛ خاصة في ظل الضغوط الأمريكية الحالية على سورية، وهو ما عكسته أجوبة خدام فيما يتعلق برغبته في الحوار مع المطالب الأمريكية دون مقاومتها، فإن مسئولية النخب السورية هنا، والمعارضة تحديداً سيكون محورياً لجهة تحويل الدفة باتجاه حزمة المطالب الوطنية الديمقراطية؛ من إلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية، وانتهاء بإقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة بين جميع القوى السياسية والحزبية.

إذاً يبدو التغيير من "تحت" من قبل قوى المجتمع السوري المدنية والسياسية، وكأنه غائبٌ إلى حدٍ ما عن السيناريوات الثلاثة السابقة، وغائبٌ أيضاً عن الحسابات الداخلية والدولية، على اعتبار أن هناك في سورية "أصوات معارضة " ولا وجود "لمعارضة " حقيقية قادرة على فرض التغيير، وتحشيد القوى من أجل ذلك، فأتي إعلان دمشق ليؤشر أن هناك حراكاً ما قادرٌ، إن هو عمل بعناية وتؤدة،على أن يقود إلى التغيير المنشود.

لقد أطلق "إعلان دمشق " حراكاً فكرياً وسياسياً – كما قلنا – حول ضرورة التغيير وحتميته، وأظهر قدرة القوى السورية على التحاور والتوافق، لما فيه مصلحة الوطن والمجتمع، وقطع تماماً مع نمط الدعوات المطلبية التي شملت العرائض والبيانات نحو الحض على التغيير ومحاولة تحقيقه وإنجازه.

إن أكبر المعوقات التي تواجه الحركة الديمقراطية في سورية هي سيطرة ظاهرة "الانقسام " السياسي، وبروز ما يسمى "ثقافة التذرر" التي تعني غياب الثقافة التشاركية والجماعية.سيما في ظل غياب "رموز" أو "قيادات كاريزماتية" قادرة على التأثير في المتخيل الجمعي السوري و تحويله باتجاه "القيم " أو "المُثل " السياسية العليا.فتأثير النخب والقيادات السياسية

والمدنية يكون حاسماً في نزع فتيل أي توترات طائفية أو عنصرية ذات منحى تحريضي مؤثر على وحدة المجتمع وتحصينه.

وعلى ذلك وخشية السقوط في نمط متكرر، أو تعزيز "ظاهرة التذرر"، فلابد من العمل على بلورة الاتجاهات الرئيسية العامة مستقبلاً ،والمقصود بذلك هو تبئير القوى والاتجاهات الرئيسية في محاور مركزية، تتجمع حولها جميع القوى والأحزاب السياسية، ذلك أن هذا الخيار يبدو الأقل تكلفة سياسية واجتماعية واقتصادية بالنسبة لسورية، ولا يتم ذلك بدون حزمة من الإجراءات القانونية والسياسية والإعلامية، من مثل إصدار قانون عصري للأحزاب السياسية، يضمن حريتها في ممارسة العمل السياسي، وفي الوقت نفسه يتيح لها القدرة الحقيقية على النمو والتأثير وهو ما يفترض إقراراً حقيقياً بالتداول السلمي على السلطة. ولا بد ولضمان التحول باتجاه مستقبل آمن أن تندغم هذه التيارات السياسية في أطر عامة مؤثرة، لأن تفتيت كل تيار إلى أحزاب وجماعات وشخصيات تتنازع على المستوى الشخصي سيحدث أثراً انقسامياً وشرخاً عميقاً داخل الوعي الشعبي العام بالنخب السياسية بمجملها ويفقدها الرغبة في المشاركة والقدرة على صنع القرار، أو التأثير فيه وهو الرهان المركزي في فكرة الحزب السياسي وفي عملية التغيير طويلة الأمد.

وإذا كانت الأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية في سورية اليوم تعاني من نقص حاد في شعبيتها مع اختلاف نسبي بالطبع، ومن عزلة كبيرة عن "المجتمع"، بل وأكثر من ذلك من عدم القدرة على مخاطبته والتأثير فيه، فإن ذلك يفرض تحدياً من نوع جديد، يقوم على أساس وضع خطة شاملة لتنشيط دور هذه القوى، وتفعيلها باتجاه لعب دور ريادي في عملية التحشيد الوطنية الضرورية من أجل التغيير بدل ترك التاثير لروابط ما قبل مدنية طائفية وقبلية وعشائرية.

وهذا يشترط القدرة على تجديد الخطاب المعرفي والسياسي لهذه القوى باتجاه انفتاح على الأفكار المستجدة عالمياً؛ لمحاولة تضمينها واستدخالها ليكون أكثر تأثيراً وحيوية، سيما إدخال مفاهيم الحداثة السياسية بما تتضمنه من مفاهيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان.

ولا يبتعد تجديد مضمون ومحتوى الخطاب السياسي عن الجانب والبعد التقني لهذه القوى، فمحاولة استثمار تقنيات التخاطب الحديث في التواصل والتفاعل، وخاصة ما يسمى بحملات التسويق السياسي والتخطيط الاستراتيجي يضفي حيوية على الحياة الحزبية والسياسية في سورية، وسيكون لذلك تأثير عميق في مضامين هذا الخطاب وفي الوقت نفسه التأثير الكافي للمتلقين، لا سيما الشريحة التي يفترض بها أن تكون مستهدفةً أكثر من غيرها وهي الشباب، إذ لا معنى لمخاطبة جيلٍ جديد بثوبٍ قديم ووسائل بدائية، إن ما أتاحته الثورة المعلوماتية من قزات تقنية ورقمية فرضت نمطاً جديداً في التخاطب لا بد من استثماره إيجاباً.

كل ذلك يلعب دوراً محورياً فيما أسميه عملية "التحشيد المدني" من أجل التغيير، وهذه تشمل إشاعة مناخ فكري، يقوم على بلورة مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني والشفافية ومكافحة الفساد وحرمة المال العام، وتطبيق مفاهيم الحكم الصالح (Good Governance) بوصفها مفاهيم مفتاحية تجاه عملية التغيير، وفي الوقت نفسه خلق مناخ سياسي ضاغط دولي وإقليمي وداخلي باتجاه مطالب محددة وواضحة، في من مثل وقف العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية وإطلاق سراح السجناء السياسيين وحل مسألة المفقودين، ويترافق مع ذلك العمل بشكل فعال تجاه بلورة المعارضة السياسية؛ كقطب موازٍ مؤثر وفعال عبر تكثيف الاجتماعات الدورية والاتفاق على عدد من الخطوات السياسية ذات الأثر الجماهيري، من مثل الدعوة إلى عدد من الاعتصامات السلمية والعلنية التي تلعب دوراً في نزع حاجز الخوف تدريجياً؛ خاصة إذا شعر المشاركون أن ردة فعل السلطات السورية كانت أقل من المتوقع، ولم يرافقها اعتقالات عشوائية أو اعتداءات جسدية قاسية.

الخطوة الأخرى ضمن عملية التحشيد تتعلق بالعمل ما أمكن على استدخال قطاعات جديدة على العمل العام، ما زالت غائبة عنه أو مغيبة سيما قطاعات رجال الأعمال والشباب وطبقة سياسي الخمسينيات والستينيات، وعلى قدر ما يبدو هذه متناقضاً في الجمع بين هاتين الشريحتين إلا أنهما في الحقيقة متكاملتان، فطبقة السياسيين القدامى التي اعتزلت العمل السياسي بعد استلام

حزب البعث السلطة عام ١٩٦٣، وانكفأت وهرمت تحتفظ بمخزون كبير من المصداقية والرمزية سيما اعتبارهم كرجال دولة مؤثرين وفاعلين خلال فترة وجودهم في الحكم ولم يترافق ذلك مع فساد وتعدٍ صريح على المال العام، كما نشهد مع سياسيي اليوم.

فمحاولة إقناعهم بالحضور الرمزي لأنشطة المعارضة وتوقيعهم على بياناتها يعزز مصداقية مطالب المعارضة كمطالب وطنية عامة، وليس كمطالب سياسية، تهدف من ورائها إلى الانقضاض على السلطة، لكن هذا في الوقت نفسه عليه أن يندعم بالاعتماد على الشباب كشريحة محورية في بناء التراكمات السياسية على أرض الواقع، ففعاليتهم في المشاركة تؤشر على الديمومة والاستمرارية والقدرة على الوصول إلى أكبر الشرائح تأثيراً في المجتمع السوري بحكم كونه مجتمعاً شاباً، كما يدل على ذلك متوسط العمر لدى المجتمع السوري.

والجزء الأخير من عملية التحشيد تتعلق ببناء استراتيجية واضحة ومحددة الخطوات والأهداف لعملية التغيير، بعد أن رفعت القوى المدنية والمعارضة مصطلح الإصلاح من التداول لصالح مفهوم التغيير الشامل، وهذه الاستراتيجية تشمل بناء تحالفات بين كل الأطياف السورية سواءً وجدت داخل سورية أو خارجها، فبناء عملية التغيير يحتاج إلى ممارسة السياسة بوصفها عملية تسوية بطيئة الحركة لكن بعيدة الأثر.

ربيع دمشق
تجربة منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي

سهير الأتاسي

رئيسة منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي في سورية

من الضروري في البداية تقديم رؤية موضوعية نقدية موجزة حول واقع المجتمع المدني في سورية متضمنة بعض إشكالياته الموضوعية والذاتية، وذلك منذ أن تبرعمت أزهار ربيع دمشق وحتى اعتقال هذا الربيع: منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي نموذجاً...

بعد أن فرضت المستجدات الداخلية نفسها بقوة على الواقع السوري منذ سنوات، وأوجدت واقعاً جديداً لم يعد معه النظام السائد قادراً على أن يستمرّ في الحكم عبر الآليات ذاتها التي كشفتها ثورة الإعلام وانفتاحه، كان لا بدّ من ظهور بعض مناخات الانفتاح والانفراج التي لم تعدُ كونها مجرد إجراءات تحسينية شكلية محدودة بوصفها لوازم تغيّر العهد في البلد. تميّزت تلك الفترة بالإقبال على العمل العام، وتشكّلت أطر جديدة للحوار والتواصل بين الناس

بعد طول إحباط وانكماش، كما شهدت سورية بدء ولادة هيئات المجتمع المدني التي ترافقت مع حراك مدني ديمقراطي علني عُرف باسم ربيع دمشق.

تأسست المنتديات المختلفة التي سعت إلى خلق فرص الحوار الذي من شأنه إذا بدأ أن يؤدي إلى التفاعل، وأن يحرّض على التفكير والتحليل، وصولاً إلى زعزعة القناعات السائدة وطرح الأسئلة الجديرة بالإجابة. ومثّلت تلك الفضاءات، حيث الحوار والاعتراف بالآخر وحرية الرأي والتعبير والنقد، مثّلت علامة المدنية؛ حيث أعادت إلينا إحساسنا بالجماعة، وأتاحت لنا إمكانية الخروج من القوقعة الفردية. وجاء منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي[١] إضافة إلى تلك المنتديات ليتفاعل معها ويتكامل.. عمل المنتدى على الاهتمام بقضايا السياسة والفكر والثقافة، وتعزيز قيم الحوار الديمقراطي واحترام الرأي الآخر؛ محاولةً منه في الوصول إلى إعادة بناء الخطاب الثقافي والسياسي على أسس ديمقراطية. ومارس نشاطه من خلال الندوات والموائد المستديرة، واعتمد الفعل الحواري العلني كفعل لتطوير الحراك المجتمعي من خلال التفاعل والتواصل لتعزيز إيمان الإنسان بقدرته على التأثير في الواقع والتغيير فيه.

كل تلك النشاطات المدنية كانت تعمل في إطار الشرعية الدستورية؛ حيث يضمنها الدستور السوري كفاعلية مجتمعية مصونة ومشروعة، إلا أن قانون الطوارئ والأحكام العرفية بقيا سيفاً مسلطاً على رقاب المواطنين.

تقدم العديد من تلك الفعاليات بطلب إلى الوزارة المختصة، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بقصد إشهارها، فرفضت تلك الوزارة الإشهار بحجة عدم الاختصاص. وتقدمنا في منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي بتظلّم من هذا القرار معلّقين، على أن السبب المحتمَل للرفض هو اهتمام المنتدى بالشأن السياسي حيث إن نظام الجمعيات يمنعها من التدخل في الأمور السياسية، وطلبنا تعديل النص القانوني لتصبح صيغته القانونية العملية: لا يجوز أن تتحول الجمعية إلى مؤسسة حزبية لها تراتبيتها التنظيمية والقيادية، بل يجب

---

[١] موقع منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي على شبكة الإنترنت: www.atassiforum.org. وهو منتدى موازٍ على الأثير أهدافه بسيطة وواضحة، هي أن نتحاور ونظل نتحاور، وأن نتعلّم فنّ حلّ الخلافات بالحوار. ومعاييره: الجدية واحترام الآخر. هي مساحة افتراضية تفاعلية نحاول من خلالها الاستمرار والتعويض جزئياً عما تسعى الأساليب الأمنية والمخابراتية إلى تعطيله.

عليها أن ترتقي بالمفاهيم الثقافية والفكرية لإنتاج حياة سياسية، تعتمد على أسس ديمقراطية. ودعونا الوزارة إلى العودة للقيام بدور إيجابي في تفعيل مؤسسات وجمعيات ومنتديات المجتمع المدني، وإلى تطوير القوانين والأنظمة بما يتماشى مع ضرورات التاريخ، وتمّ رفض هذا الطعن من قِبَل الوزارة.

وما كان هذا الرفض إلا جزءاً من بوادر المرحلة التي اتسمت بانحسار المناخ الانفتاحي والنشاط الديمقراطي، والتضييق على اللجان والجمعيات والمنتديات. ففُرِضَت القيود على استمرار نشاط المنتديات وقُيِّدَت حريتها (تقديم قائمة بأسماء المشاركين والحضور وجدول الأعمال...)، ثم مُنِعَت وأُجهِضَت منتديات وليدة.. تزامن ذلك مع بدء هجمة إعلامية على نشطاء المجتمع المدني ودعاة الديمقراطية، واتُّهموا بالانتهازية وبأنهم عملاء للسفارات. ثم قامت السلطات السورية باعتقال عشرة من النشطاء والديمقراطيين، وأصدر قانون جديد للمطبوعات لتمكين القيود المفروضة على حرية الإعلام والصحافة، يحظر طبع أي معلومات قد «تضرّ بأمن الدولة ووحدة المجتمع...»، وهدّد من ينتهكه بالسجن ثلاث سنوات.

على الرغم من هذه الضغوط، فقد استمر بعض هيئات المجتمع المدني في نشاطها العلني، وبقيت تنشط بمبادرات شخصية وجماعية. وتمّ استثناء منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي من القيود التنظيمية التي فُرضت على غيره، ولكنه لم يُستثنَ من الضغوط والمضايقات والتي وصلت إلى حدّ اعتقال الناطق الرسمي باسمه واستدعاءات لأعضاء آخرين، وحضور مكثّف لعناصر أجهزة الأمن خلال انعقاد ندواته. وكان في الإبقاء على هذا المنتدى استراتيجية تمكّن النظام من الإشارة إلى وجود حرية رأي وتعبير في بلدنا، كلما تمّت مواجهته بالتضييق على الحريات العامة، وفي بقائه وحيداً استراتيجية أخرى تتمثّل في عزله ومحاصرته. وأصبح المناخ المزعوم «المفعم بالحرية» محصوراً في منتدى واحد، اعتبره النظام ممثلاً لهذا المناخ رغم بقائه داخل جدران منزل يضيق بكثرة متعطشي الحوار في ظل احتكار السلطة لكل المنابر بعد أن رفضوا طلبنا إقامة محاضراتنا في مركز ثقافي.

وبالرغم من كل تلك الحواجز والموانع والعقليات، فقد استمرّ منتدى جمال

الأتاسي ليكون منبراً للكلمة الجريئة الصادقة التي يمكن أن تحفر عميقاً في النفوس، وتترك آثاراً كثيرة. وكان له دور مهم في الارتقاء بالحوار المشوب ببعض الاندفاعات الساخنة إلى درجة من الفعل الاجتماعي الأكثر موضوعية، وفي تحوّل سخونة هذه الاندفاعات إلى عقلانية الفعل الحواري. واعتبرنا هذه المرحلة مرحلة إعادة تأهيل أنفسنا لممارسة سلوك إنساني حضاري: الحوار، ولقبول الرأي المخالف لنا وتفهّمه دون تشنج أو انفعال.

استمرّ المنتدى في محاولة منه ليكون مساحة للحوار الديمقراطي، وأحد خيوط شمس قد تبدأ بالإشراق.

وفي هذه المرحلة، أدركنا عمق وأهمية المسئولية التي يتحمّلها منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي؛ كونه ساحة الحوار الوحيدة المتبقية والفاعلة في المجتمع السوري. ورفضنا الاكتفاء بالاستسلام للظروف السلبية المحيطة بنا، معتبرين أن حرصنا على استمرار المنتدى يجب أن يمتدّ ليكون أيضاً حرصاً على اسمه وتفعيل آليات عمله، وليكون حرصاً على توسيع دائرة نشاطه وجذب فئات جديدة تُخرجنا من الدائرة الضيقة المتمثّلة بالمعارضة والسلطة فقط... وكانت الأولوية للشباب في هذه المرحلة، برؤاهم المتجددة وقدراتهم على ابتكار الأدوات المناسبة واستنباط الحلول الممكنة للهموم التي يعيشها المجتمع السوري بشكل عام؛ إذ هم يشكّلون الشريحة الكبرى فيه...

وبدأنا العمل على تأسيس لجنة شباب منتدى الأتاسي، معتبرين أن تجاوز الوضع السلبي العام الذي نضعه دائماً مبرراً لتراجع نشاطنا، هو الأساس. وكان تميّز الشباب في نظرتهم الجديدة لمعالجة الأزمة، نظرة تركّز على الحلول بعد الاستعراض السريع للأزمة بدلاً من الطريقة التقليدية التي تعطي الأهمية الأكبر لعرض الأزمة، ثم يأتي ذكر الحلول مختصراً سريعاً فيطغى بذلك الانطباع السلبي على التفكير الإيجابي الذي نحتاجه، ونحتاج إلى تحفيزه لتجاوز واقعنا وتمكين خطواتنا.

وبذلك يكون المنتدى قد خرق أحد جدران العزلة والحصار التي أحاطته بها السلطات الأمنية السورية التي اتبعت «سياسة العزل الجيلي» حيث أصرّت على وجود خط أحمر في الاتصال بين الشباب والجيل الأقدم من الناشطين. ومازالت

تلك الأجهزة تحاول ضمان هدفين: الأول: «حراسة القطيعة الجيلية»، والثاني: الإجهاز على أية مبادرة تنذر بعودة الحياة إلى الحركة الطلابية السورية أو عودة الشباب إلى الاهتمام بالشأن العام.

من جهة أخرى، وفي نطاق سعينا ليكون فعلُنا الحواري الفكري في المنتدى، فعلاً لتطوير الحراك الاجتماعي وترسيخ مشاركة الجميع في بناء الوطن، أعطينا الأولوية في ندواتنا لمناقشة المشاكل الحياتية اليومية التي يعيشها المواطن، وللقضايا الراهنة التي تمسّ بلدنا على وجه الخصوص، فعَملْنا بذلك على تحويل أغلب جمهور المنتدى من متفرّج إلى مشارك، ورمينا كرة النار في حضن كلّ واحد منهم لتترك أثراً يحمله معه إلى الخارج، يحرّضه على التفكير والتحليل، ويدفعه إلى ضرورة المشاركة في مساحة التفاعل والحوار.

وكما حَلُم المفكر والمثقف الراحل جمال الأتاسي، رجل الحوار الديمقراطي، بجزيرة صغيرة نلتقي عليها خروجاً بأفكارنا ومحاوراتنا من الغرف الضيقة والأطر المحدودة والخاصة، نحميها بفتحها لمختلف التيارات الوطنية الديمقراطية، أراد وأردنا أن يكون الحوار الديمقراطي مفتوحاً لكل من يريد المساهمة فيه وصولاً إلى القناعة بأن مبدأ هذا الحوار وطريقه هو حرية التعبير والمعتقد والقَبول بالتنوع والتعدد في إطار التوجه الوطني الديمقراطي العام، وهدَفه الأساسي العمل على استرداد دور المواطن ومسئوليته في الفعل الوطني. على هذا الأساس، عقد منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي في السابع من أيار (مايو) الماضي عام ٢٠٠٥، ندوة مفتوحة حول «الإصلاح في سورية.. كيف تراه القوى والهيئات الوطنية»، وقام بدعوة الطيف السياسي والحقوقي والمجتمعي الواسع بمكوناته الأساسية، للعمل على بلورة رؤية شاملة غير منقوصة للتغيير المطلوب في سورية.

وفي محاولة جديدة ضمن سلسلة الضغوط على نشاط المنتدى، قامت السلطات الأمنية باعتقال الأستاذ علي العبد الله، ولم يكن آخر هذه المحاولات اعتقال مجلس إدارة المنتدى لمدة أسبوع، بذريعة عرضٍ وجهة نظر جماعة الإخوان المسلمين من ضمن وجهات النظر المتعددة التي طُرِحت في تلك الندوة. وفي هذه المناسبة، كان لا بدّ من تنشيط الذاكرة عبر التوضيح بأن المنتدى هيئة

مدنية، تعنى بالحوار الديمقراطي بين مختلف الاتجاهات الفكرية والنظريات السياسية، من دون أن تتبنّى أياً منها أو تنحاز إليه، وبأن المنتدى، الذي قام على مبدأ الحوار الديمقراطي واحترام حق الآخر في التعبير عن رأيه بحرية، كان وسيظلّ فضاءً مفتوحاً لجميع الأفكار والرؤى وساحة للتفاعل الحرّ فيما بينها، ولم يجز لنفسه في أي وقت أن يمنع أحداً من حقّه في التعبير عن رأيه، بغضّ النظر عن انتمائه السياسي الذي لا يعني المنتدى لا من قريب ولا من بعيد.

ويعد حملة تضامن واسعة ضمّت شخصيات وهيئات ومنظمات محلية وعربية ودولية دفاعاً عن حرية مجلس إدارة المنتدى، تمّ إطلاق سراح أعضاء مجلس الإدارة والإبقاء على علي العبد الله معتقلاً لأشهر تلت.

أتت تلك الاعتقالات في سياق تصعيدي مارسته السلطات لقمع الحراك السياسي والمدني، ولقطع الطريق على الحوار الوطني والتحول الديمقراطي في البلاد. فكانت المطالبة الأمنية بتعليق نشاط المنتدى نهائياً.. وأصبحت الدعوة للحوار أشبه بإعلان حالة حرب أو عمل إرهابي في نظر النظام الأمني الذي بات يحاصر مقرّ المنتدى حصاراً محكماً معطِّلاً ندواته متذرّعاً؛ بحجة عدم الحصول على ترخيص، وذلك في موعد كل جلسة يعلن المنتدى عن عَقْدها، ويُصرّ عليها دفاعاً عن بقائه ساحة للحوار الوطني والديمقراطي، معتبراً أنه امتلك شرعية الأمر الواقع مع غياب قانون ينظم نشاط المنتديات والجمعيات والأحزاب، خصوصاً بعد ردّ طلب الترخيص من طرف وزارة الشؤون الاجتماعية بحجّة عدم الاختصاص، معلناً بذلك بقاءه إلى أن ينجح في استرداد حقه الطبيعي دون ضغوط أو وصاية أو اشتراطات.

ولم يكتفِ النظام الأمني السياسي في سورية بمنع الأنشطة الحوارية لكل منظمات المجتمع المدني وتعطيل الحراك المجتمعي والسياسي للمواطنين السوريين، بل واستبدله في بعض الأحيان بنشاطات معلّبة وموجّهة من قِبَل السلطات الأمنية على طريقة «خيمات الوطن» ويعثات الحشود التي تعترض بجميع أشكال العنف والتعسّف اعتصامات المعارضة السلمية تحت ستار المواجهة العفوية من قِبَل طلاب شبيبة الثورة لمن يطلقون عليهم: «خونة

ومتآمرون»، كل تلك البدائل تتمّ في إطار ينسجم وسياسة النظام.

وبذلك يستمرّ النظام حتى اللحظة الراهنة في اعتماد نهج الدولة الأمنية، والتوّغل في الأخطاء التي عرّضت وتعرّض البلاد لحالة عزلة وحصار ومواجهة مع المجتمع الدولي. الأمر الذي يضع على عاتقنا مسئولية مضاعفة في الدفاع عن حقّنا في استمرار الحوار والتواصل والتفاعل والحق في الوجود.

لهذا، يستمرّ المنتدى في إصراره على عقد ندواته الحوارية العلنية المفتوحة رغم اليقين بأن المنع آتٍ... يستمرّ المنتدى دفاعاً عن حق الحوار والتعبير عن الرأي، «ليبقَ ذلك الحق حيّاً في الذاكرة والأذهان، وحيث تقتضي الأمانة الروحية والأخلاقية قبل السياسية عدم التفريط به».

من خلال هذه اللمحة الموجزة جداً عن نشاط منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي كنموذج، نستطيع أن نستكشف بعض الإشكاليات الموضوعية للمجتمع المدني في سورية... فبعد أن أخمد النظام طاقة المجتمع السياسية، وهمّشه ومنعه من ممارسة حقه في صنع مصيره، كانت النتيجة الطبيعية لذلك عزوف السوريين عن الاهتمام بالشأن العام، وتنامي الشعور المرير باللاجدوى، وانتفاء مفهوم «المواطنة» وتحوّل الجميع إلى رعيّة دون فاعلية.

وعندما ظهرت مناخات الانفراج منذ أربع سنوات لم يشأ النظام أن يضفي طابعاً مؤسساتياً عليها، ورفض مراجعة المادة الثامنة من الدستور الناظم للعلاقة بين الدولة والمجتمع والتي تُعْتبَر أساس الشمولية حيث إنها تنصّب حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع، فتمنع بذلك سائر المواطنين السوريين من حقهم في الممارسة السياسية والترشيح لأدوار قيادية ولمناصب إدارية ولغالبية فرص العمل. يكرّس ذلك التمييز السياسي السلوك الاجتماعي القائم على المكاسب والمنافع على حساب الكفاءة والجدارة، ويزيد الشعور بالتمييز هذا من ابتعاد المجتمع عن الحياة العامة واعتزالها.

وبعد أن بدأ النظام الجديد عهده بالحديث عن الإصلاح بما فيه الانفتاح السياسي، والذي يستدعي إحياء الطبقة الوسطى في المجتمع وإشراكها في

الحياة العامة الفكرية والسياسية وتحريرها من قبضة الأجهزة الأمنية، برّر تأجيل الإصلاح السياسي بحجّة أولويّة الإصلاح الاقتصادي وأنكر على السوريين حقوقهم السياسية بذريعة ضرورة حلّ مشكلاتهم المعيشية أولاً، والتي لا يمكن في الحقيقة حلّها إلا بكسر حلقة الفساد والعجز، أي بالقيام بإصلاح سياسي حقيقي يتأسس على المسئولية والشفافية والمشاركة الشعبية والإعلام الحرّ. ثم وجد في الحديث عن الإصلاح الإداري قناعاً يخفي افتقار النظام إلى أية رؤية أو خطة إصلاحية. وبدا ذلك التراجع في مسيرة الإصلاح واضحاً من خلال التسميات المختلفة له، حيث حلّ مفهوم «التطوير والتحديث» محلّ «الإصلاح والتغيير». ثم تمّ تكريس شعار «الاستمرار والاستقرار» للحفاظ على الوضع القائم الذي أصبح الهدف الأول للنظام، فهو يرى في التغيير تهديداً لامتيازاته ولسيطرته الشاملة على الدولة ومواردها. فأثبت النظام بذلك عجزه عن الإصلاح والتغيير الجوهري؛ لأنه يستمدّ أسباب بقائه من العوامل ذاتها التي تقف على نقيض فكرة الإصلاح والديمقراطية واحترام الحريات وحقوق الإنسان.

ومن الذرائع التي يستخدمها النظام في تأجيل استحقاقات الانفتاح السياسي: الخطر الإسلامي متجاهلاً حقيقة أن صعود هذا التيار يتغذّى من انغلاق النظام السياسي وغياب التمثيل الديمقراطي[٢]، ومغفلاً التطورات الإيجابية في موقف التيار الإسلامي وفكره السياسي الذي تبنّى المبادئ الديمقراطية ورفض العنف السياسي.

ومن الذرائع الأخرى القلق من الاضطراب السياسي، وضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار.. إلا أن السلطة، بفرضها الطاعة على المواطنين عبر سياسة التطويع والتدجين دون أن تهتم بمشاكلهم وهمومهم، إنما تفرض «استقراراً شكلياً» فقط يخفي وراءه براكين من الغضب واليأس والإحساس بالظلم.. وهذا ما دلّت عليه أحداث القامشلي[٣]، والإصرار على محاولة حلّ الأزمة أمنياً؛ مما يعني الإطاحة مرة أخرى بضرورة معالجة الجوهر السياسي للأزمة والحل

---

[٢] حيث يندفع البعض في البحث عن التعبير عن أنفسهم باللجوء إلى التطرّف في الدين. وبذلك نجد أن هذا التطرّف يتغذى من انعدام المشاركة السياسية.

[٣] إن التفجّر الذي حصل في القامشلي يتجاوز الحدث المباشر المتعلّق بالصدام بين مشجّعي فريقَين رياضيين.

الديمقراطي والاعتراف بالحق. فالحل السياسي الديمقراطي هو الطريق الرئيسي لحل المشكلة الكردية ولتأمين حقوق المواطنة المتساوية ولتعميق حال التلاحم بين قوى المجتمع السوري الذي ساهم في صياغة تاريخه قوميات مختلفة: عرب وأكراد وأرمن وشراكس وآشور وغيرهم.

كذلك يتذرّع النظام بضرورة الحفاظ على هذا الاستقرار (والذي وصفناه بالاستقرار الشكلي) لمواجهة التحديات الخارجية، بل ويستثمر النخوة الوطنية؛ بهدف تبرير المصادرة المستمرة للديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتهم المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية بأنهم عملاء للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية.

ثم يلجأ النظام إلى خطاب «الخصوصية» في المنطقة، وينظر إلى المجتمع المدني وحقوق الإنسان بوصفهم نتاجاً لثقافة الغرب، وتعبيراً عن هيمنته متجاهلاً ضرورة تحاور وتلاقح الثقافات والحضارات والأساس المشترك لتلك الحقوق بين جميع البشر: مبادئ الحرية والعدل والكرامة الإنسانية، وكأن مجتمعنا لا ينتمي إلى مجتمعات البشر.

في ظلّ كلّ ما سبق، عاد الجوّ النفسي الضاغط يخيّم على الجميع، وعاد الشعب إلى موضع القصور الدائم بوصفه يضمّ مواطنين بحاجة إلى وصاية كاملة في واقع نلمس فيه تدني مستوى المعيشة وتزايد البطالة وتدهور التعليم في جميع مراحله. وذلك بعد أن عاود النظام ممارسة الحلّ الأمني كوسيلة وحيدة للحفاظ على «الأمن والاستقرار».. وبدأت الاعتقالات لقطع الطريق على تكوّن نواة نشطة لتجديد الحياة السياسية في سورية، وتمّ استئناف العمل بقانون الطوارئ إمعاناً في الحفاظ على أجواء الخوف والصمت. وفي ظلّ حال الطوارئ يتولّى محاكمة معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين القضاء الاستثنائي الذي يتعدّى على اختصاص القضاء العادي، ويسلب المواطن حقه في محاكمة عادلة علنية ونزيهة. ويجري احتجاز المواطنين من قِبَل الأجهزة الأمنية بدون مذكرة قضائية، ويتمّ تحويلهم إلى محكمة استثنائية كمحكمة أمن الدولة العليا[٤]. كما يُعتبر الحبس الانفرادي لمعتقلي الرأي والضمير أمراً شائعاً.

(٤) النيابة العامة في محكمة أمن الدولة العليا تجمع بين دورَين منفصلَين في القضاء العادي، هما دور قاضي التحقيق ودور المدّعي العام، أي دورَي «الخصم والحَكَم»، ومن المعروف أن قرارات هذه المحكمة غير قابلة للاستئناف.

نستنتج من اللجوء إلى الحلول الأمنية إفلاس النظام السياسي الذي يؤجّل استحقاقات التغيير، مما يضعف الدولة والمجتمع في سورية. والمخرج الوحيد من هذه الأزمة هو الانتقال السلمي والجاد نحو نظام ديمقراطي حقيقي يبنيه المجتمع، ويتخلّص فيه من حالة «القصور» ليعلن نفسه راشداً يواجه مشاكله، ويعمل على إيجاد الحلول لها.. نظام يتأسس على الحرية والمسئولية المترابطتَين في تجسيد للمواطنة ولسيادة القانون الذي يضعه المواطنون الأحرار أنفسهم... ولكن أين هي القوى المجتمعية التي ستحمل هذا المشروع؟ وما هي الإشكاليات الذاتية للمجتمع المدني في سورية؟

كان لا بدّ لمفهوم المجتمع المدني في سورية من اكتساب مضمون سياسي مباشر حيث السياسة تتعلّق بممارسة الشأن العام بوصفها شكلاً من أشكال الفعل الإنساني، وذلك في مواجهة احتكار النظام للسياسة، وتجريد المجتمع من حقّه في التدخّل في الشأن العام، بما في ذلك حق التفكير والتعبير والاحتجاج، ومنعه كذلك من حقه في إبداع الحلول المناسبة لمشاكله.. إلا أن هذا المفهوم قد اختلف عن الأحزاب السياسية؛ حيث وضع نفسه خارج إطار السعي إلى المشاركة في السلطة السياسية. كما اكتسب مضموناً ديمقراطياً: إعادة المجتمع إلى الاهتمام بالشأن العام، وبمعنى أدقّ: إعادة بناء الدولة والمجتمع ومفهوم المواطنة، وترسيخ مبادئ الحرية والكرامة. واستناداً إلى تلاقي الأهداف وتقاطعها، نشأت العلاقة بين حركة المجتمع المدني والمعارضة السورية. وبسبب ضعف العمل المدني في المجتمع، تشكّلت هذه الحركة معتمدةً في أغلبها على الطيف السياسي المعارض المكوَّن من منابت أيديولوجية مختلفة، والعاجز عن التحرر من تلك الثوابت الأيديولوجية التي تضعف إمكانياته، وتتناقض مع جوهر وروح الفكر الديمقراطي. وهكذا كان التكوين اللامدني للجسم الأكبر من الناشطين في الحركة المدنية سبباً في التنافر بين الهدف المدني الأساسي والنزعات الحزبوية التي تهدد بإفراغ العمل من جدواه. بالإضافة إلى إشكالية العقلية والذهنية التقليدية التي تتغذى من طبيعة الثقافة السائدة طوال السنين الماضية، ومن سماتها: «الانغلاق والفردية» مما يتعارض مع السمات التي تميّز المجتمع المدني الفعلي: «الانفتاح والعمل الجماعي والمؤسساتي».

من ناحية أخرى، حكمت ممارسات العديد من نشطاء المجتمع المدني «روح المهادنة» نتيجة الخوف على هذه الظاهرة من قمع النظام، مما أدّى إلى عجز هذا الحراك عن التطور وكسب ثقة الناس، وانحصار نشاطه ضمن سياسة إصدار البيانات وتوقيع العرائض في تكريس للاكتفاء بممارسة بطولة الاستنكار وكشف سلبيات الواقع، تلك السياسة التي أدّت دورها في زحزحة حاجز الخوف داخل المجتمع، ولكنه لم ينتقل من هذه السياسة إلى ميدان الفعل الحقيقي. وعزّز تلك السياسة بمجاراة النظام في طروحاته حول استحقاقات الخطر الخارجي، واستخدامها ذريعة لتبرير المصادرة المستمرة للحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، فصار ينطلق بمطالبته لتلك الحقوق والحريات من مبدأ ضرورة مواجهة الخطر الخارجي فقط، بدلاً من التأكيد عليها كأسس ننطلق منها بوصفنا بشراً نستحق إعادة الثقة بذواتنا وبإنسانيتنا.

يحمل هذا الحراك المدني الديمقراطي هدفاً أساسياً متمثلاً في إعادة المجتمع إلى الاهتمام بالشأن العام، إلا أنه يفتقد الحامل الاجتماعي، فهو لا يزال محاصراً معزولاً عن المجتمع، ومفتقراً إلى آليات عمل جديدة، تمكّنه من الوصول إليه والتفاعل معه. يحتاج هذا الحراك اليوم إلى فسحة أوسع من الحرية تعطيه الفرصة الجدية في النمو والتطور، وفي صياغة حضور مميز يتواصل مع المجتمع، ويعيد إليه الثقة في قدرته على تغيير الواقع.

ولكن المهمة الحيوية والأكثر إلحاحاً تتحدد في تعزيز آليات التعاون بين جمعيات ولجان وهيئات المجتمع المدني في سورية وخارجها، وتنظيم عدة لقاءات للتداول والحوار حول تطوير أدوات التفكير، وأنماط النشاط وأساليب العمل لتوسيع قاعدة المشاركة وخلق المبادرات الفاعلة لتعميق الوعي بمهام التغيير الديمقراطي، بالإضافة إلى التقاط أية إمكانية لإدماج الشباب في الشأن العام الإنساني، والالتحام بالمجتمع لنشر ثقافة المواطنة. من جهة أخرى، هناك الحاجة الملحّة للأدوات الإعلامية، وضرورة توفيرها في ظلّ وجود حاجز كتيم يمنع الحراك المدني الديمقراطي من التواصل مع الشريحة الواسعة من المجتمع.

على المجتمع المدني اليوم التزام مبدأ الفعل الحقيقي؛ كالإصرار على الدعوة

إلى اعتصامات سلمية، تطالب بإحياء شعور الإنسان بقيمته وكرامته واحترامه لذاته وبجدوى عمله وتفكيره وإبداعه.. دون ذلك لن يكتسب الاهتمام بمسألة المجتمع المدني أي معنى أو مغزى.

نشير في النهاية إلى أننا نعتبر هذا العرض لواقع المجتمع المدني في سورية مدخلاً للحوار حول إمكانيات التعاون الدولي بين المجتمعات والهيئات والجمعيات واللجان في سبيل تطوير آليات عمل المجتمع المدني ودعمه، وتفعيل منظمات الرأي العام الدولي لطرح مشاريع عمل مشتركة بين الهيئات المدنية السورية والأوروبية للبحث في الحلول الممكنة وصولاً إلى قيم وأهداف الانسانية.

المجتمع المدني ومؤسساته في سورية
الواقع وآفاق المستقبل

فايز سارة

كاتب وصحفي- ناشط في لجان إحياء المجتمع المدني في سورية

عاش المجتمع المدني السوري حالة من التغييب والغياب، امتدت نحو أربعة عقود من الزمن، سيطر فيها النظام الشمولي على الدولة والمجتمع في سورية، وقامت سلطته خلالها بإخضاع كل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفعالياتها لقوة السلطة وذلك عبر سلسلة من الخطوات «القانونية» والاجرائية، وكان الأبرز فيها من الناحية «القانونية»، إصدار مجموعة «بلاغات» و«قوانين»، إضافة إلى دستورين: أولهما اتخذ صفة المؤقت وصدر عام (١٩٧١)، وآخر دائم صدر عام (١٩٧٣).

إن الأهم في نتائج الخطوات «القانونية» التي قامت بها السلطة الشمولية، هو جعلها حياة السوريين في وضع استثنائي، وأولها وأهمها البلاغات الصادرة عما سمي بـ«المجلس الوطني لقيادة الثورة» في ٨ آذار ١٩٦٣، القاضي بإعلان

حالة الطوارئ، وحل الأحزاب والجمعيات وتعطيل الحياة السياسية والصحافة، وإعطاء الحاكم العرفي صلاحيات استثنائية، ثم أعقب ذلك في العام ١٩٦٨ إصدار قانون أمن الدولة، وتشكيل محكمة أمن الدولة العليا، التي هي محكمة خارج القضاء العادي، ومثلها محكمة الأمن الاقتصادي ذات الطبيعة الاستثنائية، وفي إطار هذا الطيف من الخطوات «القانونية» صدر الدستور السوري، سواء بطبعته المؤقتة أو بصيغته الدائمة، ليحافظ على الطبيعة الاستثنائية للحياة السورية، وفي كل تعارضاته مع محتويات إعلان حالة الطوارئ وقانون أمن الدولة، والمحاكم الاستثنائية، كانت محتويات الدستور تفقد كل قيمتها ومعناها.

وامتدت هذه الصفة، لتطبع «التوجيهات الإجرائية» سواء الخطية أو الشفهية، التي كانت تقرر تطبيقها الجهات الرسمية في مستوياتها المختلفة وبخاصة الجهات الأمنية، وفرضت نفسها على الحياة السورية كلها، سواء كانت الحياة العامة، أو حياة الأفراد داخل المجتمع، ولعل أبرز مثال في موضوع تطبيق «الإجراءات»، يبدو في موضوع الموافقات الأمنية المطلوبة لأي أمر يمكن أن يقوم به المواطن السوري، أو أي هيئة سورية أو جماعة ما.

وعبر هذين الشكلين «القانوني» و«الإجرائي»، تمت السيطرة على المجتمع والدولة في سورية، فلم يعد يسمع سوى صوت السلطة، ولم يعد لأحد غيرها من حيز يظهر فيه، إلا بموافقتها وشروطها، الأمر الذي كان وراء تغييب المجتمع المدني في سورية، وأدت حالة الرعب التي ترافقت مع ما تم القيام به «قانونيا» و«إجرائيا» إلى ضعف حراك المجتمع وفعالياته، ثم غياب ذلك الحراك، فأطبق على المجتمع تغيباً وغياباً في آن معاً.

غير أن حصول متغيرات متعددة على الصعيدين الداخلي والخارجي في التسعينات، أدى إلى بدء حراك ثقافي واجتماعي بخلفية سياسية، وتطور هذا الحراك على نحو واضح بعد وفاة الرئيس السابق حافظ الأسد في حزيران ٢٠٠٠، وتولي الدكتور بشار الأسد مقاليد الرئاسة بعده، واستفاد الحراك من محاولة النظام تجديد نفسه، التي كان قد بدأها عشية بدء معركة التوريث الرئاسي، كما جرى استغلال خطاب القسم الرئاسي عام ٢٠٠٠ أمام مجلس الشعب الذي

تضمن إشارات إصلاحية، أو أنها فسرت على هذا النحو من قبل بعض رموز الحراك الثقافي والاجتماعي السوري في حينها.

لقد صاغ الحراك الثقافي والاجتماعي السوري همومه وطموحاته في وثيقتين، جرى إطلاقهما على شكل بيانين، حمل أولهما اسم بيان الـ٩٩ مستمداً اسمه من عدد الموقعين عليه، وكذلك الثاني الذي حمل اسم بيان الألف، وجرى التركيز في البيانين على أن الهدف إنهاء الاستثناء في الحياة السورية، والعودة إلى الحياة الطبيعية، بما يعنيه ذلك من رفع حالة الطوارئ وإطلاق المعتقلين، واستعادة الحريات الخاصة والعامة، بما فيها حرية الصحافة وتكوين الأحزاب والجمعيات، وفتح الباب أمام المشاركة السياسية والاقتصادية وإنهاء احتكار السلطة من جانب حزب البعث الحاكم، وغيرها من المطالب.

وجاءت تلك المطالب في سياق نشاط عبرت عنه المنتديات التي ظهرت في دمشق ومدن سورية أخرى، بينها منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، ومنتدى الحوار الوطني بدمشق، وجرى فيها طرح ومناقشة موضوعات فكرية وسياسية واقتصادية من قبل المثقفين وجمهور من المهتمين والنشطاء، فيما كان بعض النشطاء يسعون إلى تشكيل هيئات مدنية وحقوقية، كان منها إطلاق لجان إحياء المجتمع المدني، وجمعية حقوق الإنسان في سورية، وإعادة تنظيم لجان الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

غير أن هذه الفترة التي سميت تجاوزاً باسم «ربيع دمشق» سرعان ما شهدت هجوماً سياسياً وأمنياً من جانب السلطة على الحراك الثقافي والاجتماعي، تمثل في شن هجمات سياسية هدفها تشويه ذلك الحراك بربطه بالخارج من جهة، وبالقول إنه يدفع إلى صراع يهدد الداخل السوري، وصولاً إلى الحرب الأهلية من الجهة الأخرى، ثم أعقب ذلك تقييد نشاط المنتديات بفرض شروط تعجيزية على نشاطاتها، وتوجت الحملة باعتقال عدد من النشطاء، بينهم أستاذ الاقتصاد عارف دليلة ووليد البني ناشطيا لجان إحياء المجتمع المدني والنائبان في مجلس الشعب السوري رياض سيف ومأمون الحمصي، وصدرت على المعتقلين أحكام قاسية بالسجن بدأت بثلاث سنوات، ووصل أقصاها إلى عشر سنوات.

وإذا كان هدف الحملة، وقف الحراك العام في سورية، فقد تحقق ذلك بصورة جزئية؛ خاصة لجهة إغلاق المنتديات، التي لم يبق منها سوى منتدى جمال الأتاسي في دمشق الذي جرى إغلاقه في ربيع العام ٢٠٠٥، فيما استمر نشاط عدد من الهيئات الوليدة مثل لجان إحياء المجتمع المدني وجمعية حقوق الإنسان، وجرى في وقت لاحق تشكيل المزيد من الجمعيات والهيئات المدنية والحقوقية في مجالات تتصل بقضايا النساء والبيئة وحقوق الإنسان، وفي المجال الأخير، تجاوز عدد الهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان الست جماعات، بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية) ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

وعكس هذا التطور الذي ترافق مع استمرار الضغوطات السياسية والأمنية على النشطاء إصرار الأخيرين على المضي في طريق المطالبة بإحداث تغييرات في الحياة السورية عبر حركة نشطة من الكتابات في الإعلام، ولاسيما في الصحافة، خاصة الإلكترونية، والتي صارت ميداناً رحباً للأخبار والأفكار والنقاشات والمبادرات والمطالب المتصلة بالشأن السوري ولاسيما في جانبه السياسي، والتي عقدت من أجلها اعتصامات للنشطاء في دمشق، وبعض المدن السورية في مناسبات تخص مناسبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذكرى إعلان الأحكام العرفية في سورية، ومحاكمات النشطاء أمام المحاكم العسكرية ومحكمة أمن الدولة العليا.

لقد جاءت تلك التطورات في سياق الأمر الواقع الذي أفرزه الحراك السوري، ووسط سياسة رسمية تجاهلت مطالب الإصلاح، وأهملت مبادرات تقدمت بها منظمات ونشطاء المجتمع المدني. وفي الحالات القليلة، التي عملت فيها السلطة نحو إحداث تبدلات ذات طبيعة إصلاحية، جاءت التبدلات أسوأ مما كان عليه الوضع في السابق أو كانت تكريساً للأوضاع القائمة، ولعل بين أهم الأمثلة، أمرين يتصلان بموضوع الإعلام، حيث كان السماح بإصدار صحافة حزبية وخاصة في سورية، تكريساً للسياسة الإعلامية التي تديرها الدولة، إذ توجد الموانع والخطوط الحمراء تقريباً، فيما كان التغيير القانوني المتصل بالصحافة والمطبوعات، أكثر تشدداً، وهذا ما كشفه مضمون قانون المطبوعات الذي

صدر في العام ٢٠٠٣، إذ جاء أسوأ من القانون السابق في تعاطيه مع حق السوريين في الإعلام، وكذلك كان محتواه حول العقوبات التي يمكن فرضها على الصحفيين. ويؤكد مثل هذا التوجه المتشدد من الناحية القانونية، المشروع الذي جرى إطلاقه مطلع العام ٢٠٠٦ ليكون بمثابة قانون للأحزاب والجمعيات في سورية، ويكرس المشروع في صيغته المطروحة سيطرة الحزب الحاكم وأيديولوجيته في الحياة السورية.

إن التعليل الرسمي وغير المعلن لعدم الاستجابة لمطالب الإصلاح، ولعدم القيام بأية تغييرات جوهرية في الحياة السورية، أو تجاهل ذلك. يظهر في القول، إن البلاد تواجه تحديات وتهديدات؛ وخاصة من جانب الولايات المتحدة نتيجة أوضاع وظروف إقليمية، ولاسيما الأوضاع في العراق وفلسطين ولبنان، وقد تزايدت أهمية التطورات اللبنانية في تأثيرها على الواقع السوري بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥، مما أدى إلى انسحاب القوات والمخابرات السورية من لبنان، وخلف تأثيرات إقليمية ودولية متصاعدة السلبية على سورية والسوريين، وبدل أن تتجه السلطة نحو المجتمع وتنفتح عليه، اتجهت نحو تصعيد شخصيات أمنية إلى سدة السلطة السياسية، وتعزيز نهج التشدد والممارسة الأمنية بعد المؤتمر القطري لحزب البعث الحاكم في أيار/مايو ٢٠٠٥، رغم كل ما قيل عن توجهات «إصلاحية» اتخذها المؤتمر.

وإن كان من معنى لهذه السياسة، فإنها أحبطت طموحات المجتمع المدني بمنظماته ونشطائه في الإصلاح، بل الأمر عكس نفسه على الجماعات السياسية من المعارضة السورية، التي تشاركت مع بعض هيئات المجتمع المدني في إطلاق «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والذي أعلنت جماعات وتنظيمات كثيرة في سورية والخارج التزامها به.

إن تجربة المجتمع المدني في سورية في خلال السنوات الماضية، تؤشر إلى نزوعها العام إلى التركيز على الشأن السياسي، وهو أمر مفهوم في ضوء جملة من الحقائق، لعل الأبرز فيها، اعتماد حركتها على نشطاء جاء أغلبهم من الوسط

السياسي السوري، ولاسيما من وسط المعارضة، وهو بعض ما جعل السلطات تتعامل مع نشاط المجتمع المدني ومنظماته باعتبارها «جماعات معارضة»، لكن الأهم من ذلك، أن السلطات، وكذلك المجتمع المدني ليس لديهما أية خبرات أو تجارب سابقة في العمل المدني؛ بسبب التقييد العام والشامل للمجتمع ونشطائه من جانب السلطة منذ استيلاء البعث على الحكم عام ١٩٦٣.

ورغم الجوانب السلبية التي طغت في بعض ملامح تجربة المجتمع المدني السورية في السنوات الماضية، فقد ظهر العديد من الإيجابيات، لعل الأبرز فيها قدرة المجتمع -ولو جزئياً من جانب النشطاء- على أخذ المبادرة في تشكيل منظمات وهيئات مدنية وحقوقية تهتم بحقوق الإنسان وبالنساء والأطفال والبيئة والحريات وغيرها، وفي إدارة نشاط تلك المنظمات والهيئات سواء في علاقتها مع جمهورها أو في العلاقة مع السلطات، وبعضها سعى لمأسسة عمله، ونسج مجموعة من العلاقات مع قرائنه في المحيط الإقليمي والدولي من أجل تطوير قدراته وقدرات كادراته وإيصال صوته وقضاياه إلى المحيط، وبمعنى من المعاني صار للمجتمع المدني وجماعاته في سورية تجربة، يمكن معها القول، إن الوضع لم يعد قرب مستوى الصفر كما كان عليه الحال قبل العام ٢٠٠٠ الذي أرخ لتحرك المجتمع السوري النشط باتجاه احتياجاته الملحة.

إن تجربة السنوات الماضية، تطرح أسئلة المستقبل بالنسبة «للمجتمع المدني ومؤسساته في سورية»، وهي أسئلة كثيرة ومتشعبة، بينها سؤال جوهري يتصل بالموضوعات التي سيركز عليها المجتمع ومؤسساته في المرحلة المقبلة من خلال السؤال، إذا كانت هي الموضوعات السياسية على نحو ما كان عليه الحال في الفترة السابقة أم أن التركيز سيكون على الموضوعات المتصلة أكثر بشؤون المجتمع، مثل قضايا النساء والأطفال والتنمية والبيئة. وثمة أسئلة تتعلق ببنى وهياكل مؤسسات المجتمع المدني وتطوير قدراتها وإمكانات كوادرها؛ بما يعنيه ذلك من ضرورة التدريب واكتساب خبرات فنية وإدارية، وهناك بعض أسئلة، تتصل بالعلاقات التي ستحكم المجتمع المدني ومؤسساته مع الأطراف الأخرى في الدولة والمجتمع، ولاسيما العلاقة التي ستحكم المجتمع المدني بالجماعات السياسية أو بالسلطات.

ثمة كثير من الأسئلة المتصلة بالمجتمع المدني ومؤسساته في سورية، لكن ليس لها أجوبة في الأفق الظاهر، ذلك أن الوضع في سورية يمر بمرحلة انتقالية، تعبر فيها سورية من نظام سيطرة شمولية نحو نظام جديد ديمقراطي وتعددي.

وسط هذه المرحلة الانتقالية، سوف يستمر وضع المجتمع المدني السوري على نحو ما هو عليه في السنوات الماضية؛ حراكاً يتفاوت في مستواه ومحتواه ونتائجه، وسياسات تجاهل وتهميش لهذا الحراك من جانب السلطات، مع استمرار تذبذب السياسات الأمنية مع ميلها العام نحو التشدد، وفي ظل هذا الواقع سوف يكون من الصعب تطوير عمل مؤسسات المجتمع المدني وبناها، ليس فقط بسبب استمرار السياسات الأمنية، بل أيضا بسبب غياب التشريع القانوني لوجود هذه المؤسسات ونشاطاتها، والضعف في تطوير قدراتها وإمكانات كوادرها، وهذا يعني أن المجتمع المدني ومؤسساته أمام فترة جديدة من المعاناة، لن يحسمها سوى تحول نوعي في مواقف السلطات السورية من الأنشطة المدنية.

المجتمع المدني ودور المنظمات غير الحكومية في سورية (الحركة الكردية في سورية نموذجاً)

فاروق حجي مصطفى

كاتب وصحفي سوري كردي

مقدمة:

أود، بادئ ذي بدء، التأكيد على أن تبلور مفهوم المجتمع المدني في أوساط الكرد في سورية قد أتى متأخراً إلى حد ما، وعندما تأسس أول حزب كردي عام ١٩٥٧ لم يكن ثمة حديث عن المجتمع المدني، فعمر الحركة السياسية الكردية، شأنها شأن الحركات السياسية السورية العربية، أطول من عمر مفهوم المجتمع المدني في سورية عموماً. لكن، هذا لا يعني أن نشاط الحزب الكردي، الذي سيصبح فيما بعد أحزاباً عده[٥]، بعيد عن نشاط المجتمع المدني. كان النشاط

[٥] وصل عدد الأحزاب الكردية اليوم إلى(١١)حزبا كرديا، وهي كالتالي: إطاران هما: أ) التحالف الديمقراطي الكردي الذي يشتمل على اربعة احزاب هي: ١. حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية(يكيتي)، ٢. الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية، ٣. الحزب اليساري الكردي في سورية، ٤. الحزب الديمقراطي الكردي في سورية(البارتي). ب) الجبهة الديمقراطية الكردية، وتشتمل ايضا على اربعة احزاب هي: ١. الحزب الديمقراطي الكردي في سورية(البارتي)، ٢. الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية، ٣. الحزب الوطني الديمقراطي الكردي في سورية، ٤. حزب ازادي الكردي في سورية. وهناك ثلاثة احزاب اخرى خارج هذين الإطارين وهي: ١. الحزب الديمقراطي الكردي السوري، ٢. حزب يكيتي الكردي في سورية، ٣. حركة الوفاق الكردي في سورية.

كله في خدمة مفهوم المجتمع المدني الذي كان ينفتح في المجتمع السوري من خلال الانبعاث الديمقراطي (أحزاب- نقابات- برلمان- صحافة حرة) الذي شهدته سورية، وذلك من خلال عدم انشطاره من بداية تشكيله إلى مفاهيم ضبابية وملتبسة، والتزامه بالقضايا الوطنية السورية وقضايا المجتمع والفرد، وإصراره على عدم الفصل بين المواطن والدولة. هذا الفصل الذي حدث مع دخول ثقافة أثرت على مفاصل الدولة، ألا وهي الثقافة الانقلابية التي نسفت النظام المنفتح، وطرحت بدلاً منه نظاماً أحادياً مختزلاً المجتمع والدولة في النظام الجديد(الشمولي) الذي أسسته ثقافة الانقلابات.

نشأة الحركة الكردية:

بعد المظاهرات الطلابية في المدارس والجامعات، التي أدت إلى سقوط حكم أديب الشيشكلي ومغادرته البلاد (شباط ١٩٥٤)، ساد في سورية جوٌ من الحرية و الديمقراطية، فعادت الأحزاب السياسية إلى ممارسة نشاطها علناً، وصدر عدد من الصحف المستقلة الحرة، إلى جانب النشرات الحزبية، وجرت انتخابات برلمانية اتّسمت بنزاهة الجو الديمقراطي في صيف العام نفسه؛ مما كان يبشر بتفتح نويات المجتمع المدني في سورية.انعكست هذه الأجواء بمجملها على الواقع الكردي، حيث كان أول ما يفكر فيه الكرد هو تأسيس «جمعية إحياء الثقافة الكردية» بهدف إحياء الثقافة الكردية وانعتاقها من الثقافة الشفهية، والاستفادة ما أمكن من هذه الفرصة، فرصة توسع هوامش المجتمع المدني، التي أتت بعد سلسلة من الانقلابات وطغيان الثقافة الانقلابية والديكتاتورية على المشهد السياسي والثقافي السوري، هذا فضلاً على صدور كتب ومؤلفات ونشرات وعقد ندوات وحلقات ثقافية من قبل مثقفين أكراد. تم التأسيس على هذا الحراك السياسي الديمقراطي في المجتمع السوري عموماً في إنشاء أول تنظيم سياسي كردي لينضم وينسجم مع الظروف و المناخات السورية الجديدة، والتي اتّسمت بعودة الحياة البرلمانية والتعددية الحزبية. لكن سرعان ما اصطدم هذا التنظيم الجديد بعدد من السياسات القمعية وغير الديمقراطية في ظل تغييرات سياسية أفرزتها عملية الوحدة بين سورية ومصر، فكان أبرز

ما واجهه الحزب الكردي الوليد هو قرار حل الأحزاب السياسية في سورية من قبل حكومة الوحدة. وشيئاً فشيئاً تحولت الأوضاع في سورية نحو الأسوأ؛ إذ تمت عملية وأدِ فظة للمجتمع المدني الوليد، فغابت الحياة البرلمانية وهُمشت القوى الأساسية والفاعلة في المجتمع، وتورمت بعض الأحزاب على حساب أحزاب أخرى، وأصبح الوضع لا يُطاق، في ظل تلك الأجواء اللاديمقراطية، وجد الحزب الكردي نفسه أمام مسئولية قومية ووطنية، لأن نظام الوحدة كان له إفرازات عنصرية على المناطق الكردية. إذ أن السياسيين الأكراد يقولون: إن هذا الحزب الكردي وُجِد على الأرض نتيجة حاجة المجتمع الكردي له، كونه(أي المجتمع الكردي) كان بحاجة إلى تنظيم سياسي دفاعي يمثله، ويعبر عن أمانيه في عدم الإلغاء، وعدم تهميشه وإقصائه عن لعب دوره السياسي والاجتماعي والحضاري، لأن نظام الانقلابات في سورية خلق وضعاً تمييزياً واضطهادياً في المناطق الكردية. لكن مفهوم حزبٍ سياسي خاصٍ بالأكراد والذي كان ميلاده في صيف ١٩٥٧ لم يأت من فراغ، فأصحاب هذا المفهوم تمرسوا السياسة في التنظيمات السورية، كالحزب الشيوعي مثلاً، وكانت لأغلب قياداته باعٌ في السياسة والنضال من خلال مشاركتها في الثورات الكردية، سواءً أكانت في كردستان تركيا أم كردستان العراق، كما أن هذا الحزب الوليد جاء بعد مخاض شهد فيه المجتمع الكردي تأسيس جمعيات، كجمعية (خويبون) ١٩٢٧، ومجلات باللغة الكردية، كمجلة هاوار(الصرخة) ١٩٣٢، وأندية رياضية كفريق كردستان في حي الأكراد بدمشق.

الحركة الكردية والمجتمع المدني:

في إطار الحديث عن العلاقة بين الحركة الكردية والمجتمع المدني، لا بد من التذكير، مرةً أخرى، بأن الحركة الكردية انطلقت أساساً من رحم نويات مجتمعية مدنية، من جمعيات ونوادٍ اجتماعية وثقافية ورياضية.

ولكن، هل تعتبر الحركة الكردية أو التنظيمات الكردية جزءاً من تكوينات وملحقات المجتمع المدني ؟ للإجابة عن هذا السؤال يتحتم علينا التدقيق في

تاريخ الحركة، وأسباب نشأتها وحراكها السياسي والاجتماعي والثقافي.

الحركة الكردية من خلال ممارستها وانخراطها في أوساط المجتمع والدفاع عن طموحاته، تُعتبر جزءاً من حركات المجتمع المدني في سورية. لأنها بالأساس نشأت كردٍّ فعلٍ على واقع التهميش والحرمان والذي جاء بدوره – كما أسلفنا – نتيجة سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أفرزت فيما بعد واقعاً بعيداً عن الحراك السياسي والحقوقي، فمحت الانقلابات، وكما نعلم، كل المنظمات والهيئات التي نشَّطت التيارات السياسية، والحركة النقابية، والصحافة الحرة التي ساهمت في بناء المجتمع المدني، وغابت الصحف الحرة، وكذلك غابت عن الساحة السياسية بشكل رسمي كل التنظيمات الديمقراطية. وكان الحراك الكردي ضحية هذا المشروع الانقلابي، فمثلاً حافظت الحركة على نفسها عندما اختزلت الدولة الاتحادية – أقصد بين سورية ومصر– كل الحراك في النشاط الحكومي بما ينسجم مع طموح ومشروع هذه الحكومة التي وإن كانت تدّعي الديمقراطية، إلا أنّها كانت تحارب الديمقراطية بل كانت ضد الديمقراطية السياسية باسم الديمقراطية الاجتماعية (الاشتراكية). الحركة الكردية هي السبّاقة من بين التنظيمات السورية التي تبنت الديمقراطية. فاسم أول تنظيم كردي[٦] حمل مفردة «الديمقراطي» في وقتٍ كانت كل الأحزاب تحمل في أسمائها مفردات مثل القومية أو الاشتراكية السوفيتية. أعتقد أن ذكر مثل هذه المفردة كان له دلالات وأبعاد، وإن لم يعرفها معظم مناصري هذا التنظيم، إلا أن قيادة ذلك التنظيم، وأخص بالذكر الدكتور نور الدين ظاظا[٧] كانت تعرف معنى الديمقراطية والارتباط العضوي العميق بينها وبين القضية القومية للشعب الكردي في سورية. فالحركة الكردية تأسست بالأساس لأجل بناء عقد اجتماعي جديد، بعدما انصبّت معظم سياسات حكومة الوحدة عن قصدٍ أو غير قصد في زعزعة ذلك العقد، خصوصاً في المناطق الكردية، وحملت مرحلة ما بعد الانفصال عدداً من الممارسات الشوفينية، كالإحصاء الاستثنائي في

---

[٦] الحزب الديمقراطي الكردي في سورية.

[٧] وهو الوحيد الذي كان يحمل ثقافة اليسار الديمقراطي، ويحمل الثقافة الغربية من بين قيادة الحزب، وهو الحاصل على شهادة الدكتوراة من جامعة لوزان السويسرية، وقد ترك الحزب نتيجة خلافات حادة ظهرت بين القيادة واستقر في سويسرا، وتوفي هناك عام ١٩٨٨.

بداية الستينيات والذي تمّ بموجبه تجريد أكثر من ١٠٠,٠٠٠ مائة ألف مواطن كردي من الجنسية السورية[٨]، وفيما بعد وضع مشروع الحزام العربي[٩] الذي كان سبباً لخلخلة التوازن الاجتماعي، خصوصاً في مناطق الجزيرة إلى درجة كانت هناك مشاكسات وتهديد للأمن والسلم الاجتماعي، ونود التأكيد هنا إلى أنه في مرحلة ما بعد الاستقلال لم يكن هناك أيّ احتقان بين الكرد ولصيقهم العربي وحتى الأقليات الأخرى الموجودة في سورية، فلم نسمع (عن) أو نقرأ عن منازعات قومية أو اشتباكات، وإنّ كل الاحتقان الموجود، على ندرته، هو نتيجة واقعية لممارسات السلطات المتعاقبة على حكم البلاد.

نستطيع القول: إن الحركة الكردية لم تكن في يوم من الأيام معزولة عن الحركة السياسية السورية، ولم تكن سياساتها تصب بأيٍّ شكلٍ من الأشكال في منحى الإساءة للدولة، بل هي جزء لا يتجزأ من الحركة السياسية العامة، حيث أخذت هذه الحركة على عاتقها منذ بداية نشأتها المسئولية الوطنية بمفهومها الواسع، فهي طالبت الدولة بإعادة النظر بمفهوم المواطنة ونبهت الدولة بضرورة التزامها بمسئولياتها الأساسية في تأمين حقوق مواطنيها ورعاية حرياتهم وفقاً لاحترامها للقوانين والقيم الدولية، وهذا ما ينادي به مجمل التنظيمات المدنية والأهلية. والأهم من كل هذا أن الحركة من خلال شعاراتها وممارساتها استطاعت التوفيق ما بين الطموح القومي الكردي والوطني السوري، فلم يأت أحدهما على حساب الآخر، إنما من إحدى فضائلها أنها أدركت منذ وقت مبكر أن دور الدولة لا يكتمل إلا بتولي جماعة ما، فرصة تطبيق أحكام القوانين، والأحكام الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي (أي الحركة) أدركت أن ممارسات الدولة هي انعكاس ما لسلوك الفرد، وسلوك الفرد هو انعكاس ما آخر لممارسة الدولة، ولا يمكن أن تُحترم حقوق الإنسان أو تتوسع الديمقراطية في مجتمع ما، ما لم يكن هذا العامل مشتركاً بين السلطة

[٨] جرى بموجب المرسوم(٩٣) الذي وقع عليه رئيس الجمهورية آنذاك ناظم القدسي في آب(أغسطس) ١٩٦٢ إحصاء الأشخاص القاطنين في محافظة الحسكة. وقد تمّ الإحصاء في(٥-١٠-١٩٦٢)، وليوم واحد، وما يقارب (٢٠) بالمائة من مجموع السكان الأكراد جردوا من جنسيتهم.

[٩] حيث تمّ بموجب هذا المشروع توطين العرب المغمورين، الذين استُقدموا من ريف حلب والرقة، بـ(٤٠) قرية نموذجية في منطقة الجزيرة، بطول ٣٦٥كم وعرض ١٠-١٥كم على طول الحدود مع تركيا، وذلك بهدف تغيير البنية الديموجرافية.

والمواطنين. وإذا نظرنا بعيون أنطونيو غرامشي إلى الحركة الكردية، نجد أنها الحركة الأكثر تمسكاً بمؤسسات المجتمع المدني استثماراً لحيزاته ومواقعه، فيما يسميه غرامشي بحرب كسب المواقع، فكانت الحركة الكردية ولا تزال تستخدم الصحف والبيانات والكرّاسات الفكرية لنشر وبناء الوعي السياسي، وأسست لنفسها أطراً تنظيمية لتتسع دائرتها، فهي كانت قد شجعت تأسيس الجمعيات الثقافية والأدبية، وأسست منابر تحت عناوين عدة، مثل عقد ندوات في المنازل والمغارات والكهوف ومن خلال الرحلات والاحتفال بالعيد القومي (نوروز) والمنتديات ولكن قبل كل ذلك، تعليم أبناء مناطقهم أو في مساحة نشاطها من خلال حلقات تعليم اللغة الكردية والدراسات الفكرية والثقافية من التراث الإنساني العالمي والكردي.

هناك نقاط مهمة في سلوك الحركة الكردية في سورية يجب الوقوف عندها، وهي أنها لم تحمل يوماً من الأيام السلاح، وليس لديها أي تنظيم مسلح، لأنها كانت تهتم بالنضال السلمي الديمقراطي مع أنه كان لهذا السلوك تبعات وانعكاسات على الوضع الداخلي للأحزاب – أقصد الوحدة التنظيمية– حيث هناك من طلب من أنصار الأحزاب بأن يكون هناك جناح مسلح، لا كي يقاتل السلطة بل لاستخدامه في الحفاظ على وحدتها وقطع الطريق أمام الانشقاقات، على عكس ما يتطلبه المجتمع المدني وثقافة المجتمع المدني المؤسسة على مفهوم الاختيار الطوعي و عدم إجبار أحد على فعل ما لا يحلو له، صحيح أن الحركة خسرت من بين صفوفها أشخاصاً، إلا أنها حافظت على سلوكها المدني والسياسي. سأذكر مثالاً، صدف أن التقيت بمناصر لأحد الأحزاب الكردية يشكو من حزبه، حاولت معرفة سبب شكواه، فصرح لي بأنه للتو قد خرج من مؤتمر لحزبه وكان هناك مطلبٌ من بعض المؤتمرين لم يحظ بالموافقة و أن المؤتمر رفضه بالأغلبية، قلت له ماذا كان اقتراحكم؟ قال: اقتراحنا هو تشكيل فصيل انضباطي ضمن الحزب؛ لكي يحافظ على وحدة الحزب وعلى مالية الحزب، قلت له وما مبرر الرفض؟ قال إن المؤتمر رفض المقترح، لأنه لا يريد أن يلبِّس الحزب باللباس العسكري أو أن ينحو منحى تنظيم مسلح، لأن الحزب يقتنع بالنضال السلمي المدني الديمقراطي وينبذ العنف، وأرادت الحركة الكردية أن تبلور هذا السلوك في الأوساط الكردية وفي الأوساط غير الكردية من أصدقاء

الأكراد، ولعل تجربة أحداث القامشلي خير دليل على هذا السلوك.

في الحقيقة إن الأحداث التي تفاعلت في المناطق الكردية لم تكن دوافعها قومية صرفة، بقدر ما كان لآثار المعاناة و التهميش، والتعطش لروح المواطنة الحقيقية دور فيها، فمن القامشلي إلى «زورافا» وهي أحد الأحياء الفقيرة في دمشق والتي غالبية قاطنيها من البسطاء الكرد، والذين يعودون بأصولهم إلى المناطق الكردية الأصيلة، ومروراً بـ «كوباني»(عين العرب) و»كرداغ» (عفرين) وبعض أحياء حلب، كان المواطنون متعطشين إلى ما يفتقدونه في الحياة اليومية العادية فمثلا، عندما كانوا يسيطرون على مؤسسة من المؤسسات الحكومية أثناء تلك الأحداث، كانوا يرفعون الأوراق والأختام ويقولون:خذ موافقة المياه، والثاني الكهرباء، والثالث موافقة التدريس وهلمّ جر، كل التعبيرات كانت تدل على أوجه حرمان الإنسان في وطنه. طبعا لا أنكر أنّ تلك الأحداث أخذت – في بعض الحالات – شكلا غير حضاري وغير منسجم مع سلوك الحركة الكردية السورية، ولكنها بقيت محدودة. كل هذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على حرص الكثير من النخب السياسية الكردية على الصبغة السياسية المدنية في حياتهم الحزبية والطبيعية.

الحركة الكردية والمؤسسات المدنية:

مادمنا مقتنعين أن الأحزاب السياسية هي مدارس الشعب، فهي تعمل بوسائلها للوقوف على مشاكل الشعوب وتحليل اسبابها واقتراح وسائل لحلها، تدفع الأفراد نحو التوفر والحصول على ثقافة سياسية لتمكّنهم من المشاركة في المسائل العامة والحكم عليها، فإن الحركة الكردية لم تبتعد عن هموم الشعب وإيقاظه وتوجيهه نحو ارتقائه ليأخذ مكانة اعتبارية بدل التهميش، انطلاقاً من الفهم القائل إن «الأحزاب عنصر أساسي من عناصر الاستقرار في الحياة السياسية في الدول»، فمن تابع الحركة الكردية سواء أكان بعيداً عنها أم قريباً منها، يعرف مدى الشغف والاهتمام داخل هذه الحركة لثقافة الوعي المدني وقيّم المجتمع المدني، وذلك انطلاقاً من إيمانها العميق بدور المؤسسات المدنية في إقامة العدل والحرية من جهة، وتأهيل المجتمع وتنمية

وعيه، وتهيئة النخبة لقيادة المجتمع بحكمة ليكون مدخلاً لبناء الحكم الرشيد من جهة أخرى؛ فالحركة الكردية ساهمت كي تكون قريبة من مجمل الحراك المدني و الديمقراطي، بل في كثير من الأحيان تماهت مع الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما برز أثناء الحملات الانتخابية البرلمانية التي شاركت فيها الحركة الكردية، إذ كانت الحركة ويتنسيق مع كل الشرائح في المناطق الكردية (وأقول الكردية لأن نظام الانتخابات في سورية هو نظام دوائر انتخابية، لا يحق لكردي من حلب أو الحسكة أن يتحالف أو ينسق مع الآخر في درعا مثلاً)جادة في المشاركة في الانتخابات، وبرغم العقبات التي كانت تواجهها فإنها كانت تسجل موقفاً إيجابياً في كل انتخابات برلمانية أو بلدية، وعندما أوصلت الأحزاب الكردية ممثليها إلى البرلمان في بداية التسعينات(دورة عام ١٩٩٠)، كان البرلمانيون الكرد يمثلون كل أبناء المناطق الشمالية، وكان دفاعهم عن حقوق المواطنين لا يقتصر على حقوق المواطنين الأكراد، ومع بزوغ فجر ربيع دمشق وظهور المنتديات والمؤسسات، لم يكن الكرد بعيدين عن هذا الحراك الذي شهدته الساحة السورية في بداية الألفية الثالثة، فبالإضافة إلى دورهم في العديد من المنتديات في دمشق وحلب، أسهموا أيضاً في تأسيس أطر خاصة بهم مثل منتدى « بَدرخان « في القامشلي، واتحاد الشباب الكردي، واتحاد الحقوقيين الكرد في سورية، وجمعية حقوق الإنسان الكردي(MAF)، ومؤسسة سما للثقافة والفنون، وربما يسأل سائل عن علاقة الأحزاب الكردية بهذا المنتدى، فأقول إن هذه الحركة هي التي ساهمت في تأهيل المجتمع واستنهاض نخبه. كل ما سلف يؤشر إلى أن هذا العبء الذي كانت الحركة السياسية ترفعه عن كاهل المجتمع والدور الذي لعبته وتلعبه الحركة يحتاج إلى الدعم والمؤازرة من قبل القوى الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني والأهلي، ولكن قبل ذلك تحتاج إلى دعم من الديمقراطيين السوريين لأجل إكمال ما بني وارتقائه أيضا.

بيد أن ذروة التطور في الحركة الكردية (في سورية)، رأيناها عند تقارب الأحزاب الكردية والعربية مع بعضها البعض، والفضل يعود إلى الدور الذي لعبته لجان إحياء المجتمع المدني، والشخصيات الديمقراطية في الوسطين العربي والكردي، فضلاً على الدور الذي لعبته المنتديات والذي كان دافعاً قوياً

للقوى الكردية للخروج من إطارها القومي الخاص نحو العام السوري، ولعل نقطة التحول كانت مع دعوة منتدى " الأتاسي " إلى عقد ندوة حول المسألة الكردية في سورية في العام ٢٠٠٢، الأمر الذي مكّن من تلاقي جماعات أهلية وسياسية سورية مع الأحزاب الكردية في الشؤون والشجون، وهذا التحول شكل الأرضية لتفاعل القوى السورية، مثل أنصار حقوق الإنسان والتجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم في عضويته أحزاباً معارضة بارزة في سورية، ويدخل في طور التلاحم الكردي العربي، وهذا ما شاهدناه في البيانات السياسية والحقوقية والتي أثمرت فيما بعد عن نشاطات مشتركة، كان أهمها الاعتصام المشترك أمام رئاسة مجلس الوزراء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في ٢٠٠٣/١٢/١٠ والاعتصامات التضامنية الأخرى في حلب خلال محاكمة النشطاء الأربعة عشر أمام المحكمة العسكرية بحلب، وفي الاعتصام الذي كان سيحدث لولا منع السلطات الأمنية وسط دمشق بمناسبة يوم المعتقل السياسي في سورية في(٢٠٠٤ /٦/٢١) وإلخ... والحال أن هذا التشارك شكل أرضية لطرح الآراء و التطلعات، وهو ما أسهم في تقريب الحركة إلى عمق فعاليات مؤسسات المجتمع المدني والأهلي (لجان إحياء المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان)، خصوصاً أن نشاط هذه المؤسسات يركّز على المواطنة وحقوق المواطنة ويؤمنُ بالتعددية الموجودة في بلدنا سورية.

الحركة الكردية ومسألة الديمقراطية في سورية:

ربما لا نخطئ عندما نقول: إن الحركة الكردية هي من أكثر القوى في سورية اهتماماً بمسألة الديمقراطية وذلك لسببين:

السبب الأول: اقتناعها بأن حل قضيتها (قضية الكرد) يمر عبر إيجاد مناخ ديمقراطي في سورية.

السبب الثاني: كونها كانت قد نشأت في ظل ظروف اضطهادية للشعب الكردي، وقمع نخبه السياسية والثقافية، لذا نرى أن الحركة وكل فصائلها الماركسية (اليسارية) وغير الماركسية ألصقت مفردة الديمقراطي بأسمائها، بل وأصبحت جزءاً من هذا الاسم، إضافة إلى السلوك الديمقراطي لأغلب أحزابها،

وتلهفها نحو التعايش السياسي السوري المشترك. من هنا أستطيع القول إن الحركة الكردية كانت سبّاقة في خلقها نوعاً من المناخ الديمقراطي المغاير لما سبق، هذا المناخ كان منعشاً لحراك سياسي في سورية، فإذا كنا نعتبر أن ربيع دمشق بدأ بالظهور نتيجة انحسار ثقافة الخوف لدى أوساط المثقفين والنخبويين السوريين، بعد أن أمسكت النخبة المثقفة ورواد المجتمع المدني زمام الإعلام واستغلال الهامش المتاح لهم للحديث عن سورية ووضعها الخاص وسياساتها، فإن الحركة الكردية كانت قد خرجت من قبلها من كابوسها بفترة، حيث انتقلت ساحة حراكها ونضالها وهمومها وشؤونها وشجونها من المناطق الكردية إلى الساحة المركزية في العاصمة السورية دمشق. ولعل الطاولة المستديرة التي عقدت في دمشق حول القضية الكردية، كانت عنواناً لتفاعلٍ ديمقراطي بين القوى الكردية والسورية، ومن ثم انخراط الفصائل الكردية في صفوف الحركة الديمقراطية والتغيرية، وذروة هذا النشاط رأيناها عند المحاكمة المعروفة بمحاكمة الـ (١٤) وكانت هذه المناسبة مفتاح خير للقوى السورية، ومنذ ذلك الحين لا تمر مناسبة إلا وتحمل معها التلاحم الكردي مع القوى السياسية الأخرى، وهذا ما أثمر في النهاية صدور تفاهمات القوى العربية والكردية وقوى أخرى في ما يعرف بـ «إعلان دمشق»[١٠].

قصور حركة المجتمع المدني تجاه الأكراد:

في الحقيقة إن بعض المثقفين الذين يُحسبون على المجتمع المدني والمهتمين بالتغيير والشأن العام والديمقراطية، هم أيضاً وقعوا في دائرة ممارسة سياسة تهميش الكرد وإقصائهم من الحراك السياسي والمدني، فحينما نجد بياناً موقعاً من قبل المثقفين -بيان الـ٩٩ مثلاً- ولا نجد اسم أي مثقف كردي من بين الموقعين، لا نستطيع تقييمه إلا على أساس أن التعامل مع الموضوع الكردي من قبل هؤلاء المثقفين يتم بنفس النظرة السلطوية، ولا يختلف عن تلك النظرة بكثير، حيث إن أصحابها لم يبتعدوا برؤاهم عن سياسات السلطة. وكذلك عندما نجد ملفاً مخصصاً للشؤون الداخلية السورية أو عن الحركة الديمقراطية في سورية في الدوريات والصحف العربية (ملف ملحق النهار على سبيل المثال)

[١٠] القوى الكردية الموقعة على الإعلان هي التحالف الكردي والجبهة الكردية اللذان سبقت الإشارة إليهما.

ولا نجد صوتاً كردياً فيه، مع أن وضع الأكراد في سورية وضع ممين، فهم من أكثر الشرائح السورية توقاً واهتماماً بالتغيير، وسيكونون يوماً بمثابة صمام الأمان للمشروع الوطني الديمقراطي و الذين سيدافعون عن مبدأ فصل الدين عن الدولة، وعن حقوق المرأة، وحقوق الشرائح المغبونة.هذا القصور يؤثر على التعايش المشترك ويزيد من حجة القوميين الأكراد تجاه الحركة الديمقراطية والتغيير؛ ولذلك نجد مؤخراً بعض الأكراد يدافعون عن الحالة الانعزالية ومجرد التفكير بالتعاطي والتعايش يعني بالنسبة لهم القفز فوق الحقوق الكردية. فواجبات أصحاب التغيير والديمقراطية كثيرة تجاه الأكراد، يتطلب أن يكرسوا وقتاً أكثر لهذه الشريحة التي تنظر إلى نفسها على أنها الأكثر غبناً في المجتمع السوري، كما أن الأحزاب الكردية تعتبر الأكثر تنظيماً وجماهيرية.

مستقبل الحركة الكردية:

في الحقيقة ليس صحيحاً حينما نركز فقط على الصورة الوردية للحركة الكردية في سورية، فهناك مراحل انتكاس، وهناك مراحل انتعاش. يمكن القول إن الحركة الكردية مرت بثلاث مراحل متباينة:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي سبقت بقليل تأسيس أول تنظيم كردي وعرفت بفترة الأنشطة الثقافية. ومن ثمّ الفترة التي تلت تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سورية حتى الفترة السابقة للانشقاقات المتوالية، حيث ركّزت الحركة على النضالات العملية (الاحتجاجية) وعلى الشوائب التي وُجدت على الأرض نتيجة السياسات العنصرية، فالواقع أن الحزب المؤسس فُرض عليه الخروج من إطار التنظير، والدخول في خانة الحراك الميداني متصدياً لكل السياسات والثقافات التي أدت إلى إلحاق أفدح الأضرار بالواقع الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الكردية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة السبات والانتكاس، وهناك من يسميها بمرحلة القحط والانطواء، حيث اقتصرت سجالات الحركة ونقاشاتها على مستوى الدائرة الكردية، فكانت نتيجة لذلك الحروب الكتابية والكلامية(فيما بينها) عن الشرعي واللاشرعي، واليمين واليسار، والمهادن والملتزم وإلى ما ذلك..

حيث كانت تلك المناحرات تتصدّر نشراتها الحزبية. يمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة انطواء على الذات، مارست فيها الحركة نخر الذات، وحدثت انشطارات وانقسامات، وبالتالي كان حال الحركة مريراً، وإن أتيح لها الخروج خارج الدائرة الكردية فهو التعاطي مع الشيوعيين، الذين بدورهم لم يتوانوا في الإجحاف بحق الحركة وإبقائها في دوامتها. إن دور الشيوعيين في الحركة الكردية أخذ منحيين، منحى إيجابياً، وهذا المنحى يصب في المجال الثقافي، فمن خلالهم استطاعت الحركة الكردية متابعة الكتب الثقافية الماركسية السائدة في تلك الأزمان، أما الدور السلبي فهو أن الشيوعيين لم ينفكوا عن معاداتهم للحركة الكردية،`و كل نقاشاتهم مع الحركة كانت منصبة حول سبب وجود هذه الحركة، فالنقاشات ما كانت تدور عن القضايا الوطنية واستحقاقاتها، بل كان عنوان كل نقاشٍ وفي كل مناسبةٍ هو: أن وجود الحركة الكردية لا مبرر له، لأنهم –الشيوعيون– الوحيدون الذين سيجلبون السعادة والديمقراطية، ويمنحون للأكراد حقوقهم الثقافية، بمعنى آخر أن الكرد في هذه الفترة كانوا غير منتجين، وعاشوا مرحلة من الخمول.النقاشات والأدبيات كانت محصورة على الصراعات الحزبية، كانت نافذتهم الوحيدة عبر المؤتمرات الطلابية في الجامعات وعيد النوروز(وهو العيد القومي للأكراد) الذي كان أيضاً مسرحاً لإلقاء الخطابات. لكن ما لبث وتحسنت أوضاع الكرد السياسية في بداية التسعينات.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة المهمة من حياة الحركة الكردية وذلك على المستويين:

-**على المستوى الذاتي (الكردي)**: حيث تبلور مفهوم رص الصف الكردي وتوحيد الخطاب، وشهدت هذه المرحلة تجارب وحدوية تنظيمية، وكذلك تجارب تحالفية وائتلافية شكلت، ولا تزال، أرضية مناسبة لخلق إطار وطني كردي جامع. كما شهدت حراكاً سياسياً وانفراجاً نحو الخارج من خلال التغيير في أساليب النضال؛ حيث كلفت بعض الأحزاب نفسها، إيصال خطابها إلى الآخر العربي وذلك من خلال وضع آلاف البيانات في الصناديق البريدية، وبروز ثقافة التصدي والإدانة من خلال أسلوب الملصقات، ومرد كل ذلك إلى التغيير

الذي حصل على مستوى السياسات الإقليمية والدولية؛ خصوصاً مع حرب الخليج الثانية.

-وعلى المستوى الآخر(مع القوى السورية): إذ في هذه المرحلة استقرت الحركة في موقعها الصحيح، وانخرطت في الحياة السياسية السورية العامة، وخرجت من تحت رحمة التنظيمات الشيوعية التي ما فتئت و تسهم بشكل من الأشكال في بقاء الأكراد في دائرة مناطق نفوذهم من خلال الحرب الفظيعة التي مارسها الشيوعيون على الاكراد، فهي بدلاً من أن تلعب دور جسر لتعبر عليه الحركة نحو الداخل السوري، لعبت دوراً سلبياً مع الحركة، واعتبرتها أحزاباً قومية متجهة نحو الانفصال عن سورية، وكثيراً ما أعطت صورة الانعزالية عن التنظيمات الكردية، مع أن الحركة الكردية كان لها دور محوري في الحفاظ على السلم الأهلي والاجتماعي وأسهمت في استقرار البلاد، الذي بدونه لا يمكن أن تنتعش وتنشط حركة المجتمع المدني.

المهم وبعد أن سردنا، بقدر إلمامنا، لوضع المجتمع المدني السوري، وعلاقة الحركة الكردية بفعالياته، التي عبر انخراط الحركة الكردية في حراكها يكمن تقدم وطننا سورية على طريق الديمقراطية والحرية، وتداول سلمي للسلطة واستقلال القضاء وفصل السلطات، وقيام نظام برلماني تمثيلي حقيقي، وقبول واقع مجتمع متعدد الألوان، والاعتراف بالآخر، و لكان من دواعي سروري لو أتيح لي أن أقدم هذه الورقة بلغتي الأم، اللغة الكردية !!!.

الحركة الكردية بعد إعلان دمشق:

تحدثنا في البداية عن علاقة الحركة الكردية في سورية بالمجتمع المدني، وقلنا إنها تعتبر جزءاً منه؛ لأنها تسعى بالدرجة الأساس إلى بناء عقد اجتماعي جديد في مناطق وجودها (الجزيرة، كوباني عين العرب، كرداغ عفرين) إضافة إلى كونها تساهم مع الأطراف السياسية السورية الأخرى في بناء المواطنة الحقّة، وتأسيس ثقافة جديدة بعيدة عن الإقصاء والتهميش واحترام حقوق الإنسان بمفهومها العام الحديث -بما فيها التمتع بشكل العيش وفي أي مكان وشكل ممارسته لحقوقه القومية والدينية والاجتماعية – وترجمت الحركة

الكردية الأساسية نشاطها على أرض الواقع من خلال وصولها مع القوى العربية وغير العربية السورية إلى عدد من التفاهمات سميت بـ «إعلان دمشق» وقبلها تتالت اللقاءات والحوارات سواء أكان في منتدى الأتاسي أم في منتدى رياض سيف إلى درجة أسست هذه القوى (العربية والكردية) كيانا موحدا ومنسجما إلى حد بعيد مع نفسها من خلال لجنة تنسيق العمل الوطني، ومن بعدها « إعلان دمشق».

ما بعد إعلان دمشق:

يجد الكرد نصيبهم في مبادئ إعلان دمشق في بندين، بند يخص الأقليات القومية، حيث يقول: «ضمان حرية الفرد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها والمحافظة على دورها وحقوقها الثقافية واللغوية، واحترام الدولة لتلك الحقوق ورعايتها في إطار الدستور وتحت سقف القانون». وبند خاص بالقضية الكردية حيث يقول: «إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سورية، بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع سائر المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافية، وتعلم اللغة القومية وسائر الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية على قاعدة وحدة سورية أرضا وشعبا، ولا بد من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرموا منها وتسوية هذا الملف كلياً..»[١١].

يمكن القول إن إعلان دمشق كان اللحظة الفاصلة أو مرحلة الفرز الطبيعي بين القوى الكردية نفسها، وبينها وبين القوى العربية، إذ ما بعد الإعلان أصبحت الشكوك تراود، الأطراف وأصبحت التهم الجاهزة تطلق جزافاً من هنا. وهناك ثلاثة أطراف كردية أعلنت فور صدور بيان إعلان دمشق واتهمته بأنه، أي مبادئ الإعلان، لم ينظر إلى القضية الكردية على أنها قضية أرض وشعب، وينظر هذه الأطراف فإن الكثير من الفصائل العربية المنضوية تحت سقف «الإعلان» هي ليست ديمقراطية، وأنها تمارس سياسة السلطة، لأن الموقعين على الإعلان اختزلوا حل القضية الكردية بتأمين حقوق المواطنة فقط، ورأى

---

[١١] بنود إعلان دمشق الصادر في ١٦-١٠-٢٠٠٥.

حزب يكيتي الكردي هذا الإعلان بأنه قد «حدد سقف حقوق الكرد بالمواطنة، وهذا يعتبر إجحافاً بحق شعبنا الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية وله خصوصيته القومية، ونحن نعتبر أن القضية الكردية هي ليست قضية مواطنة فحسب، بل هي قضية أرض وشعب، ويجب أن تحل –مثل معظم قضايا الشعوب– حسب القوانين الدولية»(١٢)، وشاطر حزب يكيتي، حزب آزادي الكردي، واعتبر أن إعلان دمشق «لا يعكس حقيقة الوضع الكردي كثاني قومية في البلاد، وبما يشكل قضية أرض وشعب، وإنما حاول(البيان المشترك) و(إعلان دمشق) إدخال الوضع الكردي برمته ضمن دائرة حق المواطنة، وعلى أنه قضية مساواة في الدستور بين المواطنين السوريين»(١٣).

وبنظر هذا الحزب (آزادي الكردي) فإن هذا «من شأنه نسف مبررات الحزب السياسي الكردي» برأيي، فإن هذا الحزب، قد وقع في تناقض مع مفهوم الحزب السياسي، كونه، يعتبر إنشاء الأحزاب السياسية يكون فقط لتأسيس دول قومية وتحقيق الحقوق القومية، ويبدو أن هذا الحزب لا يستطيع الفهم أو الفصل بين ما هو وطني وبين ما هو قومي، فكيف لإعلان دمشق وتناوله للقضية الكردية أن ينسف مبررات الحزب السياسي الكردي.

أما الطرف الثالث فرحب بالإعلان بوجهه العام؛ لكنه رفض ما جاء في الإعلان بخصوص الوجود الكردي بقوله: «نرفض ما جاء به بخصوص الوجود القومي الكردي، معتبرين أن هذا الوجود غير قابل للتفاوض، بينما الحق قابل للتفاوض والتوافق، وإعلان دمشق تجاوز الوجود ولم يعترف به، ليتوقف عن بعض الحقوق المتوافقة مع رؤية غير ناضجة وغير ديمقراطية للمسألة القومية بما هي مسألة وطنية»(١٤). بيد أن القوى الكردية المتمثلة في إعلان دمشق وهي قوى أساسية، وتاريخية تملك تجربة سياسية وصاحبة فكر ناضج دافعت بقوة عن إعلان دمشق واعتبرته مكسبا وطنيا مهما، وهو أتى نتيجة إدراك هذه القوى السورية الوطنية طبيعة المرحلة الحساسة للبلد سورية وأن الإفراط بمثل هذا المكسب أو الابتعاد عنه من شأنه خذلان القضية الديمقراطية،

---

(١٢) تصريح صادر من اللجنة السياسية لحزب يكيتي الكردي في سورية في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٥.

(١٣) توضيح من حزب آزادي الكردي في سورية حول ما جاء في إعلان دمشق في ١٨-١٠-٢٠٠٥ .

(١٤) بيان صادر من مكتب العلاقات العامة لتيار المستقبل الكردي في ١٨-١٠-٢٠٠٥.

كما لا ينسجم هذا التوجه(رفض الحالة التلاحمية) مع الفكر السياسي الجديد المبني على الحوار ومحاكمة العقل بدلا من لغة المهاترات والتشكيك بنوايا الناس والقوى الديمقراطية، كون المهاترات لم تجلب للسوريين أي مكسب، وهي أخذت رقما قياسيا على المشهد السياسي السوري، هذا على المستوى السوري العام، أما على المستوى الكردي، فيقول إسماعيل عمر[١٥] وهو يرد على الطرف الكردي غير المنضوي في الإعلان: «الإعلان يعتبر بمثابة عنوان لمرحلة اسمها: العمل الديمقراطي السلمي، وإن مضمون الوثيقة الصادرة عنه عبارة عن مجموعة مبادئ عامة، يمكن الانطلاق منها إلى التفاصيل والبرامج، ولذلك فإن الهدف من الصيغة المتعلقة بالقضية الكردية هو مجرد الاعتراف بوجود هذه القضية؛ باعتبارها قضية الشعب الكردي والإقرار بضرورة حلها ديمقراطياً وبشكل عادل...(أما الصيغة) فإنها جاءت صيغة توافقية أرادت منها القوى غير الكردية أن تكون ضمانة للوحدة الوطنية، أما الجانب الكردي فقد أكد على عبارة (بما يضمن) بدلاً من (بما يتحدد) لكي يؤكد أن تلك الحقوق لا تعني جميع مستلزمات الحل الديمقراطي للقضية الكردية، بل جزءاً منها».

نقاط الخلاف:

ثمة نقاط ملتبسة وغير واضحة بين الأحزاب الكردية وربما ليس بوسع أي طرف سماع طرف آخر عما يقلقه من بنود ومبادئ إعلان دمشق، فالأطراف الثلاثة فهمت فهما ملتبساً لمبادئ إعلان دمشق –الذي عرضناه آنفا – ولم تستطع هذه الأطراف قراءة أهمية الإعلان إلا من الزاوية الكردية، لذا فهمت هذه الأطراف بأن مبادئ إعلان دمشق اعتبر الكرد من الأقليات القومية وأن البيان تجاوز الوجود الكردي، وأنكر أن للكرد خصوصيتهم القومية، ويعيشون على أرضهم التاريخية، ويشكلون القومية الثانية في البلاد.هذا الفهم الخاطئ– بتصوري– أحدث شرخاً وتمايزا بين القوى الكردية، لكنه غير عميق فهو قابل للحل، وإصرار هذه الأطراف على هذا الفهم خلق للكرد وضعا مختلفا عن السابق؛ حيث وجدت القوى الكردية نفسها أمام اتجاهين، اتجاه يوازن بين الوطني

[١٥] إسماعيل عمر رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية –يكيتي– في حوار مع موقع عفرين في الشهر الثالث من عام ٢٠٠٦ .

والقومي، ويرى أن ثمة علاقة جدلية بينهما، واتجاه يتمسك بخيوط الوهم على أساس أن إعلان دمشق نهاية التاريخ وأن الحقوق القومية للكرد أصبحت في خانة المصادرة؛ ولهذا السبب ابتعدت شيئاً فشيئاً عن مقصد وجودها وعن حراك المعارضة السورية ومطلبها في تحقيق الديمقراطية ودولة القانون.

الحل وفك العقدة بين الأكراد:

سؤال يتبادر إلى الذهن، أين يكمن الحل؟ في الحقيقة ثمة نقاط عديدة تشترك بها كل القوى السورية (الكردية والعربية والآشورية) مثل مستقبل سورية، وضرورة حدوث تغييرات وإصلاحات ومكافحة الفساد، وإلغاء القوانين الاستثنائية وصدور قوانين عصرية للأحزاب وفتح مجال لبناء دولة المؤسسات، والعمل جديا نحو سياسة فصل السلطات، باختصار تريد وتجتمع كل القوى على تحويل البلد من دولة أمنية إلى دولة قانون، وصون حقوق الأفراد والمجتمع.هذه النقاط كلها محل إجماع لدى كل القوى، أما ما تفترق فيه القوى السورية فهو وضع الأكراد ومستقبلهم، ونتيجة النقاشات التي تدور بين الفصائل الكردية، تدفع بعض القوى إلى الابتعاد عن الديمقراطية وعن مفاهيم المجتمع المدني، وتضع نفسها في الصورة على أنها متطرفة وغير مهتمة بالتلاحمية والتعايش المشترك، في الحقيقة تلك الأطراف ليست كذلك، لكن عيب هذه القوى التي تعمل خارج العمل الجماعي هو عدم قدرتها على استيعاب المرحلة والاهتمام بأولويات النضال، وكيفية رسم المستقبل. نستطيع القول إن القوى الكردية، استطاعت أن تحل جزءاً من عقدها من خلال وصولها إلى عدد من النقاط في إطار مشروع قابل للنقاش بين القوى الكردية وسمي هذا المشروع بـ «رؤية مشتركة للحل الديمقراطي للقضية الكردية في سورية « والذي نص في مجاله السياسي»:

– الإقرار الدستوري بالوجود القومي الكردي كثاني قومية في البلاد، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق (سياسية وثقافية واجتماعية)، وحل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً على قاعدة وحدة الوطن.

– إشراك الكرد وتمثيلهم في المؤسسات الدستورية المركزية والمحلية تبعاً

لواقعهم السكاني.

– إعادة النظر في التقسيمات الإدارية في المناطق الكردية، وتطوير الإدارة المحلية فيها بما يتلاءم مع خصوصيتها القومية.

– إحداث وزارة خاصة لها مديرياتها في المحافظات المعنية تهتم بشؤون القوميات والأقليات القومية"[١٦].

في الحقيقة يمكن حصر الخلافات بين الكرد في نقطتين، والنقطتان في طريقهما إلى الحل؛ لأنهما بالأساس الخلافات ليستا بين قوى تؤمن بالتغيير وقوى لا تؤمن بالتغير بل بين وجهين لعملة واحدة:

النقطة الأولى: كل القوى الكردية أيدت إعلان دمشق وأيدت العمل الجماعي المشترك بوجه عام، إنما خلاف الأحزاب الكردية (وكما تحدثنا بالتفصيل في أعلاه) على ما جاء في إعلان دمشق حول القضية الكردية، بررت هذه الأحزاب بأن ما جاء في الإعلان كان نتيجة الحامل الأيديولوجي لبعض الجهات العربية المنضوية في الإعلان، والذي من خلاله يريد هذا البعض أن يعصب عينيه عن الحالة الكردية دون أن يبدي أيّ استعداد لتفهم المطالب والأهداف الكردية من الحراك السياسي، لكن هذا الموقف أيضا آفاقه مفتوحة أمام الحل؛ لأن المشروع الذي قدمه الإطاران الكرديان سيقطع الطريق أمام كل محاولات الشرذمة، وسوف لن تكون هناك حجة قوية لدى هذه الأحزاب في الشارع الكردي خصوصا إذا حاولت قوى الإعلان (العربية والكردية) تبني هذا المشروع الكردي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا المشروع مطروح للنقاش وقابل للتطوير بما ينسجم مع الأفكار العصرية المتزنة، والأهم من كل ذلك إذا كانت هناك الرغبة الجدية لدى الأكراد للوصول إلى صيغة تناسب، واقعهم ولا تعكر الأجواء أمام حلفائهم من العرب والمكونات السورية الأخرى، سوف تصل القوى الكردية إلى صيغة غير معكرة الأجواء؛ لأن سقف المطالب الكردية هو تأمين الحقوق القومية ضمن إطار وحدة البلاد، وتحقيق الديمقراطية لتكون تمهيدا لخلق مجتمع مدني في سورية؛ حيث الأخير لا يتحقق دون خلق مناخ ديمقراطي فهو

[١٦] من الرؤية المشتركة الصادرة في ٢٠-٤-٢٠٠٦ من قبل التحالف الديمقراطي والجبهة الديمقراطية الكرديين في سورية.

يتواجد بوجود الديمقراطية ويحافظ على شروطها فيما بعد.

النقطة الثانية: مسألة الديمقراطية ودور الأحزاب في بنائها وكيفية تحقيقها على أن الديمقراطية تنتعش في ظل نقاش هادئ ومتوازن ومسئول بين القوى كافة وبين القوى السياسية والدولة ومنظمات المجتمع المدني، وهذه المسألة ضرورية لخلق المجتمع المدني لأن المنظمات الديمقراطية تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع عموماً (حسب آلان تورين)، هنا أيضاً لا نستبعد التفاؤل لكن سيستغرق وقتا طويلاً؛ وذلك بسبب الذهنية الكردية والوعي الكردي الراهن، إنما هذا الوقت لا يؤثر بشكل من الأشكال في الحراك الديمقراطي والمدني في سورية. بدون شك إن عنوان المرحلة الكردية هو نقاش بيزنطي، ومسألة الوصول إلى الاستقرار تحتاج وقتاً ومساحة من الحوار؛ لأن ثمة عقبات تقف عائقاً أمام إنضاج الحوار وتطويره بين الكرد من جهة، وبينهم وبين القوى العربية من جهة أخرى.

الإشكاليات وعوائق الحوار الداخلي:

في الحقيقة إن الكرد، وكل الكرد بدون استثناء، هم أول مكون سوري رحب بفكرة المجتمع المدني في الأيام الأولى من طرحها من قبل بعض المثقفين والسياسيين العرب في حين النسبة الكبيرة من الشارع العربي كانت ممتعضة من طرح هذه الفكرة وتفريغها من أهميتها، وبمساعدة أتباع السلطة (المثقفين الحزبيين، الصحف والتلفزيون) نظر هذا الشارع إلى فكرة المجتمع المدني على أنها من صنع الأمريكان والمتآمرين، بمعنى أن أدوات السلطة استطاعت أن تعمل في الوسط العربي؛ لكنها لم تستطع أن تسيء إلى هذه الفكرة في الشارع الكردي، فكانوا من الداعين لإحياء المجتمع المدني ودخلت هذه المفردة في خطابات وأدبيات الأحزاب الكردية كلها. ومرد ذلك يعود إلى سببين:

الأول: إن –وهذا يعرفه المتابع للشأن الكردي في سورية– القوى الكردية منذ تأسيسها كان نضالها ينسجم مع مفهوم المجتمع المدني، فهي كانت تعتبر نفسها جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني في سورية منذ أواسط القرن الماضي(إذا أراد بعض علماء الاجتماع السياسي تأرخة المجتمع المدني في

سورية)، وأصرت هذه القوى على النضال من أجل الديمقراطية في البلاد وبناء علاقات صحيحة بين المجتمعين الكردي والعربي والأقليات القومية الأخرى المتعايشة مع الكرد. ووقفت هذه القوى ضد محاولات شق صفوف المجتمع في مناطق وجودهم. طبعاً هذا الفعل الكردي الإيجابي مستند إلى موروث سياسي وكفاحي منذ فترة مقاومة « الانتداب» في الأراضي السورية.

والثاني: أراد الكرد دائماً، وفي كل مراحل حياتهم السياسية، أن يكونوا جزءاً طبيعياً وقانونياً من النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي السوري، من خلال العمل على إعادة مذاق التلاحم والدور الذي كانوا يتمتعون به، وفقدوه على حين غرة؛ نتيجة الظروف الاستثنائية التي حكمت المجتمع السوري بعد السبعينات من القرن المنصرم. هذا المذاق التلاحمي أصبح هاجساً كردياً ومطلباً ملحاً فناضلوا طيلة وجودهم كقوى سياسية على الأرض، على أن تكون جزءاً من الحياة السياسية السورية، فمثلاً وهذا دليل على أن القوى الكردية لم تفكر يوما بأن تكون قوى تفكر من خارج الملعب السوري، عند ظهور «الجبهة الوطنية التقدمية في بداية السبعينات طالبت القوى الكردية بأن تنضم إلى «الجبهة الوطنية التقدمية»- ومازال بعض الفصائل تحلم ببلوغ هذا الهدف، على رغم دخولها «إعلان دمشق»- وخسرت على المستوى الذاتي الكردي لأنه في المرحلة الأولى وبعد ازدياد التنظيمات الكردية عددياً على الساحة الكردية، ضغط الشارع على الساسة الكرد ليعملوا لأنفسهم إطاراً أو جبهة لتنظيم وتوحيد الخطاب والنشاط الكردي، فمبرر هؤلاء السياسيين أن مقولة الجبهة(بما معناه) هي مصدرها آتٍ من الصمود والتصدي، فنحن لسنا في هذا الموضع وتأسيس جبهة خارج عن إرادة السلطة يعني أننا سنعمل في مواجهة الجبهة وحيث جبهة السلطة ليست للبعث إنما هناك شيوعيون وناصريون وفصائل أخرى، وكلهم أصدقاء لنا ويرروا أيضا أن الوضع السياسي السوري، الإقليمي، لا يتحمل أن يكون هناك جبهة معارضة لأن «العدو» سيستغل هذا الوضع وسنخسر الوطن، في حين أصرت تنظيمات هذا الإطار على إقصاء القوى السياسية الكردية وتهميشها.

بل إن بعض هذه التنظيمات الرسمية كانت تعتبر مسألة وجود الكرد في الجبهة المذكورة بمثابة تعامل مع الشيطان.فما كان أمام القوى الكردية أي خيار إلا النضال ضد ما اعتبرته نزعة عنصرية في صميم القوى السياسية السلطوية، لذا اتفقت مع بعض القوى العربية على حصر نضالها في عدد من المفاهيم والمبادئ عرف بـ «إعلان دمشق». هذا الإعلان الذي رحب به غالبية المثقفين «العضويين» (والمقصود بالمثقف العضوي هنا هو ما عناه غرامشي)، وغالبية المنظمات الحقوقية وأنصار المجتمع المدني وطلاب الإصلاح والتغيير انتقدته(للأسف) بعض التيارات الكردية التي وجدت على الأرض للتو، أي بعد أحداث القامشلي واغتيال الشيخ معشوق الخزنوي، وبعد أن طغت ثقافة الشعبوية والشعاراتية في أوساط الكرد، والتي كان سببها معروفاً، وهو الأمية السياسية والقراءة الخاطئة للمشهد السياسي المحلي والإقليمي والعالمي. وهو الأمر الذي أبعد هذا الخط من الحركة الكردية وعن المشهد السياسي السوري وعن الحراك المدني، فبقي هذا الخط يغني على ليلاه في إطار محلي كردي ضيق، وسانده بعض الأكراد في المهجر الأوروبي، الذين لم يدرسوا في جامعاتها أو استفادوا من خبراتها السياسية، ومن مفاهيم المجتمع المدني لديها، ولم يحتكوا مع مثقفيها، وإنما ذهبوا بحثاً عن لقمة العيش أو تحسين حياتهم المعيشية. وكان غالبيتهم يعملون في المطاعم وفي محطات المحروقات، وكان الخاسر الوحيد بالنتيجة هو الحراك السياسي في بلدنا سورية.

ذروة الإشكالية والوصول إلى الحل :

في اعتقادنا إن أحد أسباب ابتعاد بعض القوى السياسية الكردية عن الحراك السوري العام على رغم أنها جزء منه هو قصر النظر السياسي، فنرى أن هذه القوى تزايد على القوى الكردية الأساسية على مستوى المفردات والشعارات، مثل مفهوم الشعب والقومية، والقومية الثانية في البلاد، وحق تقرير المصير للشعوب، وهل الكرد شعب قائم على أرضه التاريخية أم لا؟ مع أن كل الأكراد مقتنعون بأنهم شعب مقيمون على أرض آبائهم وأجدادهم، والفارق الوحيد بين هذه القوى هو أن القوى الرئيسية التي تنظر إليها القوى المستجدة والحماسية

والانفعالية على أنها تعمل من تحت عباءة النظام، لا تكرر هذه المفردات على أساس أنها حقيقة قائمة، وربما تكرارها يسيء إلى الحركة أكثر مما يفيدها، ويخلق إحراجا سائر القوى الحليفة. فهذه القوى لا تحبذ اللعب على عقول الناس الذين تحيرهم كيفية تأمين المأكل والملبس وتعليم الأولاد، على خلاف القوى الطارئة على الساحة، والتي تريد ابتلاع الساحة ومصادرة إرادة الناس وضياعهم في دوامة الأزمة السياسية.

هذه القوى السياسية التي تؤمن بخط «الهجوم عبر المواجهة «(بحسب أنطونيو غرامشي) تبدو وكأنها تفتقر إلى الثقافة السياسية، وإلى قراءة تجارب النضال السلمي للشعوب، وهي مصرة على البقاء أسيرة لثقافة اليسار الطفولي. وفي المحصلة، فإن هذه النزعة نوع من البحث عن السلطة، تحت إغراء سببه القراءة الخاطئة للتطورات السياسية في المنطقة والعالم.

بعض الأحزاب الكردية التي لا تمتلك أفقاً سياسياً (هنا يشبه وضع الأحزاب الكردية وضع التنظيمات في تونس في الستينات والسبعينات من القرن المنصرم)، تتصور أن المسافة باتت قريبة من تشكيل الدولة القومية، وأصبح بعضهم يطرح مقولة «فيدرالية كردية» في سورية، كما في بعض أدبيات التنظيمات غير المنضوية تحت «إعلان دمشق». مع أن القوى الكردية كانت حريصة على عدم طرح شعارات تكون سبباً في ابتعاد القوى السياسية السورية عن بعضها، أضف إلى ذلك أن القوى الكردية الأساسية وصاحبة التجربة السياسية مع القوى العربية والموجودة على الأرض والتي تنشط في كل مناطق سورية وتشارك في اجتماعاتها، لم تتحدث يوماً عن الشعارات غير القابلة للتنفيذ، وأصرت على أن تسمي «الشعب الكردي في سورية»، وكانت الأحزاب الكردية تحرص على عدم تسمية نفسها باعتبارها حزب (س) الكردستاني، بل كانت تقول: حزب (س) الديمقراطي الكردي في سورية.

في الحقيقة إن عدم الانتباه للمفردات الخطابية والسياسية، وعدم قراءة الزمان والمكان، أوقع بعض القوى الكردية في سورية في تناقض مع الحراك السياسي الكردي، وبالتالي بات هذا الحراك لا يخدم المجتمع المدني.

ونعتقد أن تخبط بعض القوى الكردية وابتعادها من الناحية الفعلية عن

حراك المجتمع المدني سببه يتعلق بالبنية القانونية للسلطة، ويتعلق بالوضع الكردي وحاله المأزوم أصلاً، بمعنى آخر إن أسباب تناقض ممارسة بعض القوى الكردية مع حركة المجتمع المدني تعود إلى أن الدستور لم يأخذ على عاتقه أن يكون مرجعا قانونياً وسياسيا للمجتمع المدني عمليا. فتعدد الأحزاب و الطروحات والصراعات الحزبية التناحرية أحيانا، وعدم التزام بعض القوى الجديدة بالرؤية الموحدة، وعدم معرفة دور الأحزاب في بناء الديمقراطية والمجتمع المدني، إضافة إلى عدم وجود رؤية ناضجة وشفافة بشأن مستقبل الأكراد وضرورة التلاحم مع القوى العربية لتكون لبنة وأساس بناء عقد اجتماعي بين الأكراد والعرب.

هذان السببان يحولان دون تكيف واندماج المجتمع الكردي السياسي مع نظيره العربي، مع أن برامج كل الأحزاب السياسية ولغة تخاطبها لا تفتقر إلى مفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة وحرية الرأي والتعبير وفصل السلطات وبناء دولة المؤسسات والبحث عن الحكم الرشيد.

خطاب القوى الكردية، ومجمله نظري، ينسجم إلى حد بعيد مع مفاهيم المجتمع المدني، وهذا سيسهل ويحلحل الوضع وسيكون مساهما ومساعدا للوصول إلى صيغة جامعة بحيث إن الكل سيرى صورته في هذه اللوحة، إلا أنه يبقى من دون معنى عندما يغيب عن التطبيق. بقي القول إن لدى الكرد ثمة ماكينة تعمل على مدار الأيام لخلق رؤية موحدة لكي تتوازن طروحاتهم النظرية مع العملية، وهذا معقول خصوصا إذا كرسوا وقتهم لقراءة وإجراء حوار جدي حول مشروع الرؤية المشتركة الكردية ؟

الخلاصة:

يمكن القول إن القوى الكردية، خصوصا، القوى المنضوية تحت لواء إعلان دمشق، وساهمت فيه على أنها أساس الإعلان ومسئولة عنه خلقت وضعا متطورا على الساحة السياسية الكردية وبدأ الكرد يتلمس بعض من فضائل هذا التطور:

١- وجود الكرد في إعلان دمشق وعملهم المسئول جنبا إلى جنب وحّد الصف السوري المعارض، ووضع المعارضة في خانة أخرى أصبح ينظر إلى المعارضة السورية بمنظار آخر، ففي حين كان ينظر إلى المعارضة السورية على أنها معارضة هشة ومشتتة وممزقة وحمقاء في بعض الأحيان أصبح ينظر إليها على أنها كتلة متماسكة وناضجة وعقلانية غير متهورة تفضل مصالح الوطن العامة على المصلحة الحزبية الضيقة الخاصة وانكشف للرأي العام على أنها ليست أنانية تلهث وراء السلطة والمال خصوصا في إصرارها على التغيير الديمقراطي السلمي التدرجي غير تابعة لأي طرف دولي خارجي، وتعمل بموجب «ريموت كونترول « من الخارج، فمصدر قوتها وعي الشارع واستحقاق المرحلة السورية ومدى اهتمامها بمفاهيم وقوة المجتمع المدني، وسورية لها تجربة غنية في هذا المجال.

٢- وجود الكرد في الإعلان عكس الآية لدى البعض من الأطراف السورية المتحاملة إزاء الكرد حيث بوجود الكرد في إعلان دمشق، برهنوا على أن كل التهم الموجهة إليهم كانت باطلة وإن اتهام الكرد على أنهم أنانيون أو يريدون تمزيق البلاد وإلصاقها أجزاءها من شمالها بدولة أجنبية باطل ولا معنى له، وكما اثبتوا أنهم يعون طبيعة المرحلة والخطورة التي تمر بها البلاد هذا من جهة ومن جهة أخرى ينسف التهمة التي لصقت بهم على أنهم انعزاليون ومتعصبون وأنهم يعملون لحساب الأطراف الخارجية.

٣- وبفضل وجودهم في إطار الإعلان للمرة الأولى وجدوا مدافعا عربيا سورية(رياض سيف) عن القضية الكردية بجدية، ولولا هذا الوجود لما كنا رأينا أيضاً بيانات صادرة من القوى السورية وموقعة من القوى العربية والشخصيات العربية تطالب بإلغاء الإحصاء الاستثنائي وإطلاق سراح السجناء السياسيين الكرد في سجون البلاد.

٤- أهم ما كشفه الإعلان جلياً هو إظهار الأكراد على أنهم اتجاهان سياسيان، اتجاه يعمل بصمت ويرفض سياسة الشعارات والصبيانية، ويدعو إلى التلاحم المتقدم الذي يحمي الخصوصيات الاجتماعية، وهو اتجاه أصحاب المصلحة في التعاطي مع المسائل في سورية بروح وطنية جامعة، لأنه لا

يرى بتاتا أن يوماً من الأيام ستحل القضية الكردية على طاولة مكانها ليس في دمشق، وهو تيار تقدمي ووطني وله تجربة سياسية طويلة. أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه يحمي نفسه من خلال استغلاله للتناقضات الحزبية الكردية، ويستغل العواطف وحماسة الأكراد البريئة المصنوعة من طين الريف، وهو اتجاه يريد أن يصبح الأكراد جسراً ليعبروا عليه لتحقيق مصالحهم الحزبية الضيقة. ومن سوء حظ هذا الاتجاه أن الشارع الكردي بدأ يعي ويدرك مصالحه، وهو غير مهيأ لا للتهور ولا أن يكرر أخطاء الماضي.

٥- «إعلان دمشق» يشكل بداية حسنة لخروج الأكراد من إطار مدنهم (القامشلي، كوباني، عفرين) وأرضية خصبة لاندماجهم مع المشهد السياسي والديمقراطي السوري، لأن استحقاقات المرحلة الكردية تفرض أن يخرج الأكراد من عزلتهم السياسية ومن انطوائيتهم السلبية والمؤذية.

قضية حقوق الإنسان فى سورية..
حركة وممارسة

وليد سفور

رئيس اللجنة السورية لحقوق الإنسان - لندن

الخلفية

القمع الرهيب الذي اجتاح سورية ابتداءً منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في القرن العشرين أثر في قضية حقوق الإنسان بشدة؛ كأحد العناصر الأكثر تأثراً وانتهاكاً واستخفافاً على الساحة السورية[١٧].

في تلك الفترة وجدت الأحزاب السياسية التي أصبحت ضحية لقمع نظام الرئيس حافظ الأسد أن لا مناص لها من الدفاع عن نفسها، ومن كشف حجم القمع الكبير الذي يمارسه النظام ضدها، ولذلك لجأت للاستنجاد بالمنظمات الإنسانية العالمية، وعمدت إلى تشكيل جمعيات ولجان حقوق الإنسان لتقوم

(17) Syria Unmasked: The Suppression of Human Rjghts by the Asad Regime/ Middle East Watch pp. 8–22

بالعبء الإنساني الكبير الذي وجدته فجأة ملقى على عاتقها. لقد كانت فترة عصيبة دفع الإخوان المسلمون النصيب الأكبر حجماً من إرهاب السلطة، وعانى حزب البعث (الجناح القومي) من قمع طال المئات، وتلاهما حزب العمل الشيوعي فالحزب الشيوعي (المكتب السياسي).

ولذلك نجد أن واجهات العمل الإنساني في تلك الفترة ركزت على القمع الذي وقع على هذه الفئات. نشأت واجهات للعمل الحقوقي الإنساني في داخل سورية وخارجها في الثمانينات وبدايات التسعينات، بعضها استمر وقوي اتجاهه وتوسع ليشمل معظم الجوانب والقطاعات الحقوقية، وأصبح جزءاً من نسيج المجتمع المدني السوري، بينما استطاعت السلطة السورية أن توجه ضربة لبعضها الآخر وتعتقل نشطاءه[١٨]، في حين ضعف وتلاشى فريق ثالث بسبب الروتين وارتباطه العضوي بالحزب السياسي الذي يمثله[١٩].

حركة حقوق الإنسان في طور جديد:

شهد ملف حقوق الإنسان تطوراً طفيفاً يُعزى في المقام الأول إلى التحولات التي شهدتها الساحة الدولية في موازين القوى، وإلى التقدم بالوعي بثقافة حقوق الإنسان، وإلى انتشارها بفضل التقدم التقني، وانتقال المعلومات بسرعة عبر القنوات الفضائية والشبكة الإلكترونية العالمية. وانتعشت الآمال بمجئ الرئيس بشار الأسد في بداية القرن الحادي والعشرين، الذي قدم نفسه للسوريين وللعالم على أنه رئيس إصلاحي ومنفتح. وكان خطاب أداء القسم الدستوري مشجعاً لمبادرة العديد من السوريين لإنشاء منتديات حوار وجمعيات مجتمع مدني وحقوق الإنسان[٢٠]. تميزت هذه التجربة عن سابقتها بأنها أكثر اتساعاً وحركت قطاعاً واسعاً من الشعب، ولفتت الأضواء المحلية والعالمية. ولا شك أن النشأة السريعة حملت معها بعض الهنات التي أدت

---

[١٨] لجان الدفاع عن حقوق الإنسان مثلاً.

[١٩] لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية التابعة لحزب البعث/الجناح العراقي ونشرتها «المنبر».

[٢٠] تأسست جمعية حقوق الإنسان في سورية عام ٢٠٠١، ثم تبعتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٢، وهكذا حتى وصل عددها إلى أكثر من سبع منظمات داخل سورية.

إلى انشقاقات[٢١] يعزى بعضها إلى العامل المؤدلج، في الوقت الذي لعبت فيه العوامل الشخصية دورها، بينما كان لكيد الأجهزة الأمنية وجود محسوس في كثير من التراجعات والإشكالات التي حدثت هنا وهناك.

مسارات العمل الإنساني:

تركز معظم جمعيات حقوق الإنسان أنشطتها في رصد انتهاكات السلطة، والاعتقال التعسفي، وحقوق الإنسان الكردي، والمحاكمات الجائرة أمام المحاكم الاستثنائية. شهد العام ٢٠٠٥ تطوراً في نشوء مراكز حقوقية تعنى بالدراسات الإنسانية، بينما تتحدث الأخبار الحديثة عن إنشاء أول مركز للتدريب والتطوير في هذا الصدد بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. ومع أن الأمر لا يزال في بداياته، فإن هذه المؤشرات تبشر بتقدم نوعي في مسيرة حقوق الإنسان في سورية.

موقف السلطة والمؤسسات الغربية من العمل الإنساني في سورية:

تصر السلطات السورية على عدم ترخيص جمعيات حقوق الإنسان في سورية أو الاعتراف بها، ولا تزال تضايق أعضاءها وتمنعهم من السفر وتعتقلهم؛ لإثنائهم عن متابعة نشاطهم، وتبرر أفعالها بأن أعمالهم مسيسة وأنشطتهم التي لا تطيقها هذه السلطات تقع خارج دائرة العمل الإنساني. وفي الوقت نفسه فإن المعاهد والجهات الأوروبية اهتمت كثيراً واحتفلت بالرموز الليبرالية من خلال تشريفها لهم ومنحها جوائز عينية واعتبارية، بينما أهملت الجهات التي تقوم بالجهد الأكبر في العمل الإنساني والأكثر التزاماً بالمعايير الإنسانية منذ سنوات مديدة.

---

[٢١] خرج عدد من المؤسسين من جمعية حقوق الإنسان وشكلوا مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان، بينما انشقت المنظمة السورية لحقوق الإنسان بعد أقل من سنة على تأسيسها، وكذلك خرج الناطق الإعلامي باسم المنظمة العربية لحقوق الإنسان وأسس مع آخرين المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان، وحدث انشقاق خطير في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية.

معايير إنسانية أساسية:

افتقرت سورية الحديثة بعد الاستقلال (١٩٤٦) إلى ثقافة حقوق الإنسان وممارستها على نطاق واسع، باستثناء فترات ديمقراطية في الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين؛ حيث أتيح فيها المجال لبعض هوامش الحريات السياسية. وعندما نتحدث عن حقوق الإنسان بالمفهوم الحقوقي، فنعني جملة المعايير السياسية والمدنية التي صنفتها مؤسسات الامم المتحدة والتي من أهمها: تأمين سلامة الأفراد من الحرمان التعسفي وغير القانوني من الحياة، ومن الاختفاء، ومن التعذيب والعقوبة والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والحاطة بالكرامة، ومن الاعتقال التعسفي، ومن الحرمان من المحاكمة غير العادلة، ومن التدخل التعسقي في الحياة الخاصة والأسرية والمنزلية والمراسلات. وضمان حرية التعبير ووسائل الإعلام، وحرية التجمع وتكوين الأحزاب والجمعيات، وحرية اعتناق الدين، وحرية التنقل داخل البلاد وخارجها والهجرة والعودة. واحترام الحقوق السياسية، بما في ذلك احترام حرية المواطنين في تغيير حكوماتهم. والالتزام الحكومي بضمان إتاحة المجال للتحقيق الأممي، أو الأهلي في أي انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. والتحقق من عدم وجود تمييز وتحقير اجتماعي لجنس أو طبقة معينة. بالإضافة إلى كفالة حقوق العمل والتي تشمل في المقام الأول العمل النقابي ومنع العمل القسري والسخرة، وحظر عمالة الأطفال وتطبيق معايير للأجر الأدنى، ووجود شروط مقبولة للعمل[٢٢].

تأمين سلامة الأفراد من الحرمان التعسفي وغير القانوني من الحياة:

قضى تحت التعذيب أو بعيارات نارية مقصودة في العام ٢٠٠٥ أكثر من ١٣ مواطناً سورية، جلهم من الأكراد ومن المهجرين القسريين العائدين إلى البلد، بينما يموت تحت التعذيب العشرات سنوياً منذ العام ١٩٦٣، ولقد شهدت فترة القمع الرهيبة في عهد حافظ الأسد قتلاً ومجازر بالجملة وجرائم ضد الإنسانية، ولم يحرك المجتمع الدولي أو الأمم المتحدة ساكناً[٢٣]

[22] Country Reports on Human Rights Practices – Syria 2005/ US Department of State.

[٢٣] التقرير السنوي الخامس للجنة السورية لحقوق الإنسان/ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥.

السلامة من الاختفاء:

اختفى في السجون السورية في فترة القمع الرهيب في أوائل الثمانينات زهاء ١٧٠٠٠ معتقل يعتقد أنهم قتلوا تحت التعذيب في فروع التحقيق الأمنية، وفي سجون تدمر والمزة وصيدنايا وسواها[٢٤]. لم تقدم السلطات السورية أي بيانات عنهم لأسرهم التي لا تزال تنتظر تقرير الحالة النهائية لهم بفارغ الصبر، بل إن السلطات تنكر وجودهم لديها، وتتعامل بغلظة مع من يسأل عنهم، وبالمثل فقد تعاملت بعض منظمات حقوق الإنسان مع هذا الموضوع بتجاهل متناسين مسئولية السلطات في تأمين سلامة الأفراد من الحرمان التعسفي من الحياة، ومن القتل خارج نطاق القضاء ومن الاختفاء. وفي كل عام يختفى العشرات من الأشخاص على يد السلطات الأمنية ولا يعثر لهم على أثر.

السلامة من التعذيب والعقوبة والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والحاطة بالكرامة:

التعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة نهج روتيني تتبعه السلطات الأمنية والجنائية والشرطة السورية، بل إن بعض قضاة التحقيق ليسوا بعيدين عن هذه الثقافة والممارسة التي تنتهك أبسط حقوق الإنسان. وثّقت منظمات حقوق الإنسان عشرات وسائل التعذيب وآلاف الحالات[٢٥]، وكتب المعتقلون السابقون بأطيافهم السياسية والفكرية المختلفة مذكرات روت أهوال التعذيب التي عصفت بهم على أيدي وحوش بشرية، قضت على آلاف المواطنين السوريين وغير السوريين. هذا النهج لا يزال مستمراً وموثقاً.

السلامة من الاعتقال التعسفي

الاعتقال التعسفي دون إذن قضائي بل بتصرف أمني كيفي قضية تتكرر

---

[٢٤] تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان في سورية خلال عشرين عاماً ١٩٧٩-١٩٩٩/ اللجنة السورية لحقوق الإنسان.

[٢٥] حالة حقوق الإنسان في العالم: تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٥ / سورية / ص١٦٣ .

يومياً في كل محافظة من المحافظات السورية، وهو أشبه ما يكون بعملية الاختطاف؛ إذ لا يعرف المعتقل ولا أسرته الجهة المعتقلة ولا سبب الاعتقال ولا التهمة الموجهة إليه، من الأمثلة الحية ما حدث في العام الماضي للناشط الحقوقي نزار رستناوي الذي اختفى هو وسيارته فجأة، وأنكرت السلطات السورية اعتقاله لديها لولا اكتشاف سيارته في أحد الفروع الأمنية.

السلامة من الحرمان من المحاكمة العادلة:

المعتقلون السياسيون وسجناء الرأي والضمير في سورية يحاكمون أمام محاكم عسكرية أو محكمة أمن الدولة العليا التي تعوزها أدنى مقومات ومعايير المحاكمات المنصفة، بينما أحكامها نهائية وغير قابلة للنقض أو الاستئناف. وتشهد حالياً محكمة أمن الدولة العليا والمحاكم العسكرية تفعيلاً غير مسبوق في تاريخ سورية الحديث[٢٦].

السلامة من التدخل التعسفي في الحياة الخاصة والأسرية والمنزلية والمراسلات:

لا تحترم السلطات السورية الخصوصيات، بل تتدخل فيها وتراقبها بقوة قانون حالة الطوارئ المفروض منذ ٤٣ عاماً، وتراقب المنازل وتقتحمها وتراقب الرسائل والاتصالات، وتحاول الحصول على معلومات بغية اعتقال الأفراد أو تدمير حياتهم الأسرية أو تحديد حركتهم.

ضمان حرية التعبير ووسائل الإعلام:

لا يجوز انتقاد الحكومة وسياساتها وممارساتها ورموزها، ولا يجوز المس بمقام رئيس الجمهورية وغيره من القائمين على السلطة التنفيذية والأمنية، كما أن وسائل الإعلام في الجملة تدار مباشرة بواسطة النظام السوري، ولا

---

[٢٦] تعقد محكمة أمن الدولة العليا جلسات أسبوعية منتظمة أيام السبت، وأحيانا الأحد، وتصدر أحكامها ضد المعتقلين.

يسمح لأصحاب الرأي الآخر بالمشاركة في وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية. وكثير من معتقلي الضمير والرأي يقبض عليهم ويعاملون معاملة سيئة؛ بسبب تعبيرهم عن آرائهم.

تكوين الأحزاب والجمعيات:

لا يسمح في سورية بوجود أحزاب[٢٧] غير حزب البعث، وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية المتحالفة معه. أما الأحزاب الأخرى القائمة فأعضاؤها مهددون في أي وقت بالاعتقال والتجريم. وبينما تصل درجة الشدة إلى إصدار أحكام بإعدام المنتسبين لأحد الأحزاب، تتراوح المعاملة مع الأحزاب الأخرى إلى السكوت الوقتي عنها أو محاولة استمالتها أو شقها. وحتى في حال السكوت عنها فلا يسمح لها بالتعبير عن وجهة نظرها عبر وسيلة خاصة بها أو عبر وسائل الإعلام المحلية. وتصر السلطات على رفض وجود أحزاب ذات طابع ديني أو قومي في إشارة إلى الإخوان المسلمين والأكراد، بينما وجود حزب البعث نفسه قائم على أساس قومي. أما جمعيات حقوق الإنسان والمجتمع المدني فترفض السلطات ترخيصها بذريعة أنها مسيسة ولا تعبر عن الحقيقة، وتتهمها في معظم الأحيان بأنها متعاملة مع أعداء الوطن في إشارة إلى الغرب وأمريكا. وعلى الرغم من الحديث عن اقتراب سن قانون عصري للأحزاب، فإن المؤشرات لا تشير إلى انفراج في هذا الموضوع ما دام حزب البعث يحتكر السلطة بموجب المادة الثامنة من الدستور.

الحرية الدينية:

في الوقت الذي لا يوجد نظرياً ما يناقض الحرية الدينية في سورية، لكن يلاحظ بوضوح أن السلطات السورية تستهدف المجموعات ذات الطابع الإسلامي، على الرغم من نشاطها السلمي، وتقوم بدعاية مضادة ضدهم، وبالإضافة إلى الحملة ضد الإخوان المسلمين، ثم حزب التحرير فقد شهدت

---

[٢٧] منعت كل الأحزاب في سورية في ١٩٦٣/٣/٨ إثر انقلاب حزب البعث وإعلان حالة الطوارئ، ولم تعدل هذه الحالة منذ ذلك التاريخ.

السنوات الأخيرة حملة مكثفة من الاعتقالات؛ بذريعة الحرب على الإرهاب على الرغم من الطابع السلمي لتجمع بعض الشباب المتدين، وحظيت هذه الحملة بدعم أمريكي وغربي حاول النظام السوري ابتزازهما من خلال هذا البرنامج الذي ينتهك حق الحرية الدينية.

حرية التنقل داخل البلاد وخارجها والهجرة والعودة:

تبلغ قائمة الممنوعين من السفر عشرات الآلاف، فبالإضافة إلى القوانين الخاصة بمنع سفر المواطنين المطلوبين لخدمة العلم ولدوع أخرى، فهناك من يمنع من السفر؛ بسبب معارضته للنظام، أو لنشاطه في القضايا الإنسانية والمدنية أو لمجرد كونه معتقلاً سابقاً أو قريباً لمعارض مهجر من وطنه. ولا يسمح بعودة الآلاف من المهجرين القسريين والطوعيين المحكوم عليهم بالإعدام أو بأحكام شديدة في حال عودتهم لأسباب سياسية. ولتحديد حرية التنقل تعمد السلطات إلى عدم منح جوازات سفر للمعارضين أو لكل الفئات التي يطلب منها أداء خدمة العلم أو من بحكمهم، وتقوم السلطات أيضاً بسحب جوازات السفر من عدد آخر بسبب تعبيرهم عن الرأي. ولقد منعت السلطات السورية مئات الآلاف من السوريين خارج البلاد من حقهم في جواز السفر لمدة ربع قرن، لكن هذه المعضلة خفت حدتها مؤقتاً بعد صدور التعميم رقم ١٧ عن وزير الخارجية والقاضي بمنح جوازات سفر لمدة سنتين لمرة واحدة دون أن يعني ذلك انتهاء المشكلة مع الممنوحين.

احترام الحقوق السياسية بما في ذلك احترام حرية المواطنين في تغيير حكوماتهم:

نظام الحكم في سورية شمولي، يهيمن عليه حزب البعث بموجب أحكام الدستور الذي فصّله النظام على مقاسه، ورئيس الجمهورية يجب أن يكون بعثياً، وترشحه لجنة خاصة من حزب البعث. ويكرس الدستور السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بيد رئيس الجمهورية. أما الانتخابات فشكلية تقتصر على الاستفتاء على مرشح واحد للرئاسة من المستحيل أن يفوز إلا

بنسبة فوق التسعين بالمائة، أما مجلس الشعب والمجالس المحلية فلها نسب مقررة مسبقاً تضمن السيطرة والفوز للسلطة القائمة. وبالتالي فالمواطنون السوريون محرومون من الممارسة الديمقراطية ومن احترام حقوقهم السياسية في بلدهم.

الالتزام الحكومي بضمان إتاحة المجال للتحقيق الأممي أو الأهلي في أي انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان:

لا تعترف السلطات السورية بجمعيات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ولا تسمح بالتحقيق الأممي، فقد صمتت ولم تجب عن عشرات الرسائل التي وردت إليها من مؤسسات حقوقية عالمية، وعلى تقارير الأمم المتحدة، حتى في حين اضطرارها في السنوات الأخيرة للإجابة فقد حاولت التهرب من الإجابة الواضحة. ولم يحقق بانتهاك واحد لحقوق الإنسان على الأراضي السورية.

أما في قضايا التمييز والعمل فهناك عشرات النقاط التي لا تزال السلطات تتعامل فيها ضد تيار حقوق الإنسان وروح العصر، فالعمل النقابي الحر ممنوع من عام ١٩٨٠ عندما استبدلت النقابات المنتخبة بأخرى معينة، والتمييز ضد المرأة واستغلال عمالة الأطفال وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الرواتب، حتى أن نسبة كبيرة من السوريين يصنفون عالمياً –وهذه حقيقة محلية– أنهم يعيشون تحت خط الفقر، وفي ظل انعدام تكافؤ الفرص. والاعتماد على المحسوبية والفئوية والطائفية أمر شائع لا ينكره إلا من أراد أن يحجب الشمس بغربال.

توصيات للجمعيات والمنظمات السورية لحقوق الإنسان ولأطياف المجتمع المدني:

١– تدعو اللجنة السورية لحقوق الإنسان كل فعاليات حقوق الإنسان والمجتمع المدني إلى ميثاق شرف، يعتمد المعايير الآنفة الذكر، ويدافع عنها في سورية، بدون تمييز بين مواطن وآخر أو مجموعة وأخرى لأي سبب مهما كان.

٢- توحيد الموقف من القضايا الإنسانية عامة على الساحة السورية، وعدم تحكيم الخلفية السياسية أو الفكرية في العمل الإنساني.

٣- تكثيف المطالبة السلمية بالحقوق الإنسانية والسياسية والمدنية الواردة أعلاه.

٤- نشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن في أوساط المجتمع السوري.

٥- تدريب عناصر جديدة وشابة على حقوق الإنسان تساعد على تثبيت وممارسة ثقافة حقوق الإنسان.

٦- توفير ملاكات حقوق الإنسان في مجالات الرصد والدراسات والتدريب.

٦- تبني قضية المختفين عن طريق حملة مستمرة حتى تقوم السلطات بكشف كل الحقائق والمعلومات عنهم، ونقترح أن تعتمد أسلوب إظهار الحقيقة وإبداء المصالحة والتعويض لصالح الأسر المتضررة.

٧- القيام بحملة ذات جوانب متعددة للمطالبة بإلغاء حالة الطوارئ والقوانين القمعية والمحاكم الاستثنائية وغير الدستورية.

٨- تنويع الأساليب والأنشطة واستغلال المناسبات.

٩- القيام بحملة ضد الاعتقال التعسفي ومحكمة أمن الدولة.

١٠- مخاطبة المنظمات الإنسانية العالمية للمساهمة والمساعدة في إنجاح الفعاليات حتى تؤتي نتائجها الإيجابية.

١١- التوجه إلى المنظمات الإنسانية العالمية للمساعدة في الحملات المذكورة أعلاه.

١٢ الطلب من المنظمات الإنسانية العالمية تقديم معلومات عن الواقع الإنساني والديمقراطي في سورية بصورة منهجية، وتحفيز أصدقاء حقوق الإنسان في العالم للضغط على الحكومة السورية من أجل الإصلاح الإنساني والديمقراطي.

١٣- التعاون مع المنظمات الإنسانية العالمية، والاستفادة من خبراتها في تدريب وتأهيل الملاكات الإنسانية، وكسب الخبرات، والاستفادة من التجارب.

المرأة السورية والمجتمع المدني

دعد موسى
محامية

مقدمة:

إن الحديث عن المرأة السورية والمجتمع المدني لا يمكن فصله عن وضع المجتمع المدني في سورية بشكل عام؛ لارتباطه بالنظام السياسي السائد وغياب الحريات والديمقراطية، فمنذ عام ١٩٥٨ إلى يومنا تعيش سورية تحت حالة الطوارئ والأحكام العرفية التي تضع قيودا على الحريات، ومن بينها حرية تأسيس الجمعيات وقد القيود والعراقيل بعد قيام ثورة ١٩٦٣ وما نتج عنها من تشكيل اتحادات ومنظمات شعبية أعطيت الدور الوحيد في تعبئة الجماهير وممارسة جميع الشؤون المتعلقة بالحياة العامة والاجتماعية والثقافية، وكان هذا على حساب إلغاء الجمعيات الأهلية ومن بينها الجمعيات النسائية.

وعلاوة على ذلك فإن معاناة النساء السوريةت أكبر؛ حيث تم تدجين دورهن

في حركة التغيير من قبل السلطة السياسية والأحزاب وجمعيات حقوق الإنسان والنشطاء الديمقراطيين، وكذلك أهمل المجتمع دورهن؛ وبالتالي تم تهميشهن وأصبحن مجرد ديكور رقمي للتباهي؛ لذا نقول إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حقوق النساء والديمقراطية والتي لا يمكن تحققها بدون مشاركة النساء؛ ومن ثم لا يمكن القضاء على التمييز ضد النساء في ظل أنظمة غير ديمقراطية.

ففي سورية نالت النساء الحقوق السياسية منذ عام ١٩٤٩، وبفضل نضال الحركة النسائية وبدعم من الأحزاب الوطنية آنذاك دخلت في الشأن العام، ولكن لم يتطور وضعها الخاص و الأسري منذ ذلك الحين، فهي تخضع لقانون العقوبات لعام ١٩٤٩ وقانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٣ وقانون الجنسية لعام ١٩٦٩، تلك القوانين المجحفة بحقهن والتي تعتبرها ناقصة الأهلية وخاضعة لولاية الذكور في العائلة ونصف مواطنة لناحية الحقوق، وحتى تلك المزايا المتعلقة بالمشاركة السياسية أو الاقتصادية (نسبة الـ١٢٪ مثلا في مجلس الشعب السوري) تبقى تجميلية وديكور فارغ المحتوى مع وجود التمييز القانوني والاجتماعي وقيامها بتحمل الأعباء داخل وخارج المنزل، فزادت الفجوة بين واقع المرأة السورية داخل أسرتها وفي حياتها الخاصة ومستوى تعليمها وعملها وزادت معاناتها ومشاكلها وأمراضها الجسدية والنفسية والعنف الممارس عليها بجميع أنواعه دونما أية حماية ومساعدة وأية برامج تلحظ تلك المعاناة فقط الأرقام التجميلية لعدد النساء هنا وهناك.

ونقدم لمحة تاريخية عن دور النساء السوريةت منذ مطلع القرن الماضي وصولا إلى وقتنا الحالي:

أولا: لمحة عن دور النساء في خدمة قضايا المجتمع حتى عام ١٩٦٧

لعبت المرأة السورية دورا كبيرا في تأسيس الجمعيات النسائية والصالونات الأدبية من مطلع القرن العشرين، وكانت بدايات التأسيس كجمعيات خيرية تقوم بأعمال الخير والإحسان وتهتم بقضايا تربوية وإصلاحية ومساعدة الفقراء، ثم انبثقت عن هذه الجمعيات فكرة المنتديات والصالونات الأدبية والثقافية والتي كانت لإلقاء المحاضرات وتبادل الآراء وظهور للمرأة من

تقوقعها وعزلتها ومخالطتها للرجال، والتعبير عن أفكارها وآرائها، ودلالة واضحة على مشاركة المرأة في النهضة الفكرية والأدبية، ووضعت اللبنة الأولى لطرح قضايا المرأة. وتطورت فكرة الصالونات والمنتديات إلى ظهور الجمعيات النسائية، وكانت تلك الجمعيات اللبنة الأولى في بناء النهضة النسائية. قامت السيدة نازك العابد بتأسيس أول جمعية نسائية عام ١٩١٦ (جمعية نور الفيحاء) في عام ١٩١٨ تأسست جمعية يقظة المرأة الشامية من قبل مجموعة من النساء الناشطات في الشأن العام. وعام ١٩٢٠ أسست مجموعة من النساء (النادي النسائي الأدبي) والذي كان من أهدافه النهوض بالمرأة العربية، ورفع وعيها العلمي والاجتماعي، وتزايد اهتمام المرأة السورية بالشأن العام، وكثرت المنتديات الفكرية والجمعيات الأهلية، وبرز انخراط النساء في الشؤون العامة للبلد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد بلغ عدد الجمعيات النسائية ما بين عامي ١٩٢٢- ١٩٦٥ أكثر من خمسين جمعية، ويمكن تصنيفها كما يلي:

١- الجمعيات الخيرية الثقافية.
٢- جمعيات الرعاية الصحية.
٣- جمعيات رعاية العجزة والمسنين.
٤- جمعيات رعاية الطفل والأسرة.
٥- جمعيات رعاية الجانحات.
٦- الجمعيات الفنية.
٧- الجمعيات الفكرية.
٨- الجمعيات ذات الطابع السياسي الاجتماعي والاقتصادي.

جمعيات نسائية للقضاء على أمية المرأة وزيادة تثقيفها:

ومن بين هذه الجمعيات:

(جمعية خريجات دور المعلمات) عام ١٩٢٨ لمحو أمية المرأة وتعليمها وتأهيلها مهنيا.

(جمعية دوحة الأدب) ١٩٢٨ بهدف تعليم الفتاة العربية وتنشئتها تنشئة

سليمة.

(جمعية الندوة الثقافية النسائية) ١٩٤٢ بهدف رفع وعي المرأة الثقافي والاجتماعي وتأسيس مكتبة للمطالعة.

(جمعية الرابطة الثقافية النسائية) ١٩٤٣ لرفع مستوى المرأة وتشجيع الصناعات الوطنية. (جمعية إرشاد الفتاة العربية) ١٩٥٥ بهدف محو الأمية لدى الفتيات.

(جمعية المرأة العربية)١٩٥٩ ولها فروع في جميع المحافظات السورية، ولها أهداف تعليمية وصحية وثقافية خاصة بالمرأة والأطفال.

جمعيات نسائية اهتمت بالقضايا الاقتصادية والإنسانية:

ومن بين هذه الجمعيات:

(جمعية النهضة النسائية) وكان من أهدافها تشجيع الصناعة الوطنية.

(جمعية نقطة الحليب) ١٩٢٢ التي تهتم بالأطفال والأمهات ومساعدة اللاجئين والفقراء.

(جمعية الهلال الأحمر النسائية) ١٩٤٢ التي تهتم بالأعمال الإنسانية في السلم والحرب وأوقات الكوارث، وإسعاف المرضى والجرحى من الجنود، وإنشاء المشافي والعيادات وتدريب المنتسبين على الإسعافات الأولية.

(جمعية الإسعاف الخيري العام) ١٩٤٥ من أهدافها مساعدة المنكوبين والجرحى وفتح مأوى للعجزة وتدريب السيدات على الإسعافات الأولية.

جمعيات نسائية تهتم بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والقانونية للمرأة:

لعبت الجمعيات النسائية والسيدات الأوائل، اللواتي نزلن في مظاهرات نسائية في الشوارع؛ حيث شاركن عام ١٩٢٩ بمظاهرة نسائية من أجل حق الانتخاب، وعام ١٩٤٢ نزلن إلى الشوارع سافرات للحجاب عن وجوههن، دورا

مهما في وصول المرأة السورية إلى حقوقها السياسية؛ حيث نالت المرأة في سورية حق الانتخاب والتصويت عام ١٩٤٩ وحق الترشيح عام ١٩٥٢.

(جمعية جامعة نساء العرب القوميات) ١٩٤٤ بهدف إيصال المرأة لحقوقها السياسية وتحقيق الأهداف القومية العربية.

(جمعية الاتحاد النسائي العربي) ١٩٤٤ بهدف إعطاء المرأة حقوقها السياسية، وإقامة علاقات مع الروابط والاتحادات النسائية العربية والمشاركة بالمؤتمرات للنهوض بأوضاع المرأة.

(رابطة النساء السوريات للطفولة والأمومة) ١٩٤٨ أول منظمة نسائية جماهيرية ديموقراطية ولها فروع في جميع المحافظات السورية، ضمت في صفوفها النساء من الطبقات الفقيرة والنساء العاملات والفلاحات والمثقفات وكل فئات النساء، وعملت في مجالات التمكين القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وتركزت أهدافها في تحقيق برنامجها المطلبي وأهدافها المتمثلة في رفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي والصحي ومساواة المرأة بالرجل في مختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية. وهي عضو في الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، وعضو مؤسس في محكمة النساء العربية لمناهضة العنف ضد المرأة.

(جمعية تنظيم الأسرة السورية) تدير الجمعية ١٨ عيادة تقدم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية منتشرة في جميع أنحاء سورية تقدم خدمات الصحة و خدمات تنظيم الأسرة. وخدمات المساعدة القانونية والنفسية للنساء وللعائلة بشكل مجاني؛ إما عبر الهاتف أو المشورة الفردية الخاصة أو ضمن مجموعة، وتعمل على توعية المجتمع على قضايا الصحة الإنجابية وخاصة من بين الشباب.

النساء يساهمن فى النضال الوطني ومقاومة الاستعمار:

لم يقتصر اهتمام المرأة السورية بالشأن العام وقضايا المجتمع فحسب بل ساهمت بصنع الاستقلال وفي حركة تحرير البلاد، وخاضت المعارك مع

الرجال في الريف والمدن، ولعبت دوراً مهماً في جميع الثورات السورية وكانت تهرب الأسلحة والوثائق والمؤن للثوار وتؤازر المناضلين في السجون، وتنقل لهم الرسائل وتقود المظاهرات منددة بالانتداب الفرنسي وتحفز الشعب ضد الاستعمار ويبرز في هذا المجال نساء رائدات منهن: **عادلة بيهم الجزائري، فاطمة محمصاني، والشهيدة رندة الملقبة بالفارس الملثم وسلمى قرقورة ونايفة خلف الجابر وعزيزة خيريك وفاطمة الرحال وخديجة مريود وأم عبدو التي شاركت في معارك مدينة دمشق التي وقفت فيها النساء إلى جانب الرجال، وهن يسعفن الجرحى ويقاتلن، وأم محمود التي شاركت في ثورة جبل العرب التي استشهدت فيها ٩٥ امرأة. حيث أسست ثريا الحافظ جمعية (رعاية الجندي)** وكانت من مؤسسي الجيش النسائي الذي حارب الاستعمار، و قادت ثريا الحافظ مظاهرة نسائية في دمشق عام ١٩٢٨ ضد النقاب ورفعت مائة امرأة عن وجوههن النقاب دفعة واحدة في تلك المظاهرة في الوقت الذي كان فيه الجنود الفرنسيون يعاقبون النساء إذا خرجن عن العادات التي فرضت على النساء المسلمات.

وزارت **ماري عجمي** (صاحبة مجلة العروس، التي صدرت عام ١٩١٠) السجون التي اعتقل فيها جمال باشا السفاح مئات السوريين، وقامت بمقابلته للتفاوض في سبيل منع تنفيذ حكم الإعدام بهم، ولعبت دوراً كبيراً في محاربة الاستعمار التركي والفرنسي.

وشاركت نازك العابد (١٨٧٨-١٩٥٩) في معركة ميسلون مع يوسف العظمة، وكانت أول سيدة تنال رتبة عسكرية (نقيب) وبرزت بين وفود الغاضبين ضد الاحتلال الفرنسي، وكانت الناطقة باسم المرأة السورية في المظاهرات. وقد ساهمت الكثيرات من النساء السوريةت في تحرير البلاد من الحكم العثماني وبعده الانتداب الفرنسي.

عام ١٩٢٠ قابلت مجموعة من النساء وعلى رأسهن السيدة **عادلة بيهم الجزائري** بعثة كراين التي جاءت إلى سورية لاستفتاء السوريين، وطالبت النساء استقلال البلاد ورفضت جميع أشكال الاحتلال من انتداب أو حماية أو وصاية.

ولعبت النساء عام ١٩٢٨ دورا كبيرا في مقاطعة الانتخابات التي قرر

المستعمر الفرنسي القيام بها في المجلس النيابي، وقمن بتنفيذ الإضرابات والمظاهرات لحث المواطنين على مقاطعة تلك الانتخابات.

ثانيا: العمل النسائي بعد تأسيس الاتحاد النسائي العام في سورية عام ١٩٦٧

في عام ١٩٦٧ تم توحيد الجمعيات النسائية في منظمة واحدة سميت (الاتحاد النسائي السوري) والذي منذ ذلك الوقت أخذ على عاتقه قضية تمكين المرأة السورية وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الثقافية ومشاركتها في الحياة السياسية وتمثيلها في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية؛ حيث جاء في مرسوم إحداث منظمة الاتحاد العام النسائي (رقم١٢١ تاريخ ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧) بأن يتولى هذا الاتحاد «رسم سياسة الجمعيات النسائية القائمة في القطر أو توجيه نشاطاتها وتطويرها بما يتفق مع أهدافه» المادة ٧٥، و «حل جميع الاتحادات النسائية القائمة» المادة ٧٦ «ومنع إنشاء جمعيات جديدة في القطر المادة (٧٧).

ومنذ ذلك الحين تم ضم الاتحادات النسائية والجمعيات إلى الاتحاد العام النسائي، ولكن بالمقابل بقيت بعض الجمعيات النسائية تمارس دورها في قضايا تمكين المرأة ولكن بنسبة ضئيلة جداً وهنا تجدر الإشارة إلى رابطة النساء السوريات للطفولة والأمومة التي تأسست عام ١٩٤٨، ولعبت دوراً كبيراً في تمكين المرأة السورية من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي استمرت نشاطاتها حتى يومنا هذا، كما استمرت بعض الجمعيات الأهلية التي تأسست قبل إنشاء منظمة الاتحاد العام النسائي في ممارسة دورها في تطوير أوضاع المرأة ولكن غلب عليها الطابع الخيري والثقافي والتعليمي مثل **(جمعية نقطة الحليب التي تأسست عام ١٩٢٢- جمعية الندوة الثقافية النسائية تأسست عام ١٩٤٢- جمعية المبرة النسائية تأسست عام ١٩٥٩، ولها فروع في جميع المحافظات السورية).**

ولعبت جمعية تنظيم الأسرة السورية والتي هي فرع من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة دوراً كبيراً في تحسين نوعية وكمية خدمات الصحة الإنجابية

وفي التمكين القانوني للمرأة في سورية وهي من الجمعيات التي تعتبر نموذجاً ناجحاً؛ حيث تدير الجمعية ١٨ عيادة تقدم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية منتشرة في جميع أنحاء سورية تقدم خدمات الصحة الإنجابية من:

– المشورة الصحية– الفحص الصحي– التحاليل الطبية– الصور الشعاعية– توزيع وسائل منع الحمل، استشارات العقم– رعاية الأمومة والطفولة– خدمات الكشف المبكر عن السرطان.

– تقديم خدمات تنظيم الأسرة وتلبية الاحتياجات غير الملباة للمرأة في المناطق الريفية البعيدة ضمن عشرين قرية في محافظة ريف دمشق والتجمعات العشوائية.

– وتعتبر جمعية تنظيم الأسرة من أهم الجمعيات الأهلية الفاعلة في سورية في مجال التوعية ونشر الثقافة الصحية والإرشاد الصحي، وتقوم بتوزيع نشرات التوعية. كما، وتنفذ جلسات توعية وتدريب ضمن الريف السوري للنساء والرجال حول قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ومن خلال مشروع تمكين الأسرة بالحقوق الإنجابية والقانونية في المناطق المهمشة وتجمعات النازحين لعام ٢٠٠٤ تم تأهيل فريق عمل متخصص (٣٢) لتقديم الإرشاد والنصيحة والتوعية الجماعية والفردية.

ثالثا: العمل النسائي في سورية بعد مؤتمر بيجين (المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ١٩٩٥ وحتى الآن:

وفي الأعوام الأخيرة، وبعد انعقاد مؤتمر بيجين ١٩٩٥، وانفتاح المناخ السياسي في سورية وعودة انخراط المواطن بالشأن العام، ظهرت جمعيات أهلية حديثة تهتم بقضايا المرأة وتمكينها ومنها: **جمعية الصندوق السورية لتنمية الريف– فردوس– عام ٢٠٠١، ومؤسسة مورد عام ٢٠٠٣– والجمعية الوطنية لتطوير دور المرأة عام ٢٠٠٤ –وجمعية المبادرة الاجتماعية عام ٢٠٠٥)** وهناك طلبات شهر لجمعيات نسائية مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولكنها تنتظر الترخيص والذي قد لا تحصل عليه ما لم يتغير قانون الجمعيات السوري وقانون تأسيس الاتحاد النسائي السوري رقم ١٢١ تاريخ

١٩٦٧/٨/٢٦ الذي دمج الجمعيات النسائية في منظمة واحدة سميت (الاتحاد النسائي السوري) والذي منذ ذلك الوقت أخذ على عاتقه قضية تمكين المرأة السورية، وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الثقافية ومشاركتها في الحياة السياسية وتمثيلها في المحافل الوطنية والإقليمية والدولية؛ حيث يتولى هذا الاتحاد "رسم سياسة الجمعيات النسائية القائمة في القطر أو توجيه نشاطاتها وتطويرها بما يتفق مع أهدافه" المادة ٧٥ و"حل جميع الاتحادات النسائية القائمة" المادة ٧٦ "ومنع إنشاء جمعيات جديدة في القطر المادة ٧٧.

ولكن الحركة المجتمعية الناشطة خلال السنوات الأخيرة لعبت دورا كبيرا في تركيز الاهتمام إلى قضايا المرأة، وتعددت الفعاليات التي قامت بها الجمعيات الأهلية بدون ترخيص والمجموعات النسائية وناشطات حقوق المرأة في سبيل زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وتعديل بعض المواد في القوانين السورية التمييزية(قانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات) وتوعية النساء بحقوقهن، إجراء الدراسات والبحوث الميدانية حول المشاكل والصعوبات التي تعاني منها النساء في سورية، وتقديم الخدمات المساندة للنساء والفتيات ضحايا العنف (قانونية، نفسية، صحية) وساهمت بعض تلك الجمعيات في اقتراح مشاريع القوانين إلى مجلس الشعب السوري لتعديل بعض القوانين التمييزية ضد النساء، وهنا نشير إلى مشروع تعديل قانون الجنسية الذي تم تقديمه من قبل رابطة النساء السوريات إلى مجلس الشعب السوري بتاريخ ٣٠/٣/ ٢٠٠٤ والذي وافق عليه المجلس وأحاله إلى الحكومة لبيان رأيها.

ونشطت مجموعات نسائية أهلية وجمعيات تعمل بدون ترخيص بشكل ملحوظ لخدمة قضايا المرأة وتمكينها واتخذ هذا النشاط طرقاً متعددة نشير إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

١- قيام بعض دور النشر بمؤتمرات وندوات ودراسات حول المرأة السورية. (دار الشموس) عام ٢٠٠٣ عقدت الملتقى الثقافي الثاني لها بعنوان "المرأة: صور ووقائع" وقدم دراسة ميدانية حول العنف ضد المرأة في سورية.وعام ٢٠٠٥

الملتقى الرابع للمرأة (الجمعيات والمنتديات النسائية في سورية خلال مائة عام) وقامت (دار إيتانا) بعقد مؤتمر بعنوان "المرأة والمجتمع" عام ٢٠٠٣، وتم إطلاق صفحة إلكترونية خاصة بالمرأة السورية باسم الثرى وعقدت أيتانا مؤتمر المرأة والتقاليد عام ٢٠٠٥ والذي ترافق بمعرض للتصوير الضوئي للنساء من جميع الطوائف يوثق لحالة حقوق المرأة السورية.

٢- افتتاح العديد من الصفحات الإلكترونية المتخصصة بقضايا المرأة، ومن أهمها (نساء سورية) التي أنشأت مرصدا لقضايا العنف الممارس ضد النساء، وقامت بتحرك كبير في سبيل مكافحة ما يسمى (بجرائم الشرف) من خلال تنظيم حملة وطنية في سبيل ذلك.

٣-إجراء الدراسات والأبحاث الخاصة بقضايا المرأة وحقوقها ونشرها من قبل ناشطات بحقوق المرأة وخاصة من المحاميات مثل (المحامية دعد موسى)

٤-تنفيذ دورات تدريبية حول النوع الاجتماعي. (وخاصة من قبل رابطة النساء السوريات).

٥-عقد الندوات وورش العمل المتعلقة بقضايا المرأة وحقوقها وبالاتفاقيات الدولية ذات الصلة وخاصة (سيداو) والعمل على رفع التحفظات الواردة عليها من قبل الحكومة السورية من قبل جميع الجمعيات والمجموعات والناشطات في قضايا المرأة.

٦- التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة من خلال رصد أشكال العنف ونشرها وتوعية المجتمع بمخاطره ومحاولة مساعدة النساء والفتيات ضحايا العنف بجميع أشكاله لناحية(المساعدة القانونية-النفسية الصحية - تأمين المأوى - التأهيل - تأمين عمل - الاهتمام بأطفال النساء المعنفات) ونشير هنا إلى الجهود الكبيرة التي تبذل من قبل دير راهبات الراعي الصالح بدمشق.

٧- توعية المرأة بحقوقها أخذ حيزاً واسعاً من نشاطات المنظمات النسائية، ولا يمكن إحصاء ورصد عدد الندوات وورش العمل التي تعقد سنوياً في جميع المدن السورية، وعلى مدار السنة في سبيل تحقيق هذه الغاية، ونشير

إلى المنظمات النسائية التي تقوم بهذا النشاط (الاتحاد العام النسائي- رابطة النساء السوريات- جمعية تنظيم الأسرة- دور النشر السورية- لجان سيدات الأعمال في غرف الصناعة والتجارة السورية- الصندوق السوري لتنمية الريف- مؤسسة مورد...).كما، ويتم توزيع نشرات دورية تحت سلسلة "اعرفي حقوقك" من قبل المنظمات النسائية. و يتم نشر المقالات في الصحف المحلية حول حقوق المرأة في القوانين السورية من قبل نشطاء المجتمع المدني والمعنيين بحقوق المرأة وأعضاء الجمعيات الأهلية والمجموعات النسائية والمحاميات والقاضيات والصحفيات.

٨-القيام باستبيانات للرأي حول تعديل القوانين التمييزية ضد المرأة، ونشير هنا إلى الاستبيان الذي تم تنفيذه من قبل جمعية المبادرة الاجتماعية.

٩-حملات جمع التواقيع من أجل تعديل القوانين المجحفة بحقوق النساء ورفع التحفظات السورية على اتفاقية سيداو (رابطة النساء السوريات- لجنة دعم قضايا المرأة- جمعية المبادرة الاجتماعية) نشير هنا إلى مشروع قانون قدم من جمعية المبادرة الاجتماعية عام ٢٠٠٣ متضمناً حملة تواقيع شملت ١٥ ألف توقيع في سبيل تعديل سن الحضانة - قدم المشروع إلى مجلس الشعب السوري ووافق على تعديل قانون الأحول الشخصية لناحية رفع سن الحضانة- وصدر القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٠٣ والذي قضى برفع سن الحضانة للغلام لحين إكماله الثالثة عشرة والبنت لحين إكمالها الخامسة عشرة.

ولكن يبقى العمل الأهلي فيما يخص تمكين المرأة في سورية بحاجة إلى مزيد من العمل والتنسيق، وتبقى الحاجة ملحة إلى تأسيس جمعيات جديدة، وإعطاء التراخيص للجمعيات التي تعمل بشكل فعلي مع النساء في القاعدة؛ لأن قضية تمكين المرأة تواجه تحديات ثقافية وقانونية واجتماعية بحاجة إلى عمل طويل وجهود حثيثة، وهذا الأمر بداية يتطلب تغيير قانون الاتحاد النسائي السوري ومنع احتكاره لقضايا النساء السوريات، وكذلك تغيير قانون الجمعيات السوري وأعطاء حرية تأسيس الجمعيات، ودعم حقوق النساء من قبل جمعيات حقوق الإنسان وجميع المجموعات المدنية الأخرى -التي وللأسف- لا تولي إلا اهتماماً سطحياً بسيطاً، وتبقى تلك الحقوق بعيدة عن

أجندتها. كما لا بد من العمل على بناء قدرات الجمعيات الأهلية والمجموعات النسائية الموجودة في سورية لناحية الدعم المالي والفني والتشبيك مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

اتجاهات الإسلام السياسي في سورية

عبد الرحمن الحاج
باحث سوري- مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان

يكثر الحديث في هذه الأيام عن الإسلام السياسي في سورية، والخوف من أن يأتي التغيير بالإسلاميين -الذين يوصمون عموماً بأنهم منافقون للديمقراطية- إلى سدة الحكم، وذلك مع ورود تقارير من دمشق بعناوين مثل: «بعث إسلامي في سورية»، « سورية: الحجاب يصعد»، و«التيارات الإسلامية تتقدم في سورية»، و«سورية تشهد صحوة دينية متزايدة»، و«المد الإسلامي المحافظ (الذي) ينتشر في سورية كانتشار النار في الهشيم»، و«الصحوة الإسلامية في سورية تثلج صدوراً وتلهب أخرى»!، «سورية لن تستطيع إغلاق الأبواب أمام رياح «الإسلاميين».. وتقارير أخرى تنبني على سالفتها تلك، وتثير تساؤلات تدق بها ناقوس الخطر، من قبيل: «من المستفيد من اليقظة الدينية في سورية؟»، «هل يصل الإخوان المسلمون إلى السلطة في سورية؟»، «هل باستطاعة سورية إبقاء المارد الإسلامي في القمقم؟»، لكن الشأن الإسلامي

الراهن في سورية – والذي يثير اهتمام وسائل الإعلام – أكثر تعقيداً مما يبدو في التقارير.

١- الإرث الإسلامي المفارق:

على الرغم من أن ظاهرة الإسلام السياسي قد دخلت مبكراً إلى الحياة السياسية في سورية، منذ ظهور الدولة الحديثة في ظل حكومة الانتداب الفرنسية منذ برلمان البرلمان السوري الأول عام ١٩١٩م، إلا أن لم سورية تشهد حركة أصولية سياسية عنيفة في تاريخها، باستثناء فترة «الأحداث»[٢٨] (١٩٧٦–١٩٨٢)، فكل حركات الإسلام السياسي كانت حتى ذلك الوقت تؤمن باللعبة الديمقراطية، ولا تتضمن أدبياتها (باستثناء حزب التحرير) أي حديث عن رفض الديمقراطية، أو انقلاباً عليها، بل لقد عكست هذه المرحلة بشكل واضح مدى التزام الإسلاميين باللعبة الديمقراطية، وذلك على الرغم من أن البناء الفكري الذي شكلوه، واستندوا إليه كان توفيقياً إلى حد كبير، وخصوصاً استعانتهم بالمفاهيم اليسارية، وتبيئتها في إطار المفاهيم الإسلامية الدينية، حتى لو أدت إلى تفريغها من مضمونها بالمرة[٢٩]، ولم تشكل برامجهم السياسية عموماً فروقاً واضحة عن برامج أي حزب علماني محافظ، باستثناء البصمة الدينية المحدودة التي تتجلى في مطلب أو اثنين، والتي لا تعدو أن تكون مجرد زينة في

---

[٢٨] شاع اسم «الأحداث» على الصدام المسلح الذي وقع بين المعارضة الإسلامية والسلطة في ذلك الوقت، وإطلاق الاسم بأل التعريف (ال) يشير إلى المخاوف التي تكتنف التصريح بتحديد ماهية ما حصل كانت خلف هذه التسمية، وعادة ما يؤرخ للبداية الفعلية لهذه الأحداث بـ«حادثة المدفعية» التي وقعت في ١٦ حزيران من عام ١٩٧٩م، والتي ذهب ضحيتها ٣٢ طالباً من طلاب من الضباط العلويين حسب المصادر الرسمية (انظر: صحيفة البعث، عدد ٢٤ حزيران ١٩٧٩).

[٢٩] ومن الأمثلة على ذلك أن الإخوان في الأربعينات والخمسينات استخدموا تعبيرات مثل: «الاشتراكية»، «الرجعية»، «الأرستقراطية الحاكمة»، «الإقطاعية»، و«الثورة»، واستخدامهم لمصطلح «العمال» في سياق سياسي (بالرغم من أن مبادئهم الفكرية ليست مبنية على هذا المفهوم كالشيوعية. (انظر: يوهانس رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية: من الأربعينات وحتى نهاية عهد الشيشكلي، ترجمة: محمد إبراهيم الأتاسي، دار رياض الريس، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ص٢٢٤–٢٤٠، ص٤٤١). وشكل الإخوان المسلمون في نهاية ١٩٤٩م بالاشتراك مع بعض الجمعيات والسياسيين المستقلين «الجبهة الاشتراكية الإسلامية»! وبقيت حتى حل البرلمان بعد سنتين عام ١٩٥١م.

إطار برنامج سياسي علماني صرف[٣٠].

أكثر من ذلك؛ فقد ساهم الإسلاميون - وبينهم «الإخوان المسلمون» - في أول صياغة علمانية للدستور السوري عام ١٩٥٠م، وكان البند الدستور المتضمن «الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي في التشريع» أول بند من هذا النوع في تاريخ الدساتير العربية، وهو يعني -فيما يعنيه- أن التشريع يستند إلى مصادر أخرى غير الإسلام، وهذه صيغة علمانية بدون أي شك.

إن تاريخ الإسلام السياسي في سورية لا يقتصر على التنظيمات والأحزاب السياسية الإسلامية؛ إذ لا تعبر هذه لوحدها عنه؛ فتاريخه (الإسلام السياسي) يمتد ليشمل كل الذين مارسوا العمل السياسي تحت مرجعية دينية إسلامية، ولو كانوا في أحزاب علمانية، بل إن البحث في هذا المنحى يكشف عن طبيعة الوعي الديني والسياسي في سورية في ذلك الوقت، والذي يعكس بقدر ما التوجهات النفسية والاجتماعية العامة للشعب السوري، والغريب أن الذين يؤرخون للإسلام السياسي في سورية مازالوا حتى اليوم يغفلون ذلك، أو لا يعيرونها كثير انتباه.

لقد شكلت ظاهرة الإسلاميين المستقلين أو الإسلاميين الذين لا ينتمون إلى أحزاب إسلامية جزءاً مهماً، وذا مغزى في خارطة التاريخ السياسي لسورية بعد الاستقلال[٣١]، والملفت للانتباه أن الإسلاميين لم يكن لديهم حساسية خاصة تجاه الأفكار والأيديولوجيات السياسية، فقد كان مثلاً «محمد كامل القصاب»

---

[٣٠] كمثال على ذلك، فإن برنامج الجبهة الإسلامية الاشتراكية الذين يتضمن ٢٤ بنداً يتعلق بالسياسة الخارجية والداخلية، لم يذكر سوى بندين: البند١٢ «حماية العقائد من الإلحاد، استلهام نظام الدولة وقوانينها من تشريعنا الإسلامي وإرثنا العربي»، والبند ٢١: «تأسيس «مؤسسة الزكاة لمكافحة الفقر. .إلخ». انظر: البرنامج في: رايسنر، الحركات الإسلامية في سورية، م. س، ص٤٥٧-٤٦٠، الملحق رقم ٣.

[٣١] عند تأسيس البرلمان السوري الأول سنة ١٩١٩م (الذي سمي المؤتمر السوري الأول) بعد الحرب العالمية الأولى وقبل الانتداب الفرنسي كان من أبرز أعضائه الشيخ عبد القادر الكيلاني عن حماة والشيخ عبد القادر الخطيب عن دمشق، والشيخ محمد المجتهد عن دمشق والشيخ سعيد مراد (داعية حقوق المرأة المعروف)، والشيخ محمد رشيد رضا (تلميذ الشيخ محمد عبده)، ومعهم عشرات السياسيين الإسلاميين من علماء الدين الإسلامي وغيرهم من الإسلاميين. وظاهرة الإسلاميين السياسيين المستقلين ظاهرة واضحة ومستمرة في تاريخ السياسة السورية، ففي عام ١٩٣٥م أصبح أحمد الصابوني (حلبي) وهو أحد أعضاء «جمعية الغراء» عضواً في البرلمان، ومن أعضائها أيضاً انضمّ ١٩٣٦م كل من «عارف التوأم»، و»وحيد الحكيم» (محامي) إلى الكتلة الوطنية، وفي عام ١٩٤٣م برز البرلمانيان الإسلاميان عبد الحميد الطباع، ومحمد سعيد صادق من الجمعية نفسها.

مؤسس «جمعية العلماء» عام ١٩٤٦م من رجالات القومية العربية المرموقين، الذي رشح نفسه للبرلمان في انتخابات عام ١٩٤٧م، وعلي الطنطاوي ومظهر العظمة اللذين ترشحا في انتخابات عام ١٩٥٤م ومنيا بالفشل، تتعمق هذه الملاحظة لدى تتبعنا لإسلاميين فقهاء كبارا في الخمسينات والستينات ينتمون إلى أحزاب علمانية ليبرالية محافظة مثل «حزب الشعب»، ويمارسون العمل السياسي تحت لوائها[٣٢].

هذا الإرث السياسي يكشف عن أنه لم تكن لدى الإسلاميين حساسية تجاه العلمانية السياسية، وإن كان لديهم حساسية لم تتوقف أبداً تجاه العلمانية العقدية الشمولية، التي تبنتها الأحزاب اليسارية، ثم القومية على وجه العموم، والانفتاح على العمل العام على أسس سياسية بحتة وليس على أسس دينية أصولية كان سمة العمل السياسي الإسلامي طوال الفترة التي سبقت انقلاب البعث.

وعلى الرغم من أن المجال السياسي في سورية كان دوماً غير مستقر؛ نظراً لكثرة الانقلابات العسكرية، إلا أن أحداً لا يستطيع أن يثبت تورط أي من الإسلاميين في الانقلابات العسكرية التي كان قاد معظمها على الغالب السياسيون اليساريون الثوريون بالتحالف مع كبار الضباط، مما يلقي مسئولية الانقلاب على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في سورية على اليسار الثوري بشكل كامل.

٢- الاستثناء الأصولي

خلفت السنوات السبع في الستينات أحقاداً بين الإسلاميين والبعثيين على وجه الخصوص، لسببين، أولهما الأحداث التي حصلت في عامي ١٩٦٤ (حماة)

---

(٣٢) مثل الفقيه الإسلامي الذائع الصيت الدكتور مصطفى الزرقا، والدكتور معروف الدواليبي، والدكتور محمد المبارك، والدكتور فوزي فيض الله، وكلهم فقهاء. وظاهرة الإسلاميين السياسيين المستقلين ظاهرة واضحة ومستمرة في تاريخ السياسة السورية، ففي عام ١٩٣٥م أصبح أحمد الصابوني (حلبي) وهو أحد أعضاء «جمعية الغراء» عضواً في البرلمان، ومن أعضائها أيضاً انضمّ ١٩٣٦م كل من «عارف التوأم»، و«وحيد الحكيم» (محام) إلى الكتلة الوطنية، وفي عام ١٩٤٣م برز البرلمانيان الإسلاميان عبد الحميد الطباع، ومحمد سعيد صادق من الجمعية نفسها.

و١٩٦٦م (دمشق)، وثانيهما السياسات التي انتهجها الضباط البعثيون الانقلابيون في احتكار السلطة وتعزيز طائفية الجيش والنظام، ولأن الإخوان هم التنظيم الإسلامي الوحيد الذي بقي فعلياً على الأرض فقد بدأ نفوذه يتعاظم ويمتد، مستفيداً بشكل أو آخر من هذه الحالة، حتى كاد يصبح في النهاية المعبر «الوحيد» عن الإسلام السُّني.

كان «أيلول الأسود» ١٩٧٠م قد أدى إلى تفكك «الطليعة المقاتلة لحزب الله» التي أسسها الشيخ مروان حديد بعد نكسة ١٩٦٧م لقتال الإسرائيليين، فانتقل أعضاؤها إلى سورية، وحاولوا فتح جبهة الجولان، فمنعتهم السلطات من ذلك. وعندما حصلت أزمة الدستور عام ١٩٧٣م حاول الشيخ حديد الاتصال بالعلماء في أنحاء سورية وتأليبهم على النظام، عام ١٩٧٦م ألقي القبض على الشيخ مروان حديد، وتوفي تحت التعذيب والإضراب عن الطعام، فكان أول «شهيد» للطليعة سيكون ملهماً ولا شك لعنف تنظيم «الطليعة المقاتلة» فيما بعد.

كان بعض كثير من شبان الإخوان قد انتسبوا إلى التنظيم السري (الطليعة المقاتلة)، الأمر الذي عنى فعلياً اعتبار «تنظيم الطليعة» جزءاً من «جماعة الإخوان»، وقد أدت الحوارات والوساطات مع حافظ الأسد إلى إعلان الأسد التمييز بين جناح عنيف، وآخر سلمي في جماعة الإخوان المسلمين، ففي في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٨٠ وجه حافظ الأسد حديثاً إلى الشعب السوري في إذاعة دمشق قائلاً: «الإخوان المسلمون في سورية ليسوا جميعاً مع القتلة»، لكن في ٨ حزيران/يوليو ١٩٨٠ استصدر القانون ٤٩، الذي يجعل عقوبة الانتماء إلى الإخوان والاشتراك معهم أو الترويج لآرائهم جريمة عقوبتها الإعدام.

تحول خطاب الإخوان المسلمين منذ أواسط السبعينات باتجاه خطاب جهادي – قد وفّر وسطاً ملائماً لانتقال الإسلاميين الشباب عموماً باتجاه خطاب العنف، توج بتأسيس «الجبهة الإسلامية لإنقاذ سورية» في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٠م، بعد الصدام المسلح مع النظام، وعندما أصدرت الجبهة بيان «الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها»[٣٣] في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠م، قد عكس بيانها المحتوى الطائفي السياسي لتلك الحقبة، وكان

[٣٣] وقعه كل من: سعيد حوى، وعلي صدر الدين البيانوني (المراقب العام الحالي للإخوان) وعدنان سعد الدين.

البيان بمنزلة الختم الأصولي النهائي الذي طبع جماعة الإخوان المسلمين منذ ذلك الوقت بالأصولية.

أحداث دامية كثيرة حصلت في عام ١٩٨٠-١٩٨٢م، ومنذ ذلك الوقت اعتقل عشرات الآلاف، وتمَّ قتل وتصفية الآلاف منهم بشكل منظم في السجون[٣٤]، وبقيت مجزرتا تدمر (٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٠م) وحماة (٢-٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٢م) - اللتان ذهب ضحيتهما بضع عشرات من الألوف أكبر الأثر في حياة السوريين؛ فقد طال تأثير هذه الفظاعات مئات الألوف من الأسر، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم حرص النظام على تذكير الشعب بتلك الأحداث بطرق شتى؛ فقد حرم طوال أكثر من ربع قرن - ولا يزال يفعل ذلك إلى الآن - أبناء المسجونين والمفقودين والمنفيين وأقربائهم (حتى الدرجة الثالثة) من أغلب حقوقهم المدنية.

أما تنظيم الطليعة المقاتلة -بعد أن لم يبق من وجوده إلا بضعة شبان مبعثرين في العراق وأوربا- فقد استهوته الجهادية الأفغانية ضد الروس، خصوصاً أن بعض «مجاهدي» تنظيم «الطليعة المقاتلة لحزب الله» --من أمثال الشيخ عبد الله عزام- اتجه من الجهاد الفلسطيني إلى جهاد الروس في أفغانستان، وأدى ذلك إلى طلاق بائن بين بقايا تنظيم «الطليعة المقاتلة» و«الإخوان المسلمين»، خصوصاً أن الإخوان حمَّلوه مسئولية توريطهم في «الأحداث» برمتها.

ولم يعد للإخوان وجود في الداخل إلا على شكل ذكرى مريرة ودامية تثير الأسى والحسرة، ونتيجة للدعاية الإعلامية المكثفة التي قام بها النظام، وبالتضافر مع الخيبة التي حصدها السوريون مع القتل والسجن والتنكيل فقد أصبح اللوم على الإخوان وتحميلهم مسئولية ما حدث أمراً شائعاً.

٣- وراثة سورية: المشهد الإسلامي اليوم

لم تحدث تغييرات جدية في الظاهرة الإسلامية السياسية حتى بدأ «ربيع

(٣٤) حسب العديد من المعارضين والحقوقيين الناشطين في مجال حقوق الإنسان، مثل المحامي هيثم المالح والدكتور هيثم مناع، وحتى الآن لا يوجد إحصاء دقيق للمفقودين في السجون السورية.

دمشق» فعلياً على وقع «حركة المثقفين» نهاية عام ٢٠٠٠م، ولم تضم قائمة النشطاء في المنتديات السياسية أحداً من ذوي التوجه الإسلامي إلا ناشطاً أو اثنين على الأكثر، خصوصاً في «منتدى الحوار الوطني» الذي أسسه النائب البرلماني «رياض سيف» نفسه، وذلك يعني أن مؤشرات الحراك السياسي الجديد فيما سُمِي بـ«ربيع دمشق» كشفت عن مدى تحفظ الإسلاميين لأي مشاركة سياسية علنية، ومدى تأثير مخاوف أحداث الثمانينات حتى بعد عشرين عاماً على انقضائها! ومع ذلك أطلقت تصريحات صحفية من قبل مسئولين أمنيين كبارٍ تحذر من الإسلاميين الذين تسربوا إلى المنتديات، والذين ينتظرون لحظة ينقضُّون فيها على النظام!.

في هذه الأثناء كان الإخوان المسلمون في الخارج ينظرون بترقب إلى الحراك السياسي في ربيع دمشق، وعزم الإخوان -بعد ربيع دمشق- على التحرك مع المعارضة الخارجية؛ فجمعوا معظم التيارات المختلفة في الخارج وبعض نشطاء الداخل على «ميثاق الشرف الوطني» للعمل السياسي وذلك في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢م، ركز الميثاق على عدم رفض التدخل الخارجي العسكري في البلاد، وذلك في سياق الحملة الأمريكية على سورية، وفي سياق الإعداد الأمريكي لاحتلال العراق أيضاً.

ثم شكل احتلال العراق نقطة فاصلة في حياة النظام، حيث تطوع كثير من السوريين للقتال ضد الغزاة، ولم يكن أكثرهم من الإسلاميين بقدر ما كانوا من العمال والمهنيين وصغار الكسبة المحافظين دينياً واجتماعياً، الذين يقدمهم الحماس وقوداً للحروب، ولا شك أن بعض السوريين تشجع لدعم المقاومة العراقية، وهؤلاء ظلوا تحت متابعة أمنية شديدة، أما العائدون من العراق فقد تعرضوا لمساءلة أمنية، و زجَّ بقسم منهم في السجن.

في ذلك الوقت بدأ يدخل إلى المجال السياسي أسماء جديدة كثيرة، ضمَّت -فيما ضمَّت- بعض الإسلاميين المستقلين، منهم الشيخ الكردي «معشوق الخزنوي»، خطف من دمشق وقتل فى ظروف غامضة في شهر بعد فترة وجيزة من اندلاع حوادث الشغب في القامشلي (١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤م) التي راح ضحيتها عشرات من المواطنين السوريين معظمهم من الأكراد، وقد حلت معظم

أوساط المعارضة (في الداخل والخارج) حادثة مقتل الأكراد بأنها فتح لطرفي كماشة يخشى النظام انعقادها، أحد طرفيها الأكراد، والثاني الإخوان المسلمون الذين أصدروا وثيقة تحدد موقفهم الوطني الإيجابي من «القضية الكردية» في سورية إثر اجتماع الشيخ معشوق الخزنوي بالمراقب العام في إحدى الدول الأوربية مطلع العام ٢٠٠٥م.

وأبرزت الأحداث بعد ذلك انضمام بعض الإسلاميين في «لجان إحياء المجتمع المدني» التي أخذت بالتوسُّع، فقد اعتقل الناشط السياسي الإسلامي «رياض ضرار» بعد عودته من مدينة القامشلي لتهدئة الأجواء، ونزع فتيل الغضب الكردي تجاه مواطنيهم العرب؛ بسبب حادثة مقتل الشيخ الخزنوي.

لقد استقر مشهد الإسلام السياسي في سورية اليوم على:

١. جماعة الإخوان المسلمين، وليس لهم أي وجود فعلي في سورية منذ أحداث الثمانينات، وتعتقد الجماعة –ويشترك النظام معها في ذلك– أنهم الممثلون «الوحيدون» عن السنة الذين يمثلون الأكثرية الساحقة للشعب السوري (٧٨–٨٢٪)، وكان الإخوان المسلمون قد أعلنوا برنامجهم السياسي الجديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤م، وفيه أجروا تحولات –عدها الكثيرون «جذرية»– في رؤيتهم السياسية منذ خطابهم الجهادي في السبعينات، فقد بنوا برنامجهم على مبدأ التجديد والإصلاح الديني، وتقدموا خطوات واسعة عندما أعلنوا في برنامجهم أنهم لا يريدون «دولة دينية»، بل «دولة مدنية» حديثة على أساس التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية، ولم يكن الإخوان قد فعلوا شيئاً جديداً في الواقع؛ فقد عادوا إلى أصولهم السياسية الديمقراطية التي مارسوا على أساسها العمل السياسي حتى ثورة البعث في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣م[٣٥].

---

(٣٥) نوه المثقفون السوريون وعموم المعارضة الداخلية بهذا التحول الجديد، انظر مثلاً: فايز سارة، تحولات «الإخوان المسلمين»، صحيفة الحياة، ٢٠٠٦/٣/١٣م، حيث يرى «سارة»:
أن الإخوان السوريين «أجروا تحولات جوهرية في منظومتهم السياسية استمرت سنوات، نقلوا فيها الجماعة من موروث أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، عندما كانت تنظيماً سرياً يخوض صراعاً مسلحاً ضد النظام باتجاه الانخراط في عمل سياسي علني وسلمي يعترف بالجماعات الأخرى ويشاركهم في الحياة السياسية في إطار ديموقراطي. ومضت جماعة «الإخوان» السورية عملياً نحو تصفية آثار تلك المرحلة من تاريخ العنف السوري، لكن من دون استجابات من النظام الحاكم، وأكملت مسارها بالتوافق مع جماعات المعارضة السورية الأخرى في إطار ما صار معروفاً بـ«إعلان دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي»».

وورقتهم التي قدموها لمنتدى الأتاسي الذي خصص جلسة لحوار الإصلاح يؤكد عودتهم هذه؛ إذ أرجعوا تصورهم إلى اقتراح المراقب العام الأول للجماعة الدكتور مصطفى السباعي الذي قدمه للجنة الدستور عام ١٩٥٠م.

ومع ذلك فقد تبدد أملهم بالعودة والمصالحة بعد أن أذيع بأن المؤتمر القطري لحزب البعث الذي عقد في أيار ٢٠٠٥م وضع خطوطاً حمراً فيما يتعلق بعودتهم أو التعامل معهم، في الوقت الذي كانت فيه الدعوات تتصاعد من قبل فُرقاء المعارضة لإلغاء القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠م وكانت هناك إشارات إيجابية من قبل المسئولين في هذا الاتجاه.

أما تنظيم «الطليعة المقاتلة» نفسه فلم يبق من هذا التنظيم سوى أفراد[٣٦] اندمج معظمهم -على ما يبدو- مع تنظيم «القاعدة»، ولم يعد لهذا التنظيم السوري أي وجود، وأصبح مجرد ذكرى أليمة.

٢. الإسلاميون المستقلون، وهم لا يزالون أفراداً قلائل جداً نسبة إلى المنخرطين في النشاط السياسي للمعارضة السورية في الداخل، معظمهم مثقفون إصلاحيون، أقرب إلى الليبراليين منهم إلى الإسلاميين، ويستهويهم بشدة نموذج «العدالة والتنمية» الناجح في تركيا.

٣. تجمعات سلفية جهادية صغيرة[٣٧] لا رابط تنظيمياً بينها، نشأت بعد حرب الخليج الثانية، ولم تتطور كثيراً بعد تغير وضعها عقب احتلال العراق، خصوصاً بعدما أصبحت جسر المدد للمقاومة العراقية وربما التنظيم الإرهابي للزرقاوي ذاته؛ فقد كانت تقتصر على أدبيات القاعدة والمجاهدين الأفغان العرب، أما الآن فربما هي تعمل معهم مباشرة، ولكنها لم تغير في استراتيجيتها

---

(٣٦) برز منهم أسماء منظرين للقاعدة مثل «أبو مصعب السوري» (يعتقد أنه مسئول عن تفجيرات لندن) و«مصطفى حليمة الطرطوسي» و«محمد حيدر الزمّار» (ألماني الجنسية، وقد اختطف من المغرب عام ٢٠٠٢م، ويعتقد أنه كان مُجنِّد خلية القاعدة في هامبورج والتي كانت قد لعبت الدور الرئيس في تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م).

(٣٧) حسب تقارير المنظمات الحقوقية السورية فقد نسبت تهمة الانتماء لـ«تنظيم القاعدة» لبضعة أشخاص من السوريين لا يتجاوز عددهم (١٢)، كما نسبت تهمة «التكفير والهجرة إلى «مجموعة الزبداني» (٢٤ شخصاً)، واعتقل مئات من «السلفيين» منذ عام ١٩٩٦م بحملات اعتقال احترازية، لكن لم يثبت أي بينهم أي رابط تنظيمي على الإطلاق.

تجاه النظام، فآثار أحداث الثمانينيات باقية في الشعب السوري، ومتجذِّرة إلى حد العقدة، ربما – وإذا كان بعض أفراد هذه المجموعات السلفية الجهادية قد تحرر من الخوف، فإن الشعب السوري برمته مازال خائفاً ترتجف ساقاه منذ ربع قرن.

٤. بقايا «حزب التحرير»، الذي كان معظم الناس حتى اعتقالات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩م لا يعرفون بوجود حزب إسلامي بهذا الاسم في سورية، وقد تعرض لضربة جديدة من خلال اعتقالات قامت بها السلطات في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٤م، وهو لا يزال إلى اليوم مؤمناً بإعادة دولة الخلافة الإسلامية إلى الوجود حتى يعود «الحكم بما أنزل الله» ولا يؤمن «بالجهاد» مرحلياً، وبالرغم من أن بنيته التنظيمية تقوضت منذ ١٩٩٩م، إلا أن وجوده لا يزال قائماً، وإن كان تحت النظر، فمن المعروف أن عناصر حزب التحرير وكوادره معظمها مكشوفة للسلطات منذ وقت بعيد، وهو عموماً حزب نخبوي حامله الاجتماعي ليس له صفة شعبية (يضم في صفوفه – غالباً – نخبة متعلمة من الأطباء والمهندسين والمدرسين وفق ما تشير إليه القوائم الخاصة بأسماء معتقليه)، ويُستبعد أن يلعب دوراً خطراً أو مهماً في الحياة السياسية السورية في المرحلة المقبلة، خصوصاً وأن بينه وبين «الإخوان المسلمين» خصومة فكرية عميقة.

٥. إسلاميو اللاعنف: ربما لم يشهد الفكر الإسلامي حتى تاريخه حركة إسلامية تعتبر العنف أياً كان – حتى لو دفاعاً عن النفس – غير مشروع، لكن هذا بالضبط ما قام به المفكر الإسلامي السوري «جودت سعيد»، الذي عمل منذ مطلع الثمانينات على نشر فلسفته الإسلامية عن اللاعنف مبقياً على مسافة كبيرة من النظام الذي مارس العنف، استطاع أن يشكل تياراً صغيراً في مطلع التسعينات، لكنه ما لبث أن انحسر هذا التيار منذ ١٩٩٥م تحت تأثير الأحداث المحيطة التي تدفع باتجاه العنف بقوة، وعلى الرغم من أن تأثيراته السياسية محدودة إلا أن لهذا التيار تأثيراً واضحاً في دمشق، خصوصاً في الأوساط النسائية خصوصاً عبر تلميذته النشطة الكاتبة المحترمة «حنان اللحام»، وقضية «معتقلي داريا» (٢٤ معتقل) (٢٠٠٣–٢٠٠٥م) الذين كانوا منشدِّين

لأفكاره، شاهد على تأثير هذا التيار، لكن ما يجب التأكيد عليه أن هذا التيار ليس حركة سياسية منظمة بقدر ما هي توجه فكري سياسي عام.

٦. القيادات والرموز الدينية الطَّامحة، ومعظمها تمارس أساساً دوراً اجتماعياً وإرشادياً دينياً بحتاً، غير أنها مع ذلك تجد إلهامها في مرجعية «هيئة علماء السنة» في العراق، ولديها الرغبة الشديدة في تقليد دورها واستنساخها سورية، ولكن دون أي رغبة في تصادم طائفي أو ما شابه، بل إن المشهد العراقي الدامي والحرب «شبه الأهلية» المشتعلة تثير مخاوفهم بشدة، وهي مخاوف سارية -بطبيعة الحال- في عموم الشعب السوري، خصوصاً في ظل حديث عن توازن طائفي استراتيجي لتأمين المصالح الأمريكية بخلق «محور سني» يخترق «الهلال الشيعي».

لقد حقق إعلان دمشق الذي صدر في (أيلول ٢٠٠٥م) قفزة نوعية في عمل المعارضة السورية، فقد انتقلت مطالب المعارضة صراحة من «إصلاح النظام» إلى «تغييره»، ولأول مرة تتحالف معظم المعارضة السورية في الداخل والخارج في عمل سياسي مشترك يضم - ولأول مرة - شخصيات إسلامية مستقلة (جودت سعيد)، وجماعة الإخوان المسلمين السورية، وشخصيات ليبرالية مثل «رياض سيف» محايدة أيديولوجياً، ولا شك أن إعلان دمشق اكتسب بذلك أهمية فائقة.

ثمة محاولة يائسة الآن لاستغلال الخوف الغربي من «الإرهاب» الإسلامي لوضع الإسلاميين دريئة يُحتمي بها من مخاوف الرغبة الأمريكية بتغيير النظام، فهناك قضيتان تثارا أن إجمالاً لتحقيق هذا الغرض:

الأولى: لفت الانتباه إعلامياً إلى مظاهر التدُّين في المجتمع السوري، في نوع من المطابقة المعتادة التي تعامل معها النظام بين الإسلام السياسي والمتدينين منذ «الأحداث».

والثانية: الإعلان عن عمليات تعقب ومصادمات مسلحة مع خلايا أصولية، كان يشير إليها الإعلام بعد حادثة اغتيال الحريري بلاحقة «تنظيم جند الشام».

وفيما يتعلق بموضوع مظاهر التدين فإن مظاهر التدين المذكورة تقرأ عادة بطريقة سطحية للغاية، فمن جهة هناك نوع من «الراحة» في حرية التعبير الفردي تتزايد منذ ربيع دمشق، ومن الطبيعي والحال هذه أن يظهر المكبوت الديني الذي كان يمارس في الخفاء، ثم إن تزايد دور العبادة أمر طبيعي متعلق بالزيادة السكانية، وتراجع الشعارات الأيديولوجية الموجودة في الطرقات والتي كانت تعسكر المجتمع لا يعود إلى التدين بل إلى انحسار أيديولوجيا الدولة ذاتها، والطريف أن معظم التحليلات أقرب ما تكون إلى تحليلات»استشراقية»، فالأشخاص الذين تستطلع آراءهم في التقارير عادة ما يكون لديهم موقف متشدد تجاه الإسلاميين، وإن لم يكن تجاه الإسلام نفسه كدين!.

ثم إن ذلك كله يتعلق بأجيال بدأت الآن في سن الكهولة والشيخوخة وما بعدها! أما ما هو مقابل ذلك فهي الشريحة الكبرى من السوريين وهم شباب في السن الجامعية وما دونها، وهؤلاء كما يبدون في الواقع أحد مفرزات «الحداثة»، وهم عموماً غير مهتمين بالمجال السياسي أو الثقافي، معنيون بالوصول إلى أقصى حدٍّ من التغرُّب في السلوكات اليومية، وصولاً إلى العلاقات الجسدية، ولكنهم في الوقت نفسه مؤمنون بالإسلام إيماناً باهتاً لا يخضر إلى بصورة وجودية في الدفاع عن الهوية، ولكنهم يدافعون بحرارة وقلة خبرة أمام ملحد مصادف، وهم يعيشون التناقض بين سلوكهم بأقل حد من الارتباك، و»في صدر كل منهم يعيش قلبان: الحداثة والدين.

ومن الواضح أن النظام يسعى الآن ومع إحساسه بالخوف من التغيير إلى إبراز مظاهر التدين على الإعلام، ويشجع على إعلان فعاليات دينية كان آخرها السماح بإقامة «**الحفل التكريمي الأول لكبار القرّاء في بلاد الشام**» (١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦م)، وقد ملأت إعلاناته شوارع دمشق، وفسح المجال للشيوخ أن يلقوا محاضرات على الجيش السوري «العقائدي»، الذي كان البعث قد احتكره لعقيدته (٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦م) لتعزيز العقيدة الإسلامية في الجيش استعداداً لاحتمالات المستقبل، ورفع الحظر عن الدروس الدينية في المساجد.

أما ما يتعلق بالجماعات السلفية الجهادية المسلحة، التي يعُلن عنها فإن الشكوك الكثيرة المحيطة بها جعلت عموم السوريين لا يصدقونها، ولم يأخذها

الإعلام الغربي نفسه على محمل الجد[٣٨].

أخيراً:

إن الإرث السياسي الإسلامي الديمقراطي في سورية هو المسار الأصيل، وخيار العنف الأصولي كان عارضاً، فتاريخ الظاهرة في سورية يثبت أصالتها، والخطر الإسلامي المسلح غير وارد في سورية بالمرة، لقد فاز الإسلاميون الشيعة في العراق في أول انتخابات جرت بعد الاحتلال، أصبحت العراق بين حكومة إسلامية (شيعية)، ومعارضة إسلامية سنية، ومقاومة إسلامية (سنية وبعثيَّة)! والكل يقيم النظام معه علاقات، بدأت سورية تحاط بالإسلاميين «الرسميين»، بعد أن كانت علاقاتها مختصرة بإسلاميين معارضين، فقد كان حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية قد أصبح في سدة الحكم في تركيا، و«حزب الله» أصبح قوة كبيرة في لبنان بعد إنجازه التاريخي بدحر الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠م، فإذا قدِّر للنظام الخروج من أزمة «اغتيال الحريري» وتحقيقاتها فإنه «الطوق الإسلامي» من حوله الذي اكتمل أخيراً بفوز حماس بالسلطة لن يترك له المجال طويلاً دون أن يحدث تغييراً جذرياً وإيجابياً في علاقته بالإسلاميين.

---

[٣٨] انظر تقرير الصحفي إبراهيم حميدي، التيارات الإسلامية تتقدم في سورية، الحياة، ٤-٥/١/٢٠٠٦م.

تجربتي الشخصية
كمرشح لمجلس الشعب السوري عام ٢٠٠٣

بسام إسحق

ناشط في لجان إحياء المجتمع المدني في سورية

تجري الانتخابات النيابية لمجلس الشعب في سورية دوريا كل أربع سنوات، وكانت انتخابات عام ٢٠٠٣ هي الأولى في عهد الرئيس بشار الأسد الذي تبوأ سدة الرئاسة في سورية بعد وفاة والده الرئيس الراحل حافظ الأسد عام ٢٠٠٠ على خلفية استفتاء شعبي. ألقى الرئيس السوري المنتخب وقتها خطاب القسم في مجلس الشعب السوري وأطلق رؤية أصلاحية تحت شعار مسيرة التطوير والتحديث. و كان للخطاب أثر كبير في نفوس السوريين المتطلعين للتغير والإصلاح وبعث لدى المواطنين و خاصة الشباب منهم الآمال بإصلاح اقتصادي و سياسي يشبع تطلعاتهم إلى ازدهار اقتصادي و مساحة أوسع من الحرية و الديمقراطية في مواجهة نظام سياسي يسوده حزب البعث الحاكم و مجموعة من أربعة أحزاب سياسية موالية له انضم إليها حزب خامس مؤخراً

في عام ٢٠٠٥ ويدعى الجبهة الوطنية التقدمية.

سوف أناقش تجربتي الشخصية في الترشيح إلى مجلس الشعب السوري عام ٢٠٠٣ عن محافظة الحسكة السورية.

تجربتي الشخصية:

رغم أنني نشئت في بيئة سياسية و منزل سياسي معروف في محافظة الحسكة فإنني لم أفكر في ترشيح نفسي لمجلس الشعب؛ وذلك لما سمعته عن طبيعة الانتخابات و عن جدوى المشاركة في المجلس. إلا أن بعض الأقارب والأصدقاء استطاعوا إقناعي بخوض الانتخابات للدور التشريعي الثامن عام ٢٠٠٣ في ضوء تنامي الأمل بوعود الرئيس الشاب الجديد المثقف في الغرب، وأنه صاحب رؤية إصلاحية يجب أن تدعم بوجوه شابة جديدة تستطيع أن تتعاون معه وتتفهم رؤيته الإصلاحية. وربما ما اعتقده أصدقائي صحيحاً لكن لم يظهر على أرض الواقع السياسي قبل الانتخابات ما يوحي بأن تغيراً حقيقاً سيجري، و بالفعل قدمت طلب ترشيحي في أوائل عام ٢٠٠٣ لأكتشف سريعاً بأن علي أن أكيف مثاليتي السياسية مع الواقع قدر الإمكان بدون أن أتخلى عن مبادئي و قيمي التي نشأت عليها. وقد أثبتت تجربتي الأولى صعوبة تحقيق ذلك. ففي البداية لاحقني من يدعي أنهم سماسرة المسئولين القادرين على ضمان نجاحي وبعد أن رفضت خدماتهم جاءني آخرون عارضين أصواتهم و أصوات معارفهم أو أقربائهم بثمن، وبعد أن رفضت عروضهم أيضاً، وجدت نفسي أمام تحديين أساسيين لتحقيق النجاح. التحدي الأول هو إقناع الناخبين على التصويت لي بسبب رؤيتي لمشاكلهم ومصداقيتي الشخصية لخدمتهم ولتحقيق مصالحهم وهو تحدٍ مشروع. أما التحدي الثاني فهو إقناع السلطة بعدم اعتراض طريقي في حال النجاح. لكن عوامل كثيرة وقفت في طريقي للنجاح.

أولاً، تركيبة قائمة الحزب والجبهة. ثانيا، ضعف الإمكانيات عند المرشح المستقل لحماية مصداقية عملية الاقتراع. ثالثاً فساد بعض العاملين في الجهاز الحكومي المشرف على الانتخابات. رابعاً، تدخل بعض المسئولين المحليين في

عملية الاقتراع. خامساً دعم الحزب الحاكم لبعض المرشحين المستقلين. سادساً، شيوع أساليب الغش لدى بعض المرشحين المستقلين وغياب آلية لكشفها او منعها. سابعاً، عدم النظر أو أخذ الاعتبار بطعون المرشحين المستقلين لنتائج الانتخابات.

أولاً: تركيبة قائمة الحزب و الجبهة

يتنافس المرشحون في محافظة الحسكة على أربعة عشر مقعداً نيابياً، ستة منها للمستقلين ولكن جرت العادة أن تضم قائمة الحزب الحاكم وجبهته الموالية عشرة أسماء على الأقل مضمون فوزها. و تأخذ قائمة الحزب والجبهة بعين الاعتبار تمثيل جميع الشرائح الاجتماعية في المحافظة بنسب قريبة من الواقع. و بالتالي إذا تم تمثيل إحدى هذه الشرائح بنسبة كاملة في القائمة الحزبية يفهم من ذلك أن أي مرشح مستقل ينتمي إلى تلك الشريحة يفقد أي أمل في النجاح لاعتبارين، أولهما، لان الناخبين قد ينفرون من التصويت لمرشح تم تمثيل شريحته بشكل وافٍ في قائمة الجبهة. وثانيهما، لأن الحزب الحاكم وإمكانياته سوف تسخر لدعم مرشحين مقبولين من طرفها ينتمون إلى شرائح لم يتم تمثيلها بشكل وافٍ في قائمة الجبهة.

ثانياً: ضعف الإمكانيات عند المرشح المستقل لحماية مصداقية عملية الاقتراع

بعد الانتهاء من عملية الاقتراع في الانتخابات توجهت إلى مبنى المحافظة حيث كانت تجري عملية فرز الأصوات لأشارك في مراقبة عملية الفرز، كما يضمن هذا الحق للمرشحين قانون الانتخابات، ولكني منعت من قبل الشرطة من الدخول. أبديت احتجاجي للشرطة التي منعتني من الدخول مبيناً لهم حقي القانوني بالدخول فأجابوني بأنهم ينفذون أوامر المحافظ مما اضطرني إلى الانسحاب. فحسب قانون الطوارئ تعتبر أوامر المحافظ فوق أي قانون آخر بما فيه قانون الانتخابات. وقد تفاجأت لاحقاً من كثرة الكلام واللغط بعد الانتخابات عن عمليات تزوير. وللأسف وبسبب إبعادي عن عملية الفرز وعدم

قبول المحافظ، سليم كبول، تزويدي بنتائج الاقتراع حسب فرز الأصوات في كل المراكز الانتخابية وجدت نفسي غير قادر على الجزم بأنه قد حصل تزوير أو على الجزم بأنه لم يحصل تزوير، ولكن منعي من دخول قاعة فرز الأصوات هو مدلول على وجود خلل في عملية الفرز. بالإضافة إلى أنني وزملائي من المرشحين المستقلين لم نستطع أن نوفر مندوبين لنا في كل المراكز الانتخابية البالغة وقتها ٨٥٤ مركزاً في حين يوجد مندوبون عن الحزب الحاكم و جبهته بكل المراكز، وتدار المراكز الانتخابية من قبل موظفين لدى الدولة ينتمون للحزب الحاكم في أغلب الأحيان. كما تم إحداث أربعة مراكز جوالة قبل يوم من الانتخابات لتحصيل اقتراع البدو الرحل، وهذه الصناديق الجوالة تشرف عليها الشرطة المحلية بدون إمكانية تواجد أي مندوبين لأي مرشحين مستقلين معهم علماً بأن نتائج اقتراع هذه الصناديق الأربعة التي تفتقر إلى الرقابة و المصداقية، قادرة على تغيير نتيجة الاقتراع.

ثالثاً: فساد بعض العاملين فى الجهاز الحكومي المشرف على الانتخابات

هناك الكثير من العاملين في الدولة والذين يعطون مهام إشرافية خلال عملية الاقتراع يعرضون على المرشحين تقديم خدمات استثنائية لهم مقابل المال، وتتضمن هذه الخدمات كتابة ورفع تقارير أمنية كاذبة بحق المنافسين الأقوياء أو تزوير النتائج بطرق مختلفة.

رابعاً: تدخل بعض المسئولين المحليين فى عملية الاقتراع

يستغل بعض المسئولين الحزبيين المحليين نفوذهم بإعطاء توجيهات إلى التابعين لهم من الكوادر الحزبية تحت قيادتهم لدعم بعض المرشحين المقربين منهم، وأحياناً كذباً باسم القيادة الحزبية في دمشق. كما قد يمنع هؤلاء المسئولون الكوادر الحزبية تحت سلطتهم من العمل والتعاون مع المرشحين المستقلين؛ بحجة الالتزام بانتمائهم لحزب البعث و مرشحيه.

خامساً: دعم الحزب الحاكم لبعض المرشحين المستقلين

يتنافس المرشحون في محافظة الحسكة على أربعة عشر مقعداً نيابياً، علماً بأن حجم المحافظة يؤهلها إلى ضعف هذا الرقم. يحق للمرشحين المتنافسين المستقلين أن يتنافسوا على ستة من هذه المقاعد، ولكن لم يعط في أي من الدورات الانتخابية الثمانية الماضية للمستقلين إمكانية التنافس على أكثر من أربعة مقاعد في أفضل الحالات؛ حيث ادعت قائمة الحزب و الجبهة أحقيتها بعشرة من هذه المقاعد، وبتزكية الأربعة المستقلين في أغلب الأحيان في ما يسمى بقائمة الظل. والحقيقة جرى في انتخابات الدور الشريعي الخامس في المحافظة انتخابات شفافة للمستقلين بدون تدخل من الحزب الحاكم؛ ولكن التجربة لم ترق إلى الحزب الحاكم الذي دعم من بعدها في الدورات التالية مرشحين مستقلين من اختياره. ويقول أعضاء حزب البعث الحاكم في المحافظة أن من حقهم مثل سائر القوى السياسية أن يؤيدوا من يرونه مناسباً من المستقلين وهذا طبعاً كلام غير منطقي فالحزب الحاكم الذي أعطى نفسه أحقية تسمية قائمة مرشحين تتألف على الأقل من عشرة من أصل أربعة عشر مرشحاً عليه أن يفسح المجال للآخرين ليتنافسوا على باقي المقاعد بدون أي تدخل من طرفه. بالإضافة إلى ذلك فإن أي مرشح مستقل يحصل على دعم حزب البعث الحاكم الذي تشرف كوادره على عملية الاقتراع يضمن نجاحه. وهذا ما حدث فعلاً في الانتخابات الأخيرة، حيث وجهت قيادة الحزب الحاكم يوم الانتخاب كوادرها بانتخاب أحد المستقلين الذي فاز فعلاً كما أضافت قيادة الحزب اسم أحد المستقلين إلى قائمتها لمدة ساعات، ثم تراجعت وحذفت اسمه؛ لكنه وخلال ساعات حصل على عشرات الألوف من الأصوات على حساب المرشحين الآخرين.

سادساً: شيوع أساليب الغش لدى بعض المرشحين المستقلين و غياب آلية كشفها أو منعها

يقوم المواطنون بالاقتراع ببطاقة انتخابية تختم من قبل المسئول في مركز الاقتراع قبل الإدلاء بالتصويت؛ حتى لا يعاد استخدامها، علماً بأنه يمكن

للمواطن أن يصوت في أي من المراكز الانتخابية في المحافظة أو في القطر لو أراد، ولكن لمرة واحدة. و لكن أساليب غش وتزوير كثيرة لا أريد ذكرها حتى لا أسهم في نشر ثقافة التزوير الانتخابي تم استخدامها من بعض المرشحين المستقلين مكنتهم من التصويت بالبطاقة الانتخابية الواحدة عدة مرات وفي أكثر من مركز انتخابي واحد لمصلحة مرشح واحد. هذه الأساليب ساهمت في تشويه نتائج الاقتراع وفي نشر وتشجيع ثقافة التزوير لصالح المرشح المحبذ لدى الناخبين. ما أدهشني أيضاً هو عدم الاكتراث من قبل المسئولين بهذه الواقعة، واستسلام كثير من المواطنين لواقع الغش والتزوير وغياب أي آليات قانونية للتعامل معها، وإن وجدت بعض الآليات فإنه لا يعمل بها، ولا تؤخذ على محمل الجد من قبل المسئولين عن عملية الاقتراع.

سابعاً، عدم النظر جدياً أو الأخذ فى الاعتبار بطعون المرشحين المستقلين لنتائج الانتخابات

رغم أن محافظ الحسكة حينها وأمين فرع الحزب الحاكم اجتمعا مع المرشحين المستقلين للتداول معهم بشأن اعتراضاتهم إلا أنه بدا واضحاً لجميع المرشحين المستقلين الحاضرين الرغبة القوية للمحافظ وأمين الفرع في الدفاع عن نتيجة الاقتراع، ولو على حساب توجيه الإهانات الشخصية والاتهامات للمرشحين المعترضين. و كان لي نصيب من هذه الاتهامات حيث اتهمني المحافظ بأني أدعي حب الديمقراطية بينما أشتري الأصوات. وعندما عاتبت المحافظ على هذا الافتراء قال لي إنه لكثرة سماعه لهذه الاتهامات لي من بعض زواره صدقها. لقد تبين لي من الاجتماع عدم جدوى تقديم الطعون وأن من يتجرأ على الطعن سيكون نصيبه التوبيخ والإهانة. وبعد ثلاثة أيام من صدور نتائج الاقتراع قام المرشحون الفائزون بعضوية مجلس الشعب بتأدية القسم القانوني في بناء المجلس في دمشق، وبالتالي أصبحت نتائج الانتخابات نهائية.

أيضاً هناك ظاهرة خطرة لاحظتها من خلال تجربتي الانتخابية هى استغلال الفوارق الدينية والعشائرية والقومية من بعض المرشحين لحث شرائح معينة

من الناخبين للتصويت، لهم وللأسف تم تبني مثل هؤلاء المرشحين المستقلين من حزب البعث الحاكم، وفازوا بدعم منه في الانتخابات. أخيراً، هناك إيجابيات للانتخابات وخاصة استثمار العملية الانتخابية ذاتها كفرصة للتواصل والتعارف بين شرائح مختلفة من المواطنين ومحطة لطرح أفكار جديدة من قبل المرشحين جماهيرياً، ونقاش هذه الأفكار وجذب قطاع واسع من الناس للاهتمام بالشأن العام. وطبعاً لا أهدف من هذه الورقة توجيه النقد الشخصي لأحد أو الهجوم على أية جهة سياسية بل آمل من تدوين تجربتي بشفافية ويصدر رحب، أن أساهم في نقد بعض المثالب التي اعترضتني والمساهمة في دفع عجلة الإصلاح الانتخابي لما فيه من مصلحة ملحة للوطن وللمواطنين.

الفصل الثاني

التحول الديمقراطي فى إسبانيا

المرحلة الانتقالية فى إسبانيا
من وجهة نظر اشتراكية

إلياس دياث (Elias Diaz)
أستاذ القانون فى جامعة مدريد،
وكان من مؤسسي الحزب الاشتراكي،
كما أنه كان عضواً فى اللجنة الدستورية
التي صاغت الدستور خلال المرحلة الانتقالية

يبدو أنه من المستحسن البدء، ليس بمقدمة ، ولكن باستعراض للمنظور الذي يتحدث فيه أحدنا، بل إن من نصائح العجوز- ماكس فيبر- أن يبدأ المرء بالحديث اللاموضوعي أو الذاتي كي يصل لاحقاً إلى جوهر الحديث بشكل موضوعي.

إن منظوري الذي أتكلم من خلاله -والذي أعتقد بأني لم أتغير كثيراً، بل أعتقد أني ممن لا يتغيرون- من المنظور الاشتراكي الديمقراطي. أقول إننى لم أتغير وإن الآخرين تغيروا كثيراً، وحيث إننى كنت دائماً من الاشتراكيين غير التقليديين، بل من الاشتراكيين الحديثين، فقد كان ينظر لي على كوني من

الإصلاحيين. والآن أقولها على شكل طرفة، إن كل أولئك الشيوعيين الحمر ممن انتقدوني ونعتوني بأني اشتراكي – ديمقراطي وإصلاحي، أقول وبالرغم من أن انتقاداتهم كانت ودية، فأنا أراهم اليوم يعودون ليقولوا لي إنى لا أغالي في توجهاتي اليسارية.

لست أكثر يسارية من ذي قبل، وأود القول إن هذا منظوري. وكما يُقال فأنا مسئول عن موقفي كعضو في الحزب الاشتراكي.

لقد بدأت أولى خطواتي على هذا الدرب مع –إميليو كاسيلينيو– و –راؤول موررودو– وكنا نعمل جميعاً مع – إنريكه تييرنو غاليان – الأستاذ والسياسي الذي أدين له بالكثير من معرفتي الثقافية وثقافة إسبانيا لتلك الحقبة.

في تلك المدرسة، في ذلك العالم بدأت أنمي معرفتي السياسية والفكرية، ولأسباب لا أريد التطرق لها، قمت في كل من محافظة أستوريا ومدينة أويبيدوو بالانتقال من العلاقة السياسية الوثيقة، إلى العمل في صفوف الحزب الاشتراكي. وهناك في محافظة أستوريا بدأت بالتعاون مع الحزب الاشتراكي وكان الجنرال فرانكو ما زال على قيد الحياة. حيث قالوا لي» لكونك أستاذاً جامعياً ، فأنت مرحب بك في حزبنا الاشتراكي عن محافظة أستوريا» وهو الحزب الذي كان يضم الكثير من الكوادر العمالية، ولكنه بالمقابل ، واسمحوا لي استخدام هذه العبارة « حيث قالوا لي من المرغوب فيه أن يقال إن حزبنا في أستوريا يضم أساتذة جامعيين ومفكرين أو أساتذة كرسي» وأجبتهم « نعم بإمكانكم الاعتماد عليَّ»...

بهذه الطريقة جاء انضمامي إلى صفوف الحزب الاشتراكي، ليس لأني كنت أرغب في تكريس نفسي للعمل السياسي وأتخذ منه مهنة وهو ما لم أمتهن، بل إن عملي كان دائماً يدور ضمن دائرة الجامعة، بالرغم من أني كنت أحاول دوماً مد يد المساعدة إلى الرفاق السياسيين، وذلك من منطلق اختصاصي كأستاذ في الفلسفة القانونية. كما أشعر أن عليَّ القول من هذا المنطلق، بالرغم من أني لا أريد تخصيص مزيد من الوقت للتحدث عن نفسي، فإنى أشعر في هذا الوقت بأني أصبحت العنصر الوحيد الذي ينتمي للحزب الاشتراكي.لقد كان هناك الكثيرون ممن ينتمون فعلاً لهذا الحزب، أما الآن فأشعر بأني بقيت لوحدي

حزبياً وما زلت عضواً فيه.

الذي حدث أنه وفي أحد الاجتماعات الشبيهة بهذه، حيث كان هناك أشخاص من ذوي التوجهات المختلفة، قام أحدهم بالطلب منا جميعاً، بأن نقوم بالتعريف كلٌ عن نفسه. وبدأ الأشخاص الذين سبقوني في التسلسل الأبجدي بالتعريف كلٌ عن نفسه، وقال أحدهم « أنا لست من الحزب الاشتراكي بل من مؤيديه « بل إن فتاة كانت حاضرة قالت أيضاً « أنا لست من الحزب الاشتراكي بل من مؤيديه» وآخر....» أنا لست حزبياً بل من مؤيدي الحزب». وعندما ذكر اسمي، وقفت وقلت « أنا عضو في الحزب الاشتراكي ولست من مؤيديه». ومنذ ذلك الحين تبنيت هذه العبارة كشعار؛ لأنها تعكس حقيقة ما أنا فيه، فأنا فعلاً عضو في الحزب الاشتراكي وما زلت لأني لم أجد أسباباً تستدعي التخلي عن هذه العضوية، خاصة وأننى عشت الظروف التي كانت سائدة خلال حقبة الجنرال فرانكو في محافظة أستوريا، وهي ظروف كانت عصيبة للغاية، ومع ذلك فقد مرت فترات على الحزب الاشتراكي شعرت بها وبكل بساطة، بأنني لست منه وليس مني ولكن ليس إلى الحد الذي يمكن أن يدفعني للتخلي عن عضويتي فيه. بل كنت أشعر بعدم الميول أو الميل الفاتر نحوه وتأييده. ثم انتقلت إلى مرحلة النقد حيثما ظهرت قضايا الفساد، حينما ظهرت قضية الـ GAL التي هددت حينها وبشكل فعلي دولة القانون، وكذلك قضايا أخرى. كما يجب عليّ القول ولحسن الحظ، بأنني فاليوم أشعر بأننى أكثر ميولاً وتأييداً لهذا الحزب. يبدو أنهم يديرون الأمور بشكل أفضل مما سبق ولكن هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أن جميع ممارسات الحكومة الاشتراكية في تلك الحقبة كانت فاسدة. لقد أنجزت بعض المهام وكانت إيجابية، كما تم ممارسة بعض التصرفات السلبية كما بينا. ولا أود أن أكون قاضياً وخاصة أن أكون قاضي فصل أو أن أشجب تلك الحقبة بالكامل...لا أبداً. ولكن هذه هي نظريتي الخاصة والأيديولوجية بل ونظريتي العقائدية والفكرية. لقد فعلت ما بوسعي وأعتقد بأننى فعلت شيئاً ما بخصوص الدستور ومن ثم شاركت في بعض الأعمال حينما كان يطلب مني مساعدة أو استشارة، ودائماً من نفس المنظور والقناعة.

أما بالنسبة لما أنا قادر على تقديمه في هذه اللحظات التي نتداول بها ومن

ثم خلال النقاش... فسأحاول التفصيل قدر الإمكان.

أولاً: يبدو لي أنه أمرٌ بغاية الأهمية التنويه إلى أن الحقبة الانتقالية في إسبانيا وما تخللها من إقرار للدستور وعملية التغيير التي تبعت حقبة حكم فرانكو وانتهت بتبني الديمقراطية هي حقبة غاية في الأهمية، ومهام أيضاً ألا يُنظر إليها بشكل جوهري. أقصد أنها لم تمر عبر حالة سلبية مطلقة وهو ما كان عليه النظام الديكتاتوري، إلى حالة إيجابية مطلقة ومتكاملة، وأقصد هنا إقرار النظام الديمقراطي بدءاً من عام ١٩٧٥ أو عام ١٩٧٦ أو ١٩٧٨ لا. بل إن جميع هذه الحالات هي حالات تاريخية حسب منظوري للأحداث والأمور عامة، فهي إن صح القول حالات تبلورت بشكل تدريجي، وذلك لأن جميع الأمور يجب أن تتبلور بشكل تدريجي وإن لم يكن ذلك بنفس الإيقاع والسرعة في كل الحقب. وبالنهاية فإن كل شيء يسير ضمن منظومة تاريخية، وكل شيء يدخل ضمن عمليات تحول ذات منظور مختلف. وبالتالي يجب النظر إليها من المنظور الصحيح. أقول إن الدستور لم يكن وليس هو بالشيء المثالي؛ لأنه لم يلتزم بإطار محدد علماً بأن الأطر المحددة متوفرة.

يبدو أنه من الأفضل تجنب الذين يفكرون في هذا الموضوع، أي الموضوع الذي تطرقت إليه آنفاً مثل السيد – ماكس فيبر– إنني أتحدث عن اليوم «الشكل المثالي» أشكال مثالية. هناك أشكال من الديمقراطية وأشكال من الفترات الانتقالية، وهذا يعني أن يطبق الشكل المتبنى بحذافيره كاملاً. ما أريد قوله من وراء ذلك كله، هو أن العملية الانتقالية في إسبانيا هي شكل مفتوح، شكل ذو دلالات ومفاهيم. مفاهيم لم تكن بالحسبان ولم يكن لدى أحد أي تصور عنها، ومثال كريستفال كولون الذي أورده –خوسيه سان روما– ينطبق على هذه الحالة، أي أنه الاتجاه العام والذي كان نحو هدف ما، وكانت تبرز أمور تجري معالجتها آنياً وخلال سير العملية بشكلها المتكامل.

في هذا الصدد، أذكر حادثة حقيقية يمكن أن تصف بشكل دقيق وصادق ما نحن بصدده الآن، بل هي أفضل من الأطروحات النظرية البحتة.

يقول –كارلوس فونتيه– إنه في اليوم الذي مات فيه فرانكو، سمع خبر وفاته بينما كان يأكل مع صديقه –أندرس مالكراوكس– وهو مؤرخ الحرب

الإسبانية، يقول –كارلوس فونتيه– إن مالكراوكس قال له، عندما علمت بموت فرانكو «حسناً، الآن ستحدث أشياء رهيبة في إسبانيا، حيث إنه وبعد ٤٠ عاماً من القمع، فإن القدر المحكم الإغلاق سينفجر حتماً وتخرج منه الفوضى الإسبانية المعهودة. سيبدأ عهد قمع جديد وسيكون هناك كثير من الاحتجاجات والفوضى والعنف «وأجابه كارلوس فونتيه» بل ليس من المستغرب أن نشهد حمامات من الدم....إلخ» ولا أعلم ما إذا كان كارلوس فونتيه يبالغ قليلاً ولكن تلك هي الخطوط العريضة التي كان يتبناها ويفكر بها كارلوس مالراوكس والأحداث التي يعتقد بأنها قد تجري بعد رحيل الجنرال فرانكو.

يقول كارلوس فونتيه. بأنه قال لكارلوس مالكر اوكس «لا. لن يحدث مثل هذا...لماذا تعتقد ذلك ؟» وأنا بدوري أسرد تلك الحوارات التي تمت بين الاثنين؛ لأن لها صلة باعتقادي بما سأقوله اليوم تحديداً. «لا. لن يحدث ذلك، ولماذا سيحدث؟» ....فقط كان يمكن أن يحدث لو أن أحداً لم يكن يعرف أن الناس من معارضي فرانكو لم تكن مستسلمة، بل كانت تعمل وتنجز في الخفاء " ولذا فحين مات فرانكو لم تبدأ الأمور من نقطة الصفر، بل كان قد قطع شوط مهم على طريق الجاهزية. كانت هناك وهو ما أريد الإشارة إليه تحديداً، جاهزية، ليست مثالية بالطبع ولا مستقيمة ولا عقلانية بالقدر الكافي ولكنها كانت جاهزية تتمتع بشيء من الوضوح في الرؤيا الفكرية. ولنقبل بذلك. ويبدو أننا نخشى أحياناً القول إننا نعلم ولو قليلاً كيف هي حال الأشياء. باعتقادي أننا نحن الذين نتقاضى أجور أتعابنا كي نحاضر ونقرأ الكتب في قاعات الجامعات ونفكر...إلخ، وكذلك السياسيون، يجب مطالبتنا بأن نقوم بتوضيح الأمور.

إذاً مالكر اوكس يقول "إن الجاهزية والاستعداد لم يكونا كافيين في المجال النظري خلال حقبة فرانكو" وهذا شيء له علاقة بي شخصياً، ومن هنا أريد التنويه إلى بعض الأشياء، سواءً في المجال النظري أو العملي. ويعلم الحاضرون أن عزل ما هو نظري عما هو عملي ما هو إلا مضيعة للوقت، وبمعنى آخر فإن الفصل بين التخطيط والعمل الميداني، وحيث إنه في هذه المواضيع تحديداً فإن الفصل بين النظرية والممارسة، والتركيز على ما هو نظري إنما يقود إلى المثالية. بينما يقود التركيز على العمل الميداني دونما تخطيط نظري ملائم

إلى التشدد الذي لا طائل منه وإلى البراغماتية والانتهازية والسير دون هدف محدد. من هنا فأنا أعتقد بأن النظرية والممارسة كانتا حاضرتين جنباً لجنب، وكانت هناك جاهزية كافية في إسبانيا أثناء تلك الحقبة.

لقد تحدث عن هذا الموضوع، سان روما كما تحدث عنه كل من سارتوريوس وأوليارت. هل تعلمون لماذا ؟. لأنهم مارسوه وهم يتحدثون عن تجاربهم الشخصية في هذا الصدد. أما أنا فلا يهمني من الأمر إلا ما هو متعلق بي شخصياً، مضافاً إليه الجانب العملي والممارسة التي ساهمت من خلالها بقدر جيد وكذلك المنظور الذي يمكن المساهمة من خلاله والمنظور الذي تمت من خلاله مساهماتي وذلك حين الحديث عن القوى العمالية والثقافية. ويبدو لي دائماً بأني أتخذ ويشكل تلقائي موقف القوى العمالية والثقافية كقوى لا بد من أخذها بعين الاعتبار. فقد كانت القوى العمالية أكبر القوى الفعالة، نعم. وهي التي ساهمت بالقدر الأكبر في دفع العملية برمتها....إلخ. نعم. كما كان للقوى المثقفة وللجامعة والطلبة... أولئك الشبان من طلبة ومعلمين وكتاب وعمال مستقلين دور مهم في دفع عملية الإصلاح والتحضير لها.

وبناءً عليه وعلى هذه "التركة" القيمة وهذا الكم من السوابق كما يقول كارلوس فونتيه، فإنه يجب التنويه إلى النواحي التالية، علماً بأنه قد أقوم بالإشارة إلى نواحٍ أخرى لو أنني كنت في ورشة مختلفة. أما هنا فقد ارتأيت أن أشير إلى النقاط والنواحي التي سأوجزها كالتالي:

في المكانة الأولى، أود الإشارة إلى الأهمية القصوى التي يجب أن نوليها لمسألة تعبئة الناس خلال حقبة/ ضد الديكتاتورية أو حقبة/ ضد انعدام الديمقراطية. وقد يقول قائل " تلك عملية طويلة وشاقة، فضلاً على عدم معرفة اللحظة التي سيحدث فيها التغيير". وبالفعل فهذا شيء مهم ومهم جداً أن نعرف متى يمكن أن يحدث التغيير، والأهم من ذلك هو أن يكون لدينا الاستعداد الملائم لاستقبال التغيير ومعالجته بالشكل المناسب، وهنا أود مجدداً التشديد على الناحية النظرية. نعم. لأن الناس كانوا خلال تلك الحقبة الديكتاتورية..... كانت الديكتاتورية تمارس سياسة خلط الأوراق لتشويش الناس ووضعهم أمام مشهد لا يستطيعون فهم أو تقدير معالمه. لم يكن الناس ليعرفوا حتى معنى

دولة الحقوق. وهنا يمكنني أن أجيب مباشرة وبدون تحفظ وأقول: إن الناس لم يكونوا يعرفون ذلك، ولم تكن لديهم القدرة على التمييز بين الأحزاب السياسية ولا كيفية آلية الديمقراطيات. هناك عمل شاق وبالغ الأهمية. عمل يتمثل في تأهيل الناس ضمن معايير الديمقراطية وكيفية عملها والآليات التي تحركها. وهو عمل يجب أن يستمر حتى بعد إقرار الديمقراطية، بل إن ذلك التأهيل ما هو إلا عملية مستمرة لا يمكن أن تتوقف. وبخصوص زمن الديكتاتورية وضدها أو أثناء وضد انعدام الديمقراطية، فإن العملية تأخذ أبعاداً مهمة، حيث أنه ومن خلالها يتم توعية الناس والمجتمع بقيم الديمقراطية كي يصبح لديهم فكرة واضحة وغير ملتبسة عنها. مضافاً إلى ذلك وضمن هذه النقطة الأولى، يجب الإشارة إلى المهمة الشاملة والمتمثلة في التفاف جميع القوى الديمقراطية وتجميعها في بوتقة عمل واحدة، حيث إن التعددية والمنافسات الانتخابية ستجد لها متسعاً على مسرح الأحداث لاحقاً، أي بعد انحسار فترة المقاومة والتصدي للديكتاتورية. إذاً، لا بد من تنمية وصهر وتقارب جميع القوى الديمقراطية والعمل جنباً إلى جنب وهو شيء ممكن التحقيق، حيث إن الخلافات العقائدية لم تكن يوماً، ولن تصل أبداً إلى الحجم الذي يمكنها من خلاله الحيلولة دون تجمع تلك القوى، ومن ثم وبعد انحسار الديكتاتورية يمكن للتعددية الحزبية والمنافسة، الظهور إن وجب. وبهذا أكون قد استكملت الإشارة إلى النقطة الأولى.

النقطة الثانية كما أسلفت، تتمثل في التخلي نهائياً عن الفكرة القائلة إن الأديان لا يمكن أن تحتل حيزاً في الحياة المدنية وضمن المجتمعات وفي السياسة أيضاً. وقد تعودت أن أقول إنه من الناحية السياسية، لا توجد فكرة الارتقاء. أقصد السمو والسيادة والسيطرة.اختاروا التعبير الذي يعجبكم، تحكّم السلطة المدنية بالسلطات الدينية.

الأديان هي أمور شخصية، فالذي يريد اختيار هذه أو تلك العقيدة هو حر في اختياره؛ لأن ذلك من الأمور الشخصية، والمحصلة هي أنه لا يمكن وضع القوانين الأساسية تحت رحمة أو هيمنة النصوص المقدسة أو المفترض أنها مقدسة أي كانت. هذا واعذروني ثانية لأن هذا هو تخصصي في الجامعة. ذلك

ما يطلقون عليه تعبير «مجرد النزعة اللاهوتية المتحكمة» وعندما يأتي أحدهم ويقول إن «رأيي عن العدالة هو الذي يجب أن يسود لأنه يتطابق والنصوص المقدسة» أقول إن هذا البلد، هذا المجتمع بات تائهاً، وهو تائه لأسباب عدة من بينها أن تلك الأفكار قد تأتي من ديانات أخرى مخالفة،ولذا فأنا لست مع هذه الرؤية من النقطة الثانية، بل أرى وجوب ترجيح السلطة المدنية وقوانينها على السلطات الدينية.؛ أي أن تسود العلمانية ويحّجم دور الديانات في الحياة المدنية بشكل تدريجي، وذلك كي نمكن كل فرد من النزوح بأفكاره ومعتقداته إلى الموقع الذي يرتئيه، على أن يبقى جلياً بأن السلطة المدنية يجب أن تسود على السلطة الدينية.وبرأيي فإن أفضل قراءة للإنجيل هي التي تقربنا من الديمقراطية، وذلك بالرغم من أن لكل منا قراءته الخاصة، وإن لم تكن ذات قيمة من الناحية السياسية.

النقطة الثالثة: إعادة وتكرير للإعادة. هو العودة لما قيل عن سيطرة السلطة المدنية على سلطة القوات المسلحة، ولدينا مثال يحتذى في وزير الدفاع الإسباني الذي مارس هذا المفهوم على أتم وجه، السيد ألبرتو أوليارث. حين قام وبشكل تدريجي، لا أقول بين عشية وضحاها، بل بشكل تدريجي بإقرار سلطة القوانين المدنية وفرضها على سلطة القوات المسلحة، وإذا لم يتحقق ذلك على نطاق السلطات الدينية استكمالا للمقارنة، فسنظل محكومين بحكم الصدفة وبرغبة وحكم الأفكار الوطنية وأفكار الدولة اللتين تحملان في طياتهما عناصر عسكرية، وهي العناصر التي تمتلك من جهة أخرى القوة الفيزيائية، مما يؤهلها لأن تتحول إلى قوة خلقية أو سياسية، وبالنتيجة تبقى البلاد ساكنة ولا تخطو خطوة واحدة على طريق التقدم والازدهار. كما تؤدي مثل هذه الحالات....لو أن لي متسعًا من الوقت لشرحتها بشكل مفصل.. إلى إقرار ثقافة السلام، ثقافة تجنب العنف تنعكس بمجملها على جوانب الحياة الأكثر شمولية، وأوسع مما أنا بصدده هنا.....احترام الأديان، نعم. ولكن ضمن أطر الدستور، وضمن أسس القوانين المدنية، وكذلك ضمن الرغبة الجماعية لهذا المجتمع بالطبع. وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى أن نحترم الحرية الفردية لكل منا. وفي المحصلة عدم فرض أي فكرة خلقية دينية على الرغبات الديمقراطية لهذا الشعب.

وأخيراً فمن بين النقاط التي أردت إبرازها والتشديد عليها هي تلك التي تؤدي إلى شيء يسمى دولة الحقوق، إمبراطورية القانون.... إمبراطورية القانون التي يجب أن تفرض على جميع القوى المصطنعة، القوى العسكرية، وإمبراطورية القانون فوق القوى الدينية. دولة الحقوق وإمبراطورية القانون الديمقراطي وليس أية إمبراطورية قانونية، بل القانون الديمقراطي. وهذا يستدعي – وهو ما أضيفه لأني أرى فيه ضرورة في وقتنا الحاضر – أن تكون دولة الحقوق بهذا الشكل، وهي وسيلة» يمكن القول إن الحقوق والقانون ضرورة مبررة، ووجود دولة الحق والعدل بحيث يكون هدفها حماية الحقوق الأساسية للإنسانية.

إن دولة القانون ليست مجرد دمية يلهو بها القضاة والمشرعون والمنفذون، ولأن دولة القانون كانت ولا تزال موجودة قبل وبعد المفكر – مونت إسكيو–. لقد ابتدعنا هذه الدمية، أقصد دولة القانون ليس بهدف أن تكون العوبة بيد القضاة ممن يتقاسمون الأدوار أو أولئك الذين يتشاجرون. لا، بل الهدف من وراء دولة القانون إنما يتجلى في حماية الحقوق الإنسانية وتمكين الفرد من ممارستها، وهنا تكمن...وبهذا أنهي» حقوق الحرية» وبرأيي فإن لا شيء يوجد بدون تلك المقومات. احترام الضمير واحترام الاستقلالية الخلقية لكل فرد... وبدون ذلك لن تقوم قائمة لأي شيء. احترام الحريات. الآن. وجميعنا يعلم منذ زمن طويل، أن الحرية الحقيقية وحرية الجميع تعني فيما تعني، الحقوق الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والحقوق الثقافية. أما ما نراه اليوم فهي حقوق منقوصة، منقوصة بالنسبة للمعوقين ، للأقليات العرقية، منقوصة لأسباب عرقية ودينية وجنسية...إلخ. وهنا أود القول إن الحقوق الأساسية بالمعنى الواسع للكلمة، وما تحدثت عنه بالرغم من أن كثير من الناس سيقولون وأقول. إن ذلك منصوص عليه بشكل واضح وصريح في صيغ الحالات الاجتماعية والديمقراطية للحقوق، والمعروفة بتعبير دولة القانون. والمحصلة فإن الحالة أو الأوضاع الاجتماعية والديمقراطية للحقوق ويغض النظر عن المشاكل الناجمة عنها، ما هي إلا موقع قدم مؤقت للوصول إلى الهدف، الشرط والعنصر الذي يمكننا أن نرى من خلاله مجمل عملية التحليل التي استعرضناها هنا، والتي تتبلور في إسبانيا وما زالت مفتوحة بالطبع.

هذه الصيغ للحالة الاجتماعية والديمقراطية للحقوق في الدستور الإسباني. الفقرة (١) تبدو لي مجرد إمكانية وليس كأن نقول إنها شيء يجب أن يحتذى به من قبل أصدقائنا في دول أخرى بالرغم من أنه وكما ذكرت، تبدو لي كصيغة جيدة يمكننا طرحها ومناقشتها، وأنا مستعد بالطبع لمناقشة جميع الأمور التي تودون طرحها.

الخبرة الإسبانية فى التحول الديمقراطي

نيكولاس س-إرتوريوس(Nicolas Sartorius)
محام وصحفي
ويشغل حالياً منصب نائب رئيس مؤسسة (Alternativas)
وكان أحد مؤسسي النقابات خلال الفترة الانتقالية

سأحاول أن أشرح بشكل موجز ومنهجي ما أعتقد بأنها الخبرات التي يمكن استنتاجها من الفترة الانتقالية التي شهدتها إسبانيا، وسأتجنب في الوقت نفسه التطرق للحديث عن حياتي الخاصة أو مهمتي، وذلك لاعتقادي بأنها أمور ذات أهمية ثانوية، بل سأقوم بالدخول في جوهر المواضيع التي أعتقد أنها يمكن أن تكون على جانب من الأهمية وذلك لأنتقل بعد ذلك إلى الحوار.

أولاً: أود القول إنني مع الفكرة القائلة إن الأحداث السياسية هي أشياء غير قابلة للتصدير، بل يتوجب على كل بلد البحث عن أفضل الوسائل والسبل التي تتماشى مع ظروفه التاريخية،وحسب تركيبته الاجتماعية وتركيبة القوى السياسية والثقافية والدينية....إلخ. لذا فإن التفكير بإمكانية تقليد أو تصدير العملية السياسية التي تمت في إسبانيا إلى دول أخرى يفتقر للواقعية. وبالمقابل

هناك تجارب إسبانية يمكن الاستفادة منها، أما العمليات السياسية المتكاملة فلا يجب تقليدها لأن ذلك لا يمكن تحقيقه عملياً، حيث إن الحقيقة تكون دائماً أغنى بكثير من مشاريعنا. ومع ذلك هناك دائماً تجارب محددة وأمور أساسية قد تكون على جانب كبير من الأهمية وسأتطرق لها.

في البداية، أود أن أقول لكم إن الديمقراطية شيء يجب تحصيله واكتسابه، وأنا شخصياً لا أثق بالديمقراطيات الممنوحة، لأن الديمقراطية الحقيقية هي التي يكتسبها الناس والمواطنون والشعوب، وهي أيضاً مكتسب صعب المنال حينما لا يمتلكها أصحابها،وهي تتطلب في الوقت نفسه جرعات كبيرة من الصبر والتضحية وبعض الذكاء، وفوق هذا وذاك، هي غاية تتطلب الكفاح وتعبئة الناس، لأن السلطة لا تتغير عادة ولا تجنح للعقلانية إلا عندما يرغمها الناس على ذلك. وبدون تلك المقومات فإن السلطة لا تتغير.

من هنا يمكن القول إن هذا هو الخيار الأول، وأنا أثق بتجربتنا، أي ، إن إسبانيا شهدت وخلال سنين طويلة ، سلسلة من الحركات الشعبية، في الجامعات وفي الأوساط العمالية وبين المثقفين بل وحتى في أوساط الكنيسة وإن كان ذلك على نطاق أضيق. دائماً كانت هناك حركات معارضة للديكتاتورية، وبعد موت فرانكو، بعد موت الديكتاتور وخلال الأشهر الستة التي تلت موته وإلى أن تم تعيين الرئيس سواريث، أي عندما بدأت العملية الديمقراطية بشكل فعلي، فقد شهدت تلك الفترة موجة كبيرة من الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات بحيث تجاوزت كل مظاهر الاحتجاج التي شهدتها الأربعون عاماً التي خلت، لقد كانت مرحلة تحركات كبيرة جداً خاصة في الجامعات والأوساط العمالية، كما انضمت لتلك الموجة من الاحتجاجات قطاعات وأوساط أخرى كقطاع وسائل الإعلام والمثقفين والمهنيين...إلخ. وكان الغليان واضحاً في الشارع الإسباني. أما النظرية التي لم يعد يتبناها أحد في الفترة الأخيرة والقائلة إن الملك أو سواريث هما اللذان جلبا الديمقراطية إلى إسبانيا فهي نظرية عارية عن الصحة تماماً. لقد قام كل من الملك والرئيس سواريث بالاشتراك مع زعماء سياسيين آخرين بالإمساك بدفة التوجيه ووجهوا العملية بشكل فطن وذكي، أما المسئول عن إرساء دعائم الديمقراطية في إسبانيا فهو المجتمع الإسباني

بأكمله، وذلك حينما اختار الديمقراطية كحلٍ وحيد لا يمكن استبداله بأي حل آخر.. ولذا يبدو لي بأن هذا الموضوع غاية في الأهمية.

من جهة أخرى ، أعتقد أيضاً أن حجر الأساس الآخر في العملية الديمقراطية التي شهدتها إسبانيا، يتمثل في السلوك والمنهجية السلمية اللذين اتبعا خلال تلك المرحلة، وهو ما مكن من تحقيق حالة الديمقراطية، كما أن الوفاق والتوافق أسهما مساهمة فعالة لأنهما كانا يمثلان المعايير الجوهرية لإمكانية إقرار الديمقراطية، وبمعنى آخر، فإنه إذا قام أي طرف بفرض أطروحاته على الطرف المقابل، فلن يتم ذلك إلا عن طريق العنف أياً كان شكله ودرجته. ولتجنب حالات العنف هذه وللوصول إلى حلول ترضى بها جميع الأطراف، كان لا بد من ذلك التوافق ولا بد من ذلك الاتفاق.

أما تحقيق حالة من الوفاق والاتفاق فهي تستدعي التساؤل بين أي من القوى تم ذلك في التجربة الإسبانية. حسناً. الجواب هو أن القوى التي اتفقت فيما بينها في إسبانيا آنذاك، كانت قوى من داخل النظام ومن داخل المؤسسة الديكتاتورية الحاكمة وملازمة لها من جهة، وبين تلك القطاعات والشرائح المعارضة التي كنا ننتمي إليها. أولئك كانوا وكنا أطراف الاتفاق، مما يعني بأننا قدمنا جميعاً وبلا استثناء تنازلات كبيرة استحقت التضحية؛ لأنها أدت في نهاية المطاف إلى إقرار الديمقراطية المنشودة ، وبعبارة أخرى، فقد كان عليّ أن أتحاور وأتفق مع أناس كانوا قد اقتادوني في السابق إلى السجن حيث أمضيت فترة ليست بالقصيرة، وأريد الافتراض في الوقت نفسه أن أولئك الناس اضطروا لتقديم تنازلات لا يستهان بها حينما قبلوا الاتفاق مع أشخاص مثلي، شيوعي– أحمر وخطر ربما كان يجب رميه بالرصاص في ظروف أخرى. إلا أن تلك الظروف تغيرت وأصبحت تتطلب سبلاً مختلفة للتعامل معها. حيث إننا نحن المعارضة لم نكن نمتلك القدرة والوسائل الكافية لقلب ذلك النظام، كما أن النظام لم يكن يمتلك من القوة ما يكفيه للاستمرار في السيطرة على زمام الأمور، كما كان يفعل حتى حينه. وهذا يعني بأن حقيقة الواقع كانت على شكل توازن بين القوى أو توازن ما بين الضعفاء..... سموه ما شئتم؛ فالنتيجة واحدة.

لم تعد الديكتاتورية قادرة على الاستمرار لوقت أطول لعدة أسباب، أهمها ضغط المجتمع الإسباني والضغوط العالمية.... وأصبحت الديمقراطية حاجة ملحة بالنسبة لإسبانيا ومطلب اجتماعي لا بد من تحقيقه حتى نتمكن من الانضمام إلى أوربا، وهو ما بات من الأمور الحيوية بالنسبة لبلادنا. وبالمقابل لم يكن لدينا نحن قوى المعارضة، القدرة الكافية للقيام بثورة سياسية أو قلب النظام...إلخ.

وأمام تلك المعطيات، اختار الجميع التوصل إلى اتفاق كبير؛ ومن ثم التوافق.

نتيجة أخرى من نتائج تجربتنا قد تنفع. لا أعلم. هي أنه ولتحقيق هذا الوفاق، والتوصل إلى تلك الحالة التي سمحت بإنشاء علاقة مع السلطة، كان من الضروري أن تكون المعارضة موحدة.وقد احتاج منا الأمر ٤٠ عاماً كي نتحد، لأنه وقبل ذلك كانت المعارضة مشتتة كنتيجة من نتائج الحرب الأهلية التي انتهت بشكل كارثي، كما يمكن لكم أن تتخيلوا، حيث إنه وعندما تحصل الخسارة تصبح جميع الوجوه قبيحة، وعلى العكس من ذلك فعندما يتحقق النصر تصبح تلك الوجوه وسيمة.

وهكذا فبعد أن خسرنا الحرب، نشبت العديد من الخلافات فيما بيننا وراح كل طرف يلقي باللائمة على الطرف الآخر، ويحمله مسئولية تلك الخسارة ، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى شرذمة المعارضة والقوى الديمقراطية وتفرقها، ولم يلتئم شملها من جديد إلا بحلول عام ١٩٧٤، حيث تم تشكيل ما سمي آنذاك بالقاعدة الديمقراطية التي ضمت كلاً من الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي المسيحي وغيرها من التكتلات السياسية...إلخ. بعد ذلك تم تشكيل اللجنة الديمقراطية التي ضمت الشيوعيين وقوى وشخصيات أخرى. ثم بعد ذلك في أواخر عام ١٩٧٥ ومستهل عام ١٩٧٦ تم تشكيل « قاعدة اللجنة» أي اتحاد جميع القوى المعارضة. وقد كان في ذلك نقطة تحول مهمة بالنسبة لتلك القوى التي اضطرت للتوحد استجابة للتحركات الشعبية الواسعة التي اضطرتها لذلك.فقد كان توحيد الصف والتنسيق فيما بينها أمراً حيوياً لا بد منه، وتمخض في نهاية المطاف عما عرف باسم « لجنة التسعة « وهي لجنة

ضمت شخصيات اختارتها مختلف قوى المعارضة لتمثل كلاً من الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين الديمقراطيين: أولئك كانوا تسع شخصيات سياسية بارزة أوكلت لهم مهمة التفاوض مع الرئيس سواريث.. أي مع السلطة والحكومة حول القواعد التي يجب أن ترتكز عليها العملية الانتخابية، وحول العفو العام وحول مجموعة أخرى من المواضيع الأساسية المتعلقة بآلية مضمونة للترشح للانتخابات. وقد تم ذلك كله من خلال عملية اشتملت على التنسيق والتوحد ما بين قوى المعارضة، ومن ثم اختيار أولئك الأشخاص ليتولوا مهمة التفاوض المباشر مع السلطة.

ولكن، قد يبرز السؤال التالي. حسناً، ولكن ماذا لو أن السلطة رفضت التفاوض... ماذا كان سيحدث حينئذ ؟ ماذا لو أن السلطة قالت: «لا يهمني التفاوض مع المعارضة، فأنا لن أحرك ساكناً»، وأقول، حسناً، السلطة كانت ستتفاوض بلا شك، والسبب أن تلك الحكومة برئاسة السيد أرياس نابارو، وهي أول حكومة في عهد الملكية الحالية. كانت حكومة عاجزة عن التفاوض مع قوى المعارضة. لم تقدر على تحمل أعباء الانفتاح الذي كانت تحتاج له البلاد.

وفي النهاية، اضطر الملك إلى عزلها؛ لأنه لو لم يفعل لكان من الممكن تعريض العرش والملكية وكل شيء للخطر. وهكذا فقد أدى ضغط المجتمع الإسباني إلى استحالة بقاء حكومة السيد نابارو، والتي كانت بالحقيقة استمراراً لحكم فرانكو، وإن كان ذلك بشكل مبطن. وهنا برز دور الرئيس سواريث كرجل ذي حنكة ووعي كافيين أدرك من خلالهما أن البلاد بحاجة للانفتاح على الديمقراطية، لأن أي اختيار آخر كان سيؤدي حتماً إلى كارثة، وستحصل مجابهات خطيرة لا يمكن توقع نتائجها.

من الواضح أن قوى المعارضة تأخرت كثيراً قبل أن تتوحد، وقد كانت هناك كثير من الأحزاب والمنظمات المتشرذمة كل منها يعمل بمفرده وحسب منهجه الخاص.

ذلك الاتحاد ما بين قوى المعارضة وأشدد على ذلك، كان مسألة مصيرية بالنسبة لها إن هي أرادت التفاوض مع السلطة، في الوقت نفسه، يجب التنويه إلى أن الضغوط الداخلية والخارجية على السواء، ساهمت إلى حد كبير في

تمكين ذلك التفاوض والحوار مع السلطة.ولولا ذلك لكانت الحلول المتاحة كارثية النتائج.

حسناً. أنا أعتقد أيضاً أن الاتفاق ما بين أحزاب المعارضة لم يكن كافياً للخروج بالنتائج المرجوة.... في أقل تقدير لم يكن كافياً في حينه. أعتقد أنه كان حدثاً مهماً وكان ضرورياً جداً ولكن كان ضرورياً في الوقت نفسه ممارسة ضغوط أخرى، وهذا ما تكفلت به ومارسته القطاعات الاجتماعية الأساسية، أي نقابات العمال ورجال الأعمال ووسائل الإعلام وبعض الأوساط الدينية والطلبة والمثقفين.لم يكن كافياً دور الأحزاب السياسية المعارضة بمفردها، وكان لزاماً تعزيز ذلك الدور بشبكة اجتماعية تدعم أنشطة تلك الأحزاب، وهذا شيء عالجناه هنا في إسبانيا وعززناه خلال سنوات طويلة. أنه بمثابة البناء الذي استغرق تشييده سنوات طويلة.

وقد بدأ تشكيل تلك المنظمات والروافد الاجتماعية منذ مطلع عقد الأربعينات وثم الخمسينات، وهي منظمات كان من الصعب ممارسة الضغط الكافي بدونها، ولكي أنهي الجزء الأول من مداخلتي، قلت سابقاً أنه من الضروري إرساء الوفاق والاتفاق ولكن حول ماذا سيتم ذلك الاتفاق؟ ما الذي يمكن أن نتفق حوله ؟ سنتفق بالدرجة الأولى وقبل كل شيء على أمور جوهرية تشكل في مجملها قواعد اللعبة السياسية، أو القواعد الرئيسية التي يجب أن تحكم سبل التعايش وهذا يتمثل أولاً وأخيراً بالدستور.... الدستور الديمقراطي والحريات الديمقراطية التي تشكل العنصر المركزي من الاتفاق، بالإضافة إلى أمور أخرى كالنماذج الانتخابية وموضوع العفو العام الذي يتم بموجبه الإفراج عن جميع السجناء.

جميع هذه الأمور شكلت بمجملها المتطلبات الأولية لدفع عملية المشاركة، ليس هذا فحسب بل تم الاتفاق على أمور أخرى؛ كتحسين الأوضاع المعاشية للناس فيما عرف باتفاقات منكلوا، وباعتقادي أن كلاً من اتفاقات منكلوا والدستور كانا بمثابة صمام أمان وضمان لكثير من القضايا، وسأطيل كثيراً إن قمت باستعراض أو شرح اتفاقات منكلوا، بل سيتطلب ذلك كتاباً ضخماً.

لقد عالجت اتفاقات منكلوا فيما عالجت قضايا شتى كقضية أجهزة الشرطة

والقوانين القضائية، وتم الاتفاق على مواضيع سياسية واقتصادية واجتماعية، وأخرى عديدة لا مجال لسردها، إلا أنه ومن منظوري الخاص وتجربتي كزعيم لما يمكن تسميته " بجيش المعارضة" فإن سلطة مصطنعة كانت حاضرة منذ البداية، ألا وهي سلطة القوات المسلحة والتي كان يقابلها في الطرف الآخر سلطة مصطنعة هي الأخرى ممثلة بالحركة العمالية التي كنت أتواجد ضمن صفوفها.

من هذا المنظور وباعتقادي الخاص دائماً، أن القضية المركزية كانت في الحالة الإسبانية ما يمكن أن نبسطه بما يلي: " ابدأوا أنتم بدفع الضرائب وسنقوم بدورنا بتطبيق سياسة معاشية تؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي وإلى خفض نسبة التضخم " ، ذلك كان جوهر الاتفاق، أي وبعبارة أخرى " توافقون على فكرة إقامة دولة رفاهية في إسبانيا، دولة يسودها التكامل الاجتماعي... حيث إنه وبدون تسديد الضرائب لن تكون هناك خدمات صحية ولا تعليمية..... لن تكون هناك طرقات ولن يحصل أي تقدم".

لقد شكلت هذه القضايا فصلاً كبيراً من فصول الاتفاقيات، وفيها كان شاغلنا الأساسي التمكن من إقرار حالة من الرفاهية والرخاء في بلادنا. وكان واضحاً أيضاً وعلى ما أذكر، أن الاقتصاد الإسباني كان يعاني من تضخم وصلت نسبته في بعض الأحيان إلى ٢٦٪ وهي حالة كارثية بالمعايير الاقتصادية، ولذا قبلنا القول: « نحن في النقابات العمالية سنعمل على خفض نسبة التضخم هذه، وسنمارس سياسة معاشية معتدلة تساهم في دفع عجلة الاقتصاد وخفض مستوى التضخم مقابل أن تقوموا بالموافقة على الالتزام بفرض الضرائب التي ستمكننا من توفير الخدمات الأساسية كالخدمات الصحية والتعليمية...إلخ ».

ذلك كان جوهر اتفاقيات منكلوا. ومن الواضح أنه تمت بعد ذلك مفاوضات لاحقة بشأن أمور أخرى، وضمن إطار اتفاقيات منكلوا التي حملت طابعاً سياسياً منذ البداية...إلخ وتحولت فيما بعد إلى معلم من معالم الدستور.

أنهي حديثي قائلاً، إنه وحسب اعتقادي، لم يكن لدى أحد من الفرقاء السياسيين خلال المرحلة الانتقالية في إسبانيا أية رغبة في العودة إلى المجابهة المدنية، بل كان الجميع من يمينيين ويساريين ومن احزاب الوسط

،على درجة كبيرة من الوعي، باستثناء بعض التيارات اليمينية المتشددة وقطاعات أخرى. حيث كان يطمح الجميع إلى إقرار حلول سلمية للحالة التي أوجدتها الديكتاتورية، وكان لدينا مشروع لبناء بلد، وأشدد. مشروع لبناء البلد، ذلك البلد الذي نريد، وهنا أقول إن الجميع كانوا متفقين على تلك الفكرة تقريباً. وتحقيق ذلك لا يتم إلا عن طريق الديمقراطية واللحاق بأوروبا والعمل لإقرار التكامل الاجتماعي.... ضروري جداً أن يتوفر التكامل الاجتماعي ، والاعتراف بالتعددية الإقليمية لإسبانيا. أعتقد بأن هذه العوامل الأربعة كانت تشكل المحور الذي كنا متفقين عليه ضمنياً وإلى حد ما، لأنها ستكون القاعدة التي ستبنى عليها إسبانيا مستقبلاً.

وبالنسبة لنا فقد كنا نشدد قبل كل شيء على الحرية والديمقراطية، كنا نطمح إلى اللحاق بأوربا والدخول إليها، وهو الذي شكل هاجساً لبلادنا لقرون عدة، كما كنا نعلم أنه لا يمكن تحقيق ديمقراطية صلبة إن لم تتوفر مقومات التكامل الاجتماعي، وإذا لم تكن هناك حالة من الرفاهية والرخاء، أضف إلى ذلك المعضلة الإسبانية التقليدية التي لا أعتقد بأن لدى الآخرين معضلة شبيهة، ألا وهي التعددية الإقليمية، وهي معضلة تتطلب إيجاد حلول بصيغ ترضي جميع الأقاليم التي تشكل بمجملها الأمة الإسبانية، صيغة تضمن في الوقت نفسه توفر درجة كافية من الحكم الذاتي تستطيع من خلاله تلك الأقاليم تطوير ذاتها وخصوصياتها، وتسهم في الوقت نفسه في التطور العام....إلخ.

بهذا الأسلوب، بدأنا نحل المشاكل الكبيرة الأربعة، وهي مشاكل لطالما سببت المتاعب لإسبانيا تاريخياً. وهي المشكلة العسكرية والتي سيتحدث عنها لاحقاً الزميل أوليارت الذي شغل منصب وزير الدفاع.....وهي مشكلة تتمثل في إخضاع العسكريين للسلطة المدنية. والمشكلة الدينية....والمتمثلة في إقامة دولة علمانية كما ينص على ذلك الدستور. والمشكلة الاجتماعية.....والتي تأصلت في إسبانيا خلال الثلاثين عامًا التي خلت، بل وحتى قبل ذلك التاريخ ، والتي بدأنا بإيجاد حلول لها عبر ذلك الترابط الاجتماعي وتلك الرفاهية. والمشكلة الإقليمية... التي أمكن حلها بإقرار دولة الأقاليم.

من هنا أمكن تشبيهنا بفرسان يوم القيامة الأربع، والذين تواجدوا تاريخياً

في إسبانيا، أضف إلى ذلك كله مشكلة العزلة واللحاق بأوربا.

جميع هذه المشاكل وجدت سبيلها إلى الحل مع الديمقراطية، بيد أن هذا لا يعني أن الحديث عن المشكلة الدينية أو الإقليمية أو سواهما قد تلاشى بلا عودة، إنما المقصود هو أن الجزء الأكبر منها قد وجد سبيلاً للحل.

انطلاقاً من هذا، يجب الإشارة إلى أن أموراً ما زالت عالقة وما زلنا نتشاجر حولها، بيد أن شجاراً كهذا كان وما زال حاضراً ومتوقعاً.

بعد ذلك أخذت الأمور مجراها الطبيعي وواضح أنك لن تلجأ إلى عقد اتفاق في كل مرة، بل إن الأحزاب تقوم بإدارة دفة الحكم كما تشاء، هناك أكثرية وهناك أقلية، وعندما يستلم اليسار تلك الدفة نراه يحكم في اتجاه معين، وعندما تصل تلك الدفة إلى أحزاب اليمين فإنها ستحكم في الاتجاه المعاكس، ومع ذلك لا بد وقبل كل شيء من المحافظة على قوام أساسي.

ذلك هو بشكل مختصر ما أستطيع استنتاجه من تجربتنا، ولا أعلم علم اليقين إن كانت مفيدة للاستثمار لدى الآخرين.

التحول الديمقراطي الآمن فى إسبانيا
ودور المؤسسة العسكرية

ألبرتو أوليارت (Alberto Oliart)
وزير الدفاع فى فترة ما بعد فرانكو

أنا لم أدخل في مجال السياسة في أي حزب من الأحزاب لأني كنت سياسياً. لقد كنت ديمقراطياً بقناعة منذ أن كنت في الثالثة عشرة من عمري. أما سبب عدم التعرض لمزيد من التفاصيل هنا، فهو يعود لطبيعتي التي نشأت عليها منذ حداثة عمري.

أعتقد أن أي بلد مهما كان مختلفاً، يمكنه الاستفادة من أي تجربة أو نموذج سياسي لأي بلد آخر، وفي حالة الثقافة العربية والإسلامية والتي أنا معجب جداً بها وحسب قراءتي، أقول إن أصول المذهب السلفي مثلاً ، تعود لرجل كان يدعى –الأفغاني– وقد تمكن هذا من إنشاء ذلك المذهب أو الطريقة بفضل اطلاعه على الثقافة الصورية. هناك رسالة أرسلها الأفغاني إلى رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك هي بمثابة مرآة للنصوص المنمقة التي لا يمكن لأحد كتابتها ما لم يكن

مطلعاً وملماً بجميع جوانب الثقافة الصورية التي انتشرت خلال القرن الثامن عشر وقسم من القرن التاسع عشر في أوروبا. وقد استخدم الأفغاني ثقافته كسلاح فعال لمحاربة الاستعمار، وهو ما يمكن الاستفادة من بعض العبر وتسخيرها لأغراض أخرى إن كانت مفيدة ومناسبة.

بعد هذه المقدمة. أود البدء بالتركيز على ما سأقوله. والمهم هنا أن يتم إنضاج النقاش بالحوار والأسئلة.

لقد كانت الحركة التي نقلت إسبانيا إلى حالة الديمقراطية حركة شعبية قبل كل شيء، حركة شعبية ذات قاعدة واسعة جداً. فقد شهدت هذه البلاد خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٥ وهو تاريخ وفاة فرانكو، تحولاً اجتماعيا جذرياً لم تشهده أي من بلدان أوروبا الغربية تاريخياً. فقد تحولت بلادنا خلال تلك الفترة من بلد زراعي ذي نظام شبه إقطاعي لا يتجاوز دخل العامل الزراعي فيه ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دولار سنوياً – وكنت حينها محامي دولة شابًا في هذه المحافظة التي نتواجد فيها الآن – إلى بلد صناعي، بل وأصبحنا نحتل المرتبة العاشرة بين الدول الصناعية على المستوى العالمي عام ١٩٧٥. وبينما كانت نسبة العاملين في قطاع الزراعة تتجاوز ٥٠٪ من مجموع السكان عام ١٩٥٣ تراجعت هذه النسبة إلى ١٤٪ ، أما بقية اليد العاملة فهي التي تشكل قطاعات الصناعة والخدمات العامة، وبعد أن كانت نسبة الأميين تتجاوز ٤٠٪ من مجموع السكان في الأوساط الريفية، أصبحنا بلداً لا يوجد فيها أميون عام ١٩٧٥ ، كما أصبحت نسبة الطلبة بين جامعيين وطلاب المراحل المتوسطة ٤٠٪ من مجموع السكان العام.

هكذا كان الواقع الاجتماعي زمن الحكم الديكتاتوري للجنرال فرانكو وخلال المرحلة الأخيرة منه. وعندما مات فرانكو، مات معه نظامه كنتيجة حتمية لجميع الأنظمة الديكتاتورية، وخاصة في بلادنا التي كانت تشهد تحولاً متسارعاً، فقد كانت إسبانيا تستقبل ما يقارب ٢٠ إلى ٣٠ مليون سائح سنوياً، وكان الناس قد بدأوا يتحررون من القيود الاجتماعية المفروضة، ويسافرون إلى الخارج وينفتحون على العالم، بينما كان النظام أشبه ما يكون بالهرم الذي يرتكز على رأسه بدلاً من الارتكاز على القاعدة بحيث بات واضحاً أن

تهاويه وتحطمه بات وشيكاً.

لقد كانت موجة التغيير والتحول تعصف بكل مظاهر الحياة، وبات الجميع يعرف ذلك، يعرفه أقطاب النظام وتعرفه القوى السياسية المعارضة، كما قال لي زميلي نيكولاس سارتوريوس، وتعرفه بالطبع القوات المسلحة.

لقد أخطأ سان روما عندما قال إن « العسكريين كانوا يؤيدون فرانكو «، لا. لم يكن الأمر كذلك، بل إن أكثرية الجنرالات البالغ عددهم ١٨٠٠ جنرال والضباط البالغ عددهم ٣٠٠٠ ضابط خلال وجودي في الوزارة، كانوا قد شاركوا في الحرب الأهلية إلى جانب فرانكو، أما أعداؤهم فكانوا مزيجاً من الشيوعيين والاشتراكيين والجمهوريين والليبراليين والديمقراطيين، جميعهم كانوا أعداء أشداء،أما مؤيدو فرانكو فكانوا متطرفين في عدائهم لكل من يخالفهم أو يختلف معهم ، وأذكر مرة أنه بمجرد الإدلاء برأيي حول أحد القوانين التي صدرت عام ١٩٦٨ كان كافياً كي ينعتني الجنرال كاريرو بلانكو بالعمالة وأني من أعداء إسبانيا، لمجرد قولي أن ذلك القانون لم يعجبني.

إذاً. ومما سبق فإن الجميع كانوا على يقين بأن تغييراً ما سيحدث لا محال، والذي لم يكن يعرفه أحد هو متى سيحدث ذلك التغيير.

لقد أدى اغتيال الجنرال كاريرو بلانكو الذي كان بمثابة الذراع اليمنى لفرانكو عام ١٩٧٣ إلى تغييرات جذرية في المعطيات التي كان سيستخدمها أقطاب النظام للمحافظة على استمراريته، وكان مساعدو كاريرو بلانكو قد استحضروا خطة محكمة تقريباً ،للانتقال بالبلاد إلى مرحلة شبه ديمقراطية، وهذه حقيقة وأنا شاهد على ذلك، وإن رغبتم بعد ذلك الاستفسار عن أي شيء ، فأنا مستعد للإجابة. أقول. في تلك الأثناء تجلى دور الملك ، لأن الملك هو الحليف الطبيعي لفرانكو كما هو معلوم، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولذا كان من الطبيعي أن يكون له كلمة في كل ذلك.

كان فرانكو قد مات في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٥ ، وعلى إثر ذلك وبعد يومين فقط، أي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٥ ، ظهر الملك ليقول. «أريد أن أكون ملكاً لجميع الإسبان» حينها أيقنت وأيقن معي الكثيرون بأن الزملاء الذين كانوا في المنفى أمثال–ريبيتوس – وغيره ممن

كانوا ينتمون إلى الحركة الاشتراكية الكتلانية، بل وبعض الزملاء في النقابات العمالية، بأن الملك عازم على الدفع باتجاه الانفتاح الديمقراطي علماً بأننا كنا نجهل طبيعة ذلك الانفتاح.

بالطبع. فقد كانت هناك الكثير من العقبات التي ستواجه مثل ذلك الانفتاح، ولكن قيادات الجيش لم تتأخر كثيراً في الإعراب عن ولائها للملكية والملك، وقد شكل هذا مضافاً إليه الإصرار الذي أمكن تلمّسه في كلمات الملك، ضماناً مبدئياً بأن الأمر كان جدياً.

بعد ذلك ، بدأ الملك باتخاذ ما يلزم اتخاذه لتحقيق ما وعد به، فعين رئيساً للبرلمان ممن يدينون له بالولاء ولا يتوانون في تنفيذ أوامره، وكانت الخطوة اللاحقة، أن عين أدولفو سواريث الذي بات رمزاً من رموز الحرية والديمقراطية في إسبانيا- وكان أدولفو سواريث يشغل منصب سكرتير عام الحركة الوطنية التي كان شكلها فرانكو نفسه-. أقول. إنه لولا تلك المبادرات وأعني إشراك العديد من القوى والشخصيات المحسوبة على فرانكو، كما أشار السيد نيكولاس في العملية الإصلاحية، لما أمكن إقرار الديمقراطية بسهولة وبدون عنف أو إراقة دماء.

إذاً. لقد شكل التجانس الاجتماعي: الطبقة الوسطى التي تضم طبقة العمال المتخصصين ممن كانوا يعيشون في بحبوحة اقتصادية كالمحامين والأطباء الشبان ، عامل استقرار، كما كان لصورة الحرب الأهلية في أذهان الكثيرين وأذهان الجنرالات الذين خاضوها، دور مهم في تهدئة الأجواء، حيث لا أحد يرغب في استعادة مشاهد تلك الحرب وويلاتها، اللهم إلا قلة ممن كانوا يظنون بأن خلاص إسبانيا يتوقف على وطنيتهم. ولكن هؤلاء كانوا لا يشكلون سوى قلة قليلة كما أسلفت، ومن بينهم أولئك الذين قاموا بالانقلاب أو محاولة الانقلاب العسكرية الفاشلة.

من جهة أخرى، فقد كانت هناك ظروف عالمية ملائمة للتحول الديمقراطي، فقد كانت الدول الأوربية المحيطة بنا تنعم بتلك الديمقراطية، كما كانت الولايات المتحدة التي نرتبط معها بمعاهدة مميزة، علماً بأن الامتياز كان لصالحها وليس لصالحنا، إلا أنها ومن منطلق كونها دولة ديمقراطية، كانت تؤيد بلا شك

عملية ديمقراطية في بلادنا بالإضافة إلى الدعم العسكري والاقتصادي.

وكما نرى، فقد كانت جميع العوامل مهيئة ومساعدة. لم نكن نعيش في عام ١٩٣٦ عندما نشبت تلك الحرب فيما بيننا، ولم نكن نحكم من قبل الحركات النازية والفاشية التي راح يتعاظم شأنها في أوروبا آنذاك. أي وبعبارة أخرى، فقد ساهم كل من ذكرى الحرب الأهلية الأليمة، مجتمعة مع الظروف العالمية آنذاك في تحقيق مطالبنا الديمقراطية.

إلا أني أعود وأكرر، بأن دور الملك في مرحلة من المراحل كان أساسياً، كذلك كان في ٢٣ شباط/فبراير عام ١٩٨١، وعندما حدثت المحاولة الانقلابية الفاشلة. في تلك الأثناء، ومن موقعه كقائد عام للقوات المسلحة، أمر الملك قادته العسكريين بالتوقف عن التحرك، وأوقفت فعلاً القوات التابعة لثلاث مناطق عسكرية حسب علمي. أي أن الأوامر صدرت عن الملك مباشرة لعدم وجود حكومة تتحمل تلك المسئولية حينئذٍ. والحق يقال، إن بعض الذين تحركوا وشاركوا في تلك المحاولة لم يكونوا على علم بما هم مقدمين عليه، كما أن البعض الآخر لم يكن راضياً عما كان يفعله، بل كان ينفذ الأوامر الصادرة له من رؤسائه وحسب.

بعد ذلك اكتسبت قوى المعارضة زخماً جديداً بانضمام بعض التيارات كقوى الحركة الوطنية، بحيث أصبح من الممكن إرساء قواعد الديمقراطية. وهو ما تم خلال الاتفاقيات التي عرفت فيما بعد باسم اتفاقيات منكلوا، والتي تمت ما بين ٨ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٧ وشاركت فيها بصفتي وزيراً للصناعة والطاقة في أول حكومة من حكومات المرحلة الديمقراطية في إسبانيا.

أؤكد لكم أن ذلك اللقاء كان شيئاً لا يصّدق، فحول طاولة كهذه التي نجتمع حولها الآن، أو ربما كانت أطول بقليل، اجتمع عدد من الشخصيات السياسية الذين قد يتجاوز عددهم عددنا بقليل. هناك كان سانتياغو كاريو من الحزب الشيوعي وشخصيات أخرى، أما أنا فقد شاركت في تلك الاجتماعات خلال الاتفاقيات الاقتصادية التي استغرقت أطول وقت من النقاش. هناك كما قلت، اجتمعت عدة شخصيات تنتمي لمختلف الأحزاب والتيارات السياسية، يمينيين

ويساريين ومن الوسط وجميعهم منهمكون في عمل شاق استمر لثلاثة أيام متواصلة، وتمخض عن تلك الاتفاقيات الشهيرة.

كنا نعرف جميعاً بأن الغرب مقبل على أزمة اقتصادية عرفت فيما بعد بأزمة عام ١٩٧٦، وكانت هي الأسوأ من نوعها منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣.

أقول. إنني عندما خالفت زميلي نيكولاس في الرأي، إنما كنت أريد القول إن نسبة التضخم كانت بحدود ١٤٪ وليس كما ذكر هو بأنها كانت تقارب ٤٠٪ في نهاية ذلك العام. وقد تمكنا من وضع حد لاستمرار هذا التضخم وذلك من خلال سلسلة من التدابير، وشاركت حينها كوزير للصناعة والطاقة.

ولقد تجسدت تلك الاتفاقيات وتبلورت من خلال ميثاق منكلوا الذي أعتقد بأنه كان مثالياً بكل المعايير، حيث إنه ومن خلال ذلك الميثاق، تمكنا من الانتقال من نظام سياسي معين إلى نظام سياسي مختلف كل الاختلاف وهو ما تطلب منا أقصى درجات التوافق ،لأنه وبدون خيار كهذا، لن يكون أمامنا سوى خيار العنف والإخضاع والمواجهة الذي أشار له زميلي نيكولاس، وهو ما لم يكن يرغب به أحد، وذلك بالرغم من أن بعض القوى السياسية فضلت البقاء خارج هذا الإطار، واللافت في الأمر أن تلك القوى التي سميت بالفرانكونية نسبة لفرانكو، لم تحصل إلا على مقعد واحد من المقاعد البرلمانية خلال الانتخابات الديمقراطية الأولى.

أما السيد فراغا، فقد أحاط نفسه بمجموعة من وزراء فرانكو ممن كانوا على استعداد للقبول كلياً أو جزئيا «لا نعلم» بقواعد اللعبة الديمقراطية للمرحلة الانتقالية، وتمكنوا من الحصول على ثمانية مقاعد مقابل ١٦٨ مقعدًا حصل عليها حزب الوسط الديمقراطي برئاسة السيد أدولفو سواريث، بينما حصل الحزب الاشتراكي على ١١٩ مقعدًا ، وحصل الشيوعيون على ٢١ مقعدًا. وبالمناسبة فقد حصل الحزب الوطني الكتلاني على ١٩ مقعدًا. هذه النتائج تعكس بوضوح، أن الذين كانوا يؤيدون استمرارية نظام فرانكو كانوا قلة قليلة ، لم تكن لديهم قاعدة شعبية، لأن اهتماماتهم ومصالحهم تختلف عن اهتمامات ومصالح الأغلبية في إسبانيا.

ويهدف الإضافة ليس إلا. أستطيع القول إن المرحلة الانتقالية لم تكن مثالية، من الواضح أنها لم تكن كذلك ، ولكن ومع كل الشوائب التي قد تكون رافقتها إلا أننا حققنا جميع أهدافنا: الحرية والديمقراطية لهذا البلد، حصلنا على انتخابات ديمقراطية حرة وسرية، والأهم من هذا وذاك هو أن أصبح لدينا دستور. كل ذلك بفضل اتفاقيات منكلوا والتوافق التام ما بين القوى السياسية، وهو ما بلور كما ذكرت الدستور. ذلك الدستور الذي أستطيع القول عنه إنه ليس مثالياً. ليس مثالياً بالمطلق لأن بنوده ليست سوى محصلة لتسويات تمت بين مختلف القوى، ويمكننا أن نتصور أن نصوصاً من هذا القبيل تبعث على بعض الغموض، ولكن وبالرغم من الغموض المفترض، فقد صلح الدستور ولبى جميع المتطلبات لمدة ٢٥ عامًا. وكما يقول الإنجليز "فإن ما هو مثالي يكون عدواً لما يصلح".

وهناك شيء آخر أود إضافته. لقد ناقشنا في تلك الاجتماعات، المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية ، ولكن ليس بالشكل الذي نصت عليه مبادئ الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ إنما كما جاءت في الاتفاقيات الأوربية لعام ١٩٥٢ ، كنا نرغب بتحقيق تلك المطالب وبأسرع ما أمكن، وقد حصل وتحققت فعلاً من خلال تشكيل المحكمة الدستورية وضمان الفصل ما بين مختلف السلطات وصلاحياتها.....إلخ. تلك كانت المرحلة الانتقالية، وذلك كان ما قدمناه لها، ولكن ماذا عن القوات المسلحة ؟.

لقد انحنت القوات المسلحة أمام الملك تعبيراً عن ولائها. أما ليلة الثالث والعشرين من شباط/فبراير فقد شهدت محاولة انقلابية عكست في مضمونها وليس آليتها، قناعة تقليدية في إسبانيا مفادها أنه إذا تقدم الجنرال فما على مأموريه إلا اللحاق به دونما أي اعتراض. كان هناك جنرال وبعض الضباط، الجنرال ميلان ديل بوش وزمرة من الضباط من ذوي الرتب المتوسطة.... وكان هناك ضباط آخرون قالوا لا للانقلاب ومنهم لواء المدرعات التابع لمنطقة مدريد العسكرية، رفضوا الانصياع وقالوا. نحن نستلم أوامرنا من الملك فقط، كما رفضت وحدات عسكرية مهمة ذلك التمرد مثل لواء المظليين وأسراب الطائرات الرابضة حول مدينة بالنثيا ممن أعربوا عن استعدادهم لمقاومة

التمرد على الدستور بالسلاح، وكذلك ألوية القوات الخاصة الذين نطلق عليهم لقب -المحاربين- في إسبانيا والذين يقابلهم -القبعات الخضر- في دول أخرى، ممن يتقنون حرب الشوارع. هؤلاء قالوا لا للتمرد، وهو ما أعرب عنه قائدهم - فيكتور لاغو- وهو مظلي برتبة جنرال. جميع هؤلاء وغيرهم ممن يشكلون القسم الأكبر من القوات المسلحة رفضوا الفكرة الانقلابية لأنهم كانوا على قناعة بأن الجيش لا يجب أن يتدخل في القضايا السياسية، وهو ما عبر عنه أفضل تعبير الجنرال -غوتييريث ميبادو- وأحد رموز المرحلة الانتقالية حين قال جملته الشهيرة «على العسكريين الذين يريدون ممارسة السياسة، خلع بزاتهم العسكرية أولاً ومن ثم يعملون في السياسة».

تلك هي القوات المسلحة التي وجدتها في تلك الأثناء. وبفضل قوات من هذا القبيل أمكن محاكمة جميع من شارك بمحاولة انقلاب ٢٣ شباط/فبراير وكانوا ٣٧ عسكرياً بين ضابط وجنرال، وقد شكل ذلك سابقة لم تعهدها إسبانيا في تاريخها، حيث جلس هؤلاء في قفص الاتهام وصدرت بحق اثنين منهم أشد العقوبات وهما الجنرال ميلان ديل بوش والجنرال تيخيرو، ولحسن الحظ أن عقوبة الإعدام كانت ملغاة آنذاك. وحينما استأنفت تلك الأحكام، عادت المحكمة الدستورية لتصدر أحكاماً مشابهة بحق الجنرال أرمادا.

ومنذ ذلك الحين، دخل الجيش الإسباني مرحلة مختلفة من مراحل تاريخه، وذلك إثر سلسلة من التغييرات التي طرأت على بنيته والمعطيات المستجدة على الساحة الدولية، حيث تم انضمام إسبانيا إلى منظومة الحلف الأطلسي وبات اهتمامنا مختلفاً عما كان عليه في السيطرة على أعداء الداخل والآن توجد توجهات بألا تنحصر اهتمامات الجيش ومهماته داخل حدود البلاد، بل تجاوز تلك الحدود والاهتمام بما هو خارجها، وهي خطوة مهمة، وتمثل حلقة من حلقات الانفتاح على عالم أوسع.

الفترة الانتقالية فى إسبانيا
وجهة نظر شيوعية

خوسيه روما
كان عضواً فى المنظمة الثورية للعمال (مجموعة شيوعية ماوية)
خلال مرحلة التحول الديمقراطي

كان إلياس دياث من أساتذتي الأوائل، وهو ما شجعني للمخاطرة بالمجيء، والسبب في ترددي، هو خشيتي من ألا يكون ما سأقوله لكم مترابطاً. ولكني سأحاول. بيد أنه وفي حال تكلمت كثيراً، قد لا أتمكن من إيصال الفكرة التي أنا بصدد إيصالها لكم.

وكي تتفهموني بشكل أفضل، أقول. إن التيار السياسي الذي كنا ننتمي إليه أنا وباكو لم يعد موجوداً على الساحة، فقد كنا ننتمي إلى « منظمة العمال الثورية « وهو تيار سياسي كنا نقول إنه شيوعي الطبيعة ومتأثر بجمهورية الصين الشعبية.هذا فقط كي يكون لديكم بعض الأوليات عن ذلك التنظيم المنحل.

لقد شكلت هذه المنظمة السياسية عام ١٩٧٠ وتم حلها عام ١٩٨٠ ، وقد قمنا بأنشطة مهمة على الساحة السياسية، علماً بأن تقييم أنشطة من هذا القبيل ليس بالأمر السهل، ومع ذلك يبقى من الواضح أنه لم يكن لنا أي دور يذكر في النضال ضد ديكتاتورية الجنرال فرانكو، كما لم يكن لنا أي دور بارز بعد ذلك.

وهكذا، فقد اقتصر نشاطنا على جزء من المرحلة الانتقالية، ويكفيني شرفاً أن قمت بالتصويت لصالح الدستور، وذلك بالرغم من أننا لم نتمكن من التقدم للانتخابات لأن حكومة السيد أدولفو سواريث لم تمنحنا حق خوض تلك الانتخابات التي كانت الأولى من نوعها في بلدنا، والتي تمت في شهر حزيران/يونيو من عام ١٩٧٧.

لن أقوم باستعراض منجزات المرحلة الانتقالية، ولن أتطرق لوقائعها التاريخية ، محاسنها أو مساوئها خاصة أن بلادنا تشهد في هذه الأيام جدلاً في هذا الخصوص، إنما أقول إنني من الناس الذين يطبقون المثل القائل " الماء الراكد لا يحرك الطواحين " وأن على الذين يرغبون في توسيع رقعة الديمقراطية في بلادنا أخذ العظة من التاريخ، ومن النضال المتواصل في سبيل توثيق نظامنا الديمقراطي. كما أن فهم واستيعاب الحوادث التي جرت في السابق، قد يساعد كثيراً وهو ما أود التطرق له الآن.

قد يتراءى للبعض أن أفضل وسيلة للتعلّم من دروس المرحلة الانتقالية، إنما يكمن في اتخاذها كنموذج يحتذى به، إلا أن الأمور باعتقادي ليست بهذه البساطة، وأقول إن جميع السياسيين الذين فكروا يوماً بتطبيق واتخاذ نماذج أخرى من التاريخ، إنما ارتكبوا أخطاء فاحشة.

في عام ٢٠٠٣ قام أحد الكتاب المعجبين بالمرحلة الانتقالية الإسبانية وهو بولندي اسمه –آدم ميشنيك– بكتابة مقال نشرته صحيفة الباييس (اليومية الإسبانية) تحت عنوان " إسبانيا مدرسة للبولنديين" علماً بأنه كان يستطيع القول مدرسة للسوريين أو العراقيين...إلخ.

يقول الكاتب "في عام ١٩٨٩ قرأت مقابلة مع السيد فيليب غونثاليث قال فيها حينما وجه إليه سؤال عن رأيه في نموذج المرحلة الانتقالية في إسبانيا:"

ليس هناك من نموذج إسباني. «لقد تصرف فيليب غونثاليث كما تصرف قبله كريستوبال كولون الذي لم يعرف أنه اكتشف أمريكا». حسناً. الذي أريد أن أقوله هو إنني أشاطر السيد غونثاليث رأيه، وذلك لأني أعتقد بأنه لا يوجد نماذج سياسية أو قوالب جاهزة للمراحل السياسية، بل لو وجد مثل ذلك النموذج حقاً لوضعنا له تواريخ، تاريخ ابتدائه وتاريخ انتهائه وتواريخ الأحداث البارزة التي شهدها خلال امتداده. وهذا ما يفسر بأن كل أستاذ علوم سياسية، كل سياسي يحدد فترة ابتداء تلك المرحلة وتاريخ انتهائها بالشكل الذي يحلو له، وهو ما يؤكد بلا شك أن ذلك النموذج لم يكن موجوداً أبداً.

الحقيقة أن فيليب غونثاليث كان على صواب، بينما كان كريستوبال كولون مخطئاً، وأعتقد أن الأخطاء الحسابية في السياسة تشبه إلى حد كبير أخطاء الملاحة البحرية التي ارتكبها كولون.

لقد اكتشف كولون أمريكا لأنه أخطأ في حساباته، لقد كان يعلم أن الأرض كروية وكان يريد الالتفاف حولها والوصول إلى الهند، ومن أجل ذلك قام بوضع حساباته. في المقابل اعتقد مستشارو الملوك الكاثوليك في إسبانيا ومستشارو الملكة إيزابيل تحديداً، أن من ضروب المستحيل الوصول إلى الهند على متن ثلاث سفن هزيلة كقشور البيض ألقي بها إلى عرض المحيط ، ولذا لم يحبذوا الفكرة ، إلا أن رأي الملكة إيزابيل كان هو الأرجح والمسيطر، وانطلق كولون على متن تلك السفن بحثاً عن الهند سالكاً وجهة مختلفة ليجد نفسه خطأً في مكان آخر، ولا نعلم ما إذا كان كولون اكتشف يوماً أنه كان قد وصل إلى قارة أخرى أم لا، ولكن ذلك ليس المهم. المهم أن ما حدث مع كولون كان نتيجة لأخطاء حسابية. وقد ارتكبت أخطاء حسابية أخرى خلال المرحلة الانتقالية، وكان لها وقع وتأثير مهم عليها ، ولنتحدث مثلاً عن أصحاب الأدوار الرئيسية لتلك الفترة: سانتياغو كاريو، وهو سكرتير عام الحزب الشيوعي، أخطأ عندما أعتقد أن نهاية الحقبة الدكتاتورية للجنرال فرانكو كانت قد قاربت على الانتهاء.

في إحدى المرات، وحينما كنت جالساً أنا وكاريو في أحد مطاعم باريس، دخل علينا نيكولاس على غير موعد، وبينما نحن كذلك وصلنا خبر مفاده أن فرانكو أصيب بجلطة دماغية ثانية، حينها قام كاريو وقال «لنشرب نخب قرب

نهاية فرانكو»، وفعلنا. بعد ذلك وحينما مات فرانكو فعلاً لم أشرب أي نخب لذلك.وأنا أعتقد أن كاريو أخطأ في حساباته وتوقعاته لما سيؤول إليه الحال بعد انتهاء عهد فرانكو أو كما خيل لنا حينئذ. فقد اعتقد للحظة، أنه بات في موقع يخوله من السيطرة على مجريات الأحداث السياسية القادمة، ليصبح بعد ذلك القوة النافذة الأولى في إسبانيا ودفع في ذلك الاتجاه حينما شكل ما سمي "باللجنة الديمقراطية" واستثنى منها الاشتراكيين أو استبدلهم – لا أريد الدخول في تقييمات ما حدث–، المهم أن كاريو استثنى القوى الاشتراكية.... لماذا أخطأ كاريو ؟. قد يكون لأن الحزب الشيوعي كان فعلاً القوة الأساسية التي تناضل على الساحة ضد فرانكو، ولم يكن لأية قوى أخرى القدرة والزخم الذي كان يتمتع بها الشيوعيون. ومع ذلك فقد أخطأ كاريو لأنه لم يقدّر الأعداد الحقيقية للمعارضين الذين عادة ما تتضاعف أعدادهم حينما تحدث أزمات سياسية، وبدلاً من الحديث عن عشرات الآلاف يصبح من الضروري الحديث عن مئات الآلاف، حتى وإن لم تشارك تلك الآلاف المؤلفة سوى بالإدلاء برأيها، لقد نسي كاريو أن ذاكرة الإسبان التاريخية كانت تربط دائماً بين اليسار واستعادة الحريات، ونسي أننا نحن الشيوعيين لم نكن لنشكل أكثر من ١٠ أو ١٢٪ من مجموع ذلك اليسار في أفضل التقديرات.

أنا أعتقد أنه أخطأ أيضاً، وهذا شيءٌ يقر به و يعترف الجميع، أن دور كاريو كان محورياً في الخروج من المرحلة الانتقالية على النحو الإيجابي الذي خرجنا به. وكذلك الحال بالنسبة لأدولفو سواريث الذي لعب دوراً أساسياً أدى إلى انتهاء تلك المرحلة على أكمل وجه وخاصة بالنسبة للقطاعات الاجتماعية التي كان يدافع عنها والقوى السياسية التي كان يؤيدها بالرغم من أن أحداً من هؤلاء ولا أولئك اعترف له بالجميل. وقد أخطأ أدولفو سواريث برأيي عندما فكر أن قانون الإصلاح السياسي الذي أقره بنفسه دون مرضاة المعارضة. حسناً.... لم نرفضه جميعنا، بل البعض منا، ولا أريد الدخول في تقييم مفصل. أقول فقط إن سواريث اعتقد بإمكانية نشر الحريات بشكل مرحلي أو مجزأ دون الأخذ بعين الاعتبار أن الحريات تشكل حالة واحدة غير قابلة للتجزئة، وبعبارة أخرى، فقد اعتقد سواريث بوجوب تشريع الأحزاب التي كان لها تاريخ نضالي ضد فرانكو. حسناً... وبالرغم من أن البعض يعتقد بأن ذلك يمكن أن يشكل

نموذجاً مثالياً، إلا أن الحقيقة هي أن قانوناً كهذا لا يمكن أن يفي بالمطلوب أو أن يكون مقدمة لعملية كبح جماح الديكتاتورية، بالإضافة إلى أن القانون المشار إليه لم يتطرق لموضوع إقرار الدستور، بل إن كل ما جاء فيه لا يعدو كونه مقدمة لمجموعة من التوصيات لإصلاح القوانين الأساسية.

هذه الطريقة وهذا الالتفاف له تاريخ قديم في دستورنا، دستورنا الأول الذي يعود تاريخه إلى عام ١٨١٢، والذي أثار منذ إقراره في ذلك الحين وحتى الآن الكثير من الجدل، بل إن البعض ذهب إلى حد التساؤل ما إذا كان لإسبانيا دستور أم لا، وهل أن ذلك الدستور " كان مجرد مجموعة من القوانين القديمة للمملكة ". المهم أن ذلك أدى في نهاية المطاف إلى إقرار دستور، وهو ما حدث ثانية في عهد الرئيس سواريث.

أخطأ الرئيس سواريث أيضاً لأنه، وإن لم يكن في الحسبان، اضطر إلى تشريع الحزب الشيوعي قبل ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات وكان يوم جمعة وصادف أن كان عيداً دينياً مما كان له تأثير كبير أيضاً. أما نحن فلم يسمح لنا بالمشاركة في تلك الانتخابات؛ وهو ما أدى إلى توتر كبير طال حتى القيادات العليا في الجيش وأكد للمتشككين أن ذلك الجيش الذي نمتلكه، إنما يقوده أناس مؤيدون للجنرال فرانكو وسنتحدث عن هذا لاحقاً، وأن أولئك القادة ما كانوا ليطيعوا الملك خوان كارلوس لولا أن فرانكو كان هو من نصبه، وأعتقد بأن أوليارت لديه ما يقوله في هذا المجال وبشكل أفضل.

وبالنسبة للحزب الاشتراكي، فقد يكون الطرف الوحيد الذي لم يرتكب أخطاءً ، وهذا لا يعني أني متشوق للإسهاب في الثناء على وعيه ووعي زعمائه، بل يبدو أن جميع الظروف أتت ملائمة كي يكون دور الحزب الاشتراكي الدور الأساسي والرائد في إقرار الديمقراطية في بلادنا؛ ومن ثم الحصول على الأغلبية في صناديق الاقتراع.

إذاً: ما هي الأشياء التي أحسن فعلها ؟

باعتقادي أن باستطاعة كل الذين تابعوا تطورات المرحلة الانتقالية في إسبانيا الجزم بأن ما قمنا به هو عدم الالتفات إلى الوراء، وتناسي ما حدث في

الماضي وكأن شيئاً لا يعنينا من ذلك، لأن في ذلك خطورة للانجرار من جديد إلى حرب أهلية أخرى. وبعبارة أخرى فقد تنازلت جميع القوى عن محاولاتها للسيطرة على الساحة لتجنب أي شكل من أشكال المجابهة العنيفة.... أعتقد أن الجميع كانوا واعين لذلك وساهموا في درء ويلات العنف بما فيهم نحن الذين كنا نعتبر أنفسنا ثوريين. كنا نعرف أن الولايات المتحدة إنما كانت ترى الحالة البرتغالية عند النظر إلينا.... الولايات المتحدة لم تقدم لنا أي دعم من أجل إقرار الديمقراطية في بلادنا، وهي لم تفعل لأنها كانت تعتقد أن إسبانيا مرشحة لتكرار الحالة البرتغالية؛ حيث قام الجيش قبل عام من ذلك التاريخ، بالإطاحة بنظام سالازار الديكتاتوري وإقرار نظام ديمقراطي ذي معالم اشتراكية. ولندع هذا الأمر جانباً الآن... ذلك من الأشياء التي أحسن فعلها ولكن: ما هي الأشياء التي أسيء فعلها ؟

إذا كان الهدف حقاً التعلم مما جرى، فلا بد لنا من الإشارة إلى الأشياء التي أسيء فعلها. وهنا نقول. إن أعداداً كبيرة من الشبان – بضعة آلاف – كانوا قد انضموا إلى العمل النضالي ضد نظام فرانكو دون أن يكون لديهم أي تصور عن مجريات الحرب الأهلية التي شهدتها بلادنا في السابق، والسبب هو أن تلك الحرب كانت قد بدأت عام ١٩٣٦ وانتهت عام ١٩٣٩ ولذا فإن الكثير من أولئك الشبان لم يعاصروها، كما أنهم لم يهتموا بمعرفة ظروفها أو مجرياتها والأسباب الحقيقية التي أدت إلى اندلاعها، بل كان همهم الوحيد يتركز في البحث عن السبل الكفيلة بإقرار الديمقراطية في بلادنا دون اللجوء إلى العنف. ولذا فأنا أعتقد بأن ما أسيء فعله يتلخص في أننا لم نهتم بنزع سلاح أولئك الذين لم يتورعوا عن استخدامه في سبيل الحفاظ على حالة الديكتاتورية التي كانت قائمة خلال عهد فرانكو. وقد كان في المحاولة الانقلابية التي تمت في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١ ، أفضل مثال على ذلك. تلك المحاولة التي فشلت، لا لقلة الذين شاركوا فيها، بل على العكس، لكثرتهم التي أدت إلى تخبطهم فيما بينهم.

أود أن أقول. إنه وخلال المرحلة الانتقالية، كانت تتواجد نواة صلبة ممن يمانعون في الانتقال السلمي إلى حالة الديمقراطية، وقد كانت تلك النواة تمتلك

من القدرة ما يكفي لعرقلة العملية من خلال التحريض على الشغب والعنف، وأمام ذلك، اختارت الأكثرية، اتباع سياسة النعامة التي تدفن رأسها في الرمل؛ وهو ما أدى إلى تلك المحاولة الانقلابية الفاشلة. وسأترك ما تبقى من الموضوع إلى حين فترة الحوار، حيث سأروي لكم فيها بعض أمثلة عدم الاكتراث والسلبية التي عولجت من خلالها تلك المحاولة، حيث عانيت شخصياً من ذلك ، بل وتم اقتيادي إلى محكمة عسكرية عام ١٩٧٨ لا لشيء سوى لأني كنت قد حذّرت من أن محاولة انقلابية ستتم قريباً ، وذلك على إثر معلومات تلقيتها من بعض ثكنات الجيش. ذهبت حينها شخصياً إلى فيليب غونثاليث كي أنبهه للأمر ، ولم تتعد إجابته لي بأن «أهدأ يا سان روما».

في كل مرة يحدث فيها تحول سياسي مهم، يبرز الجدل القديم الحديث، عمن يكتب وقائع التاريخ، هل تكتبها الجماهير، أم أن الذي يقوم بكتابتها هم الأفراد البارزون. وأنا أعتقد أن الذين يفكرون بأن الأحداث سارت بالشكل الصحيح خلال المرحلة الانتقالية علماً بأنها كان من الممكن أن تنتهي بشكل سيئ، هم أنفسهم الذين يعتقدون أو يريدون ترسيخ الاعتقاد لدى الآخرين بأن الأحداث سارت بالاتجاه الذي كان مخططاً لها. وأقصد تحديداً بعض أعضاء حزب الوسط الديمقراطي السابقين ممن قاموا بعد إزاحتهم من السلطة بالعودة إلى كتابة كل شيء على طريقتهم، وذلك لإقناعنا بأن أحداث المرحلة الانتقالية إنما سارت حسب ما كان مخططا لها من قبل بعض الشخصيات. وأقصد هنا الرئيس كالبو سوتيلو، وهو ديمقراطي بلا شك. فقد قال هذا حينما تحدث في مذكراته عن تلك المرحلة «لقد كان الملك بالنسبة لنا كل شيء». وأعتقد بأنكم تدركون ما وراء هذه العبارة. الملك محرك الديمقراطية.... وعندما يتكلم عن الطبقة السياسية التي عاصرت فرانكو يؤكد أنها أدت دوراً مهماً. وهذا ما لا أوافق عليه بأي شكل. لقد كان فرانكو متفرداً،يدير كل كبيرة وصغيرة في إسبانيا، إذاً ما قاله السيد كالبو سوتيلو يفتقر للصحة، حيث إنه «ومنذ فترة طويلة لم يعد لفرانكو أو من كان يدور في فلكه، أي دور على مسرح أحداث البلاد، بل لقد أصبح كل شيء بيد الأحزاب السياسية ممن ناضل لاستعادة الحريات في بلادنا، والذي حصل هو أن تلك العبارة كانت مفيدة لإخفاء العجز الذي اتصفت به الطبقات السياسية التي عاصرت فرانكو إلى أن توفي هذا بشكل طبيعي».

أما أنا. فلا أعتقد شخصياً إلا بالنضال ومشروعيته كوسيلة وحيدة لاستعادة حرية الشعوب، كما أعتقد وأثق بالقرارات التي يتخذها السياسيون....أعتقد بأن الذي أصاب فيه الملك «الذي أصاب فيه جميع الملوك البوربونيين الذين توالوا علينا إبتداءً من أسوئهم وحتى أفضلهم وهو هذا الأخير، بينما كان فرناندو الثامن أسوأهم لأنه كان خائناً وجباناً بحسب أمه» هو حدسه وتقديره الصائب للأحداث، جميعهم كان لديهم حدس صائب، وهذه حقيقة ملموسة عندما نتكلم عن ملكنا، الملك خوان كارلوس، وكان حقيقة أيضاً عندما استعادت العائلة البربونية شرعيتها في فرنسا بعد انهزام نابليون في واترلو....، فقد فهم الملك وأصاب فيما تحتاجه فرنسا آنذاك. وباعتقادي أن أعظم إنجاز حققه ملكنا الحالي يتمثل بأنه «فهم وأصاب فيما تحتاجه إسبانيا» ولو أن ذلك أتى متأخراً بعض الشيء.

أعتقد أن أهم الأشياء، يتمثل في النضال المستمر في سبيل تحقيق الديمقراطية للشعوب ، وذلك لأنه السبيل الوحيد الذي يدفع السياسيين إلى تغيير القرارات لتتناسب مع حاجات وتطلعات تلك الشعوب، وهناك العديد من الأمثلة في هذا المجال، وأخص بالذكر مثلاً واحداً. أقول. لقد كان ضرورياً أن تفشل المحاولة الانقلابية التي تمت في الثالث والعشرين من شهر شباط/فبراير عام ١٩٨١ حتى يخرج ملايين الإسبان بعد فشل المحاولة إلى الشوارع للدفاع عن والمطالبة بإقرار الدستور الذي كان قد شرع منذ عام ١٩٧٨ ، فقط بعد ذلك التاريخ وبعد المحاولة الانقلابية أصبحنا نحتفل بذكرى إقرار ذلك الدستور.

الدستور هو الثمرة السياسية والتشريعية للمرحلة الانتقالية. إنه رمز ديموقراطيتنا، ومع ذلك فالعجيب بالأمر أن أحداً لم يمجده أو يحتفل به خلال السنوات الأولى لإقراره، بل أن الذين كانوا يحكمون آنذاك لم تكن لديهم الرغبة بأن يحتفل أحد بهذه المناسبة....حسناً. لقد انطلق ملايين الناس في مظاهرات عفوية للدفاع عن الدستور الذي أصبح يرتبط منذ ذلك الحين بفكرة الحرية. خرج الناس ليؤكدوا حرصهم على الرمز الذي يجسد اتفاق الجميع على عدم اللجوء إلى العنف لحل مشاكلهم السياسية. حينها فقط ترسخت تلك الفكرة في ضمائر الإسبان وإلى الأبد.

أيام في توليدو..
كأني ما زلت في الشام[1]

فايز سارة

لا تبدو توليدو الإسبانية بعيدة عن دمشق في كثير من المقاييس والتقديرات الشخصية. كان ذلك شعوراً شخصياً رافقني، وأنا أعيش ثلاثة أيام حافلة للمرة الأولى في هذه المدينة الصغيرة المليئة بالحياة.

كانت الزيارة تحت عنوان «الديموقراطية والمجتمع المدني في سورية»، وهذا موضوع جعل توليدو قريبة للغاية من دمشق، التي انشغلنا على مدار السنوات الست الماضية بنشاط في نقاشات وجهود هدفها تطوير المجتمع المدني والسعي إلى التحول الديمقراطي، مما جعل الأمر يبدو وكأننا ما زلنا في دمشق، نناقش أمراً هو دمشقي بامتياز، والنقطة الثانية، أن أغلب الحضور كانوا من السوريين المنشغلين بالهم السوري والمستقبل السوري، وقد اعتاد بعضنا اللقاء بين وقت وآخر، والبعض الآخر كان يلتقي، ويتحاور باستمرار في شؤون سورية مختلفة. وفي الحالات التي دخل على المجموعة آخرون من عرب مثل صديقنا المغترب اللبناني والأستاذ الجامعي في أكسفورد نديم شحادة وإسبان منهم السيدة خيمة مارتينيز الأستاذة في جامعة مدريد المستقلة، لم يختلف الأمر كثيراً، فقد كانت موضوعات النقاش ذات طبيعة سورية، أو أنها تتصل بالشأن السوري. ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى مشاركة عدد من قادة مرحلة التحول الديمقراطي في إسبانيا، وقد كان بينهم نيكولاس س-ارتوريوس، إلياس دياث، ألبرتو أوليارت، خوسيه روما، والتي اجتازت إسبانيا من خلالها مرحلة ديكتاتورية جسدها حكم الجنرال فرانكو إلى المرحلة الديمقراطية التي تعيشها إسبانيا اليوم، والتي غيرت كل شيء في إسبانيا تقريباً.

وحديث القادة الإسبان كان بمثابة باب يفتح نحو تحولات ديمقراطية في سورية من شأنها أن تبدل وتغير حياة السوريين ومصائرهم المستقبلية.

(1) المستقبل – الأحد ١٨ حزيران ٢٠٠٦ – العدد ٢٢٩٨ – نوافذ – صفحة ١٢.

وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن الأمر، في مطلق الأحوال، لم يكن في إطار استنساخ التجربة الإسبانية الماضية في تجربة سورية مستقبلية، بمقدار ما كان محاولة لمقاربة روح وإرادة التغيير والتحول الديمقراطي الإسباني. وكان بين الأمور التي جعلتني وأنا في توليدو، اشعر وكأني في دمشق، ذلك العبق الإنساني الذي احاطنا به اثنان من توليدو، وهي إشارة صريحة إلى الباحث المعروف جورج عيراني اللبناني الأصل الذي يقدم نفسه مواطناً عولمياً بروحه العربية، ويجملته الشهيرة «كلنا سوريون»، التي كثيراً ما أستعيد وأنا أسمعه يرددها مقولة معروفة، تقول إن كل إنسان يولد في العالم له وطنان، سورية والوطن الذي ولد فيه، وقد أكمل صديقنا ستيورات رجلث الأمريكي الجنسية جوانب من العبق الإنساني الذي أحاطنا بلغته العربية الفصحى، التي تعلم قسماً كبيراً منها خلال فترة تضامنه القوي ضد الاحتلال الإسرائيلي والتي عاشها إلى جانب الفلسطينيين في غزة.

وإذا كانت القضايا والأشخاص بما فيهما من حساسية، جعلت من وجودنا في توليدو وكأنه حضور في دمشق، فقد كان للمدينة وطابعها دور مماثل. حيث توليدو، هي طليطلة التي عرفناها في قراءة تاريخ الأندلس، وعرفنا بعضاً من معالمها في الشعر والأدب، والتي ربطها الشعر الأندلسي مع الشام في بيت شديد الشهرة، يقول: «لولا دمشق لما كانت طليطلة ولا زهت ببني العباس بغدان»، وهي روابط حقيقية وملموسة، رغم كل ما مر من انقطاع تاريخي بين مدينتين تفصل بينهما مسافات هائلة، لكنهما قريبتان في الشكل وفي الروح. ففي الجهة المقابلة للفندق الذي كان مسرحاً لنشاطنا ومقراً لإقامتنا، كان ثمة مقهى صغير وجميل، تزين سقفه وجدرانه مقرنصات العمارة الإسلامية وزخافها، وكراسي المقهى، كانت أقرب إلى نماذج عرفناها في دمشق من المقاعد الخشبية نصف المرتفعة، بل إن بعض المقاعد، كانت تشبه المقاعد التي يضعها العرب فوق ظهر الجمل ليركبوه. وكله كان في «دار الشاي»، وهو الاسم الذي كان يحمله المقهى الصغير والجميل! وليس مقهى «دار الشاي» بالمعلم الغريب عن توليدو، بل إنه جزء من التكوين العام للمدينة الذي يشبه تكوين دمشق القديمة بحاراتها الضيقة والملتوية، وبيوتها المتآخية، بأبوابها ونوافذها التي تتدلى أصص الورود من شرفاتها،

كما يبدو التشابه في أشكال واجهات وقباب عمائرها الدينية، وتظهر اختلاطات وتمازجات وتداخل الفنون على كثير من المعالم العمرانية للمدينة، وبخاصة فن العمارة الإسلامي. وثمة عمارات ذات دلالة حاسمة في هذا، كما في حال المسجد الذي تحول إلى كنيسة في فترة سابقة من تاريخ توليدو، حيث إضافة إلى زخارف ونقوش وأقواس وأسقف تنتسب إلى الفن الإسلامي، هناك كتابات باللغة العربية، تعود في أصولها إلى فترة الحكم العربي في الأندلس، وفي هذه العمارة ذات الخلفية الدينية المختلطة، ما يذكرنا بدمشق، التي تختلط في عمائرها فنون من مختلف الحضارات، كما في مسجد دمشق الأموي، وهو تعبير عن روح الانفتاح والتآخي الإنساني الذي طالما كان حاجة من أجل الحياة، وهو ضرورة مؤكدة من أجل مستقبل الحياة في عالم اليوم.

ووسط الجمال والدهشة التي أحاطتنا بهما توليدو، كان ثمة مفاجآت بدت متوقعه. ففي أسواق المدينة محال تحمل أسماء عربية، بل بعض الأسماء يخص دمشق مثل محل لبيع التحف الشرقية في السوق المركزي للمدينة، وثمة قطع فنية ذات زخارف شرقية مذهبة تحمل اسم دمشق، وهي من أفضل القطع وأغلاها سعراً، وعليها طلب شديد من السواح وزوار المدينة الذين، وإن سعوا للحصول على تحف وقطع من الخصوصية الإسبانية، ولا سيما المستمدة من رائعة سرفانتس «دون كيخوت»، فإن القطع الشرقية تستوقفهم وتشدهم إليها، وغالباً فإنها تصير من مشترياتهم. وسكان المدينة قريبون من روحها في تعاملهم مع الآخرين، وقد يعود الأمر في هذا إلى أنهم أبناء مدينة صغيرة، وهذه ميزة سكان المدن الصغيرة، وربما يعود السبب إلى طبيعة المدينة السياحية، أو للسببين معاً. لكن لا بد من أسباب أخرى، تفسر الألفة الشديدة التي تبدو في سلوكهم وتصرفاتهم، عندما يعرفون أن زوارهم من دمشق، وهي مدينة معروفة على نحو ملفت للنظر من الذين تحدثنا إليهم.

كانت دمشق حاضرة في توليدو في الموضوعات، وفي الأشخاص الذين كانوا حولنا، وفي المعالم العمرانية والحضارية المحيطة، كما في روح المدينة وسكانها، التي كثيراً ما شعرت أنهم يشبهوننا حقاً!

تقرير ختامي

استكشاف الاستراتيجيات لحركة ديمقراطية في سورية

تقرير خاصّ عن خلاصة المؤتمر
الذي يستكشف الاستراتيجيات لحركة ديمقراطية في سورية

مقدم من
ستيوارت ريجلوث
مسئول مكتب برنامج أفريقيا والشرق الأوسط

المقدمة:

لا توجد حركة ديمقراطية مهمة في الجمهورية العربية السورية، وأيّ شكل للمعارضة يقمع بشدّة من قبل نظام البعث السوري لبشّار الأسد. يتضمّن هذا القمع التهديد الواسع الانتشار لأجهزة الأمن (المعروفة باسم المخابرات)، والمراقبة والحجز وسجن المثقّفين والنشطاء، مثل الكاتب ميشيل كيلو وعلي العبد الله، والمحامي أنور البني، وكمال اللبواني، ومحمود عيسى وغيرهم.

تعرض المشاركون العديدون في مؤتمر استكشاف الاستراتيجيات لحركة ديمقراطية في سورية أيضاً إلى ابتكار طرق تتجاوز قمع النظام. أكرم البني، كاتب سوري، وسمير الحسن، ناشط فلسطينيّ، كانا قد سجنا لخمس عشرة سنة تحت حكم الرئيس السوري السابق، حافظ الأسد.

مثلت سهير الأتاسي مركز أبيها، منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، الذي دافع عن حرية الرأي داخل المجتمع وبعد ذلك أغلق من قبل النظام. أما المشاركون الآخرون فهم: فايز سارة، مثقّف يساري، ودعد موسى، محامية ومدافعة عن حقوق المرأة، وعبد الرحمن الحاجّ، مختص بالحركات الإسلامية، بالإضافة إلى وليد سفور رئيس اللجنة السورية لحقوق الإنسان ورضوان زيادة مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

بتمثيلهم لمجموعة واسعة من نشطاءِ المجتمع المدني فإن المشاركين السوريين يشار إليهم كـ «نخبة القوم» الذين يُحاولُون تَشكيل حركة ديمقراطية في سورية. تَتضمّن الفئات الحالية الأخرى للمعارضة، المعارضة العلمانية للنائب السابق للرئيس السوري، عبد الحليم خدَّام، الذي ارتد عن نظام بشّار الأسد والآن يعيش حياة المنفى في باريس؛ وحركة المعارضة السنيّة للإخوان المسلمين، التي يتم قيادتها من المنفى في لندن من قِبل علي صدر الدين البيانوني. شكّل خدَّام والإخوان المسلمون تحالف معارضةٍ سَمّى جبهةَ الخلاص الوطني التي تَدْعو «لإحداث تغييرٍ في النظامِ وزرع الديمقراطية في دمشق.»

كان غرض هذا المؤتمر أنْ يَخْلقَ منبراً لمُنَاقَشَة الإمكانياتِ لحركة ديمقراطية تُحرّضُ على تغييرَ إيجابيَ وسلميَ في سورية. وكانت المشاركة المهمة للإسبان المنخرطين في الانتقال السلمي إلى الديمقراطيةِ في إسبانيا عنصرا أساسيا في هذا المنبرَ. حيث تم تبادل الدروسِ المتعلّمة بالإضافة لتجارب وتصوّراتِ مثل هؤلاء الأفرادِ كنيكولاس سارتوريوس، وألبيرتو أوليارت، وإلياس دياث، الذين وافقوا على هذه المبادرةَ يَجِبُ أَنْ تواصل الجُهود التي يُمْكِنُ أن تدفع باتجاه اجتماعات مستقبلية أخرى في دمشق. كما تُكَرَّر ذلك أكثر من مرة من قبل المنسق السوري للمؤتمر، حيث أعادَ رضوان زيادة التأكيد بأنه لا توجد هناك حالياً حركةَ ديمقراطيةَ في سورية، لكن مثل هذه التبادلاتِ مِنْ الأفكارِ للحركاتِ السلميةِ المحتملةِ كَانتْ مفيدة جداً لبناء مستقبل تمثيلِ سياسيِ ديمقراطي و ضمان حقوقِ الإنسان بشكلِ أفضلِ في سورية، اللذين يُمكنُ أنْ يَأْخُذا نتائجُ إيجابيةُ ونموذجيةُ في جميع أنحاء الشرق الأوسطِ.

الخلاصة:

القضايا الرئيسية التي تمت مناقشتها في مؤتمرِ استكشاف الاستراتيجياتَ لحركة ديمقراطية في سورية (توليدو، ١١-١٢ أيار ٢٠٠٦) دارتْ حول عقبات التغييرِ الديمقراطي. تَضمّنتْ هذه القضايا «ربيع دمشق» قصير الأجل، النكسات الثابتة للإصلاحِ، الإمكانيات الفاشلة للمنافذ الديمقراطيةِ، والقمع المستمر لحقوقِ الإنسان من قبل الحكم البعثي متضمنة كذلك قبل كل شيء

حرية التعبير. ناقشتْ الجلساتُ العواملَ الإقليميةَ والدوليةَ أيضاً التي تُؤثّرُ في سوريا وسياساتها الخارجية. تَضمّنَ هذه النِقاشِ الموقعَ الكرديَ في سورية، دور الولايات المتّحدةِ وموقعِ سوريةِ ضمن «الحرب على الإرهابِ العالمي»، بالإضافة إلى العلاقاتِ بين الإتحاد الأوربي وسورية.

توقع العديد من النشطاء في الداخل والمراقبين في الخارج حدوث تغيير ديمقراطي تدريجي في الحكم بعد موتِ حافظ الأسد في حزيران/يونيو ٢٠٠٠. باستلام بشّار الأسد للسلطة، هذا التغيير لَمْ يحدث وتم تنفيذ بِضْعَة إصلاحاتٍ جزئية ومؤقتة.أما «ربيع دمشق» الذي أفرز مناخاً مناهضاً مشهوراً، فقد كان تجربة مختصرة انتهت في خريف ٢٠٠١ (ميغويل مرادو و رضوان زيادة). الحرس القديم نَقلَ السلطة مِنْ حافظ إلى بشّار وأبقىَ النظامَ البعثيَ السوريَ عملياً. بقيت المعارضة للنظام البعثي أثناء هذه المرحلةِ الانتقالية ونشطاؤها بعيدين عن المجتمع المدني (سهير الأتاسي). وكمجرّب في الشمال السوري، كان هناك صعوبات في تَقْويةِ الآلياتِ لظهورِ الحركاتِ الديمقراطيةِ تَتمثل في الخوفِ من قمعِ الدولة لعامةِ الناس وتدخّلِ الدولة العامِّ في التزويرِ ورْشوة الانتخابات البلَديةَ و المحليّةَ (بسام إسحاق).

كذلك تمت مناقشة صلة الإسلام السياسي بالانتقال إلى الديمقراطيةِ، في ضوء النصرِ الديمقراطيِ لحماس (حَركة المقَاومة الإسلامية) في الانتخابات الفلسطينيّةِ في كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٦ وبسبب دورِ الإخوان المسلمين كعنصر قوي في المعارضةِ ضمن المجتمع السوري. وفقاً لذلك، فالأصولية الإسلامية في سورية هي استثناء؛ التطرّف الديني لَيس القاعدةَ (عبد الرحمن الحاجِّ). كما أن الإسلام السياسي في سوريةَ لَمْ يتوجّهْ نحو العنفِ (ماعدا انفجارات عرضيةِ في السبعينياتِ والثمانينياتِ) وبذاك هي مشابهة للبلدانِ العربيةِ الأخرى (فايز سارة). لذلك فالحركات الإسلامية سَتُجاهدُ للاشتراك في التغيرات السياسية نحو الديمقراطيةِ في كافة أنحاء الشرق الأوسطِ. مع هذا، الافتقار الحالي للاعتدال الديني سببه ردُّ الفعل الديني تجاه قوى التحديثِ والعولمة، وقبل كل شيء تجاه الاحتلال الأجنبي وبشكل واضح جداً الاحتلال الأمريكيِ للعراق والاحتلال الإسرائيلي لفلسطينَ (سمير الحسن).

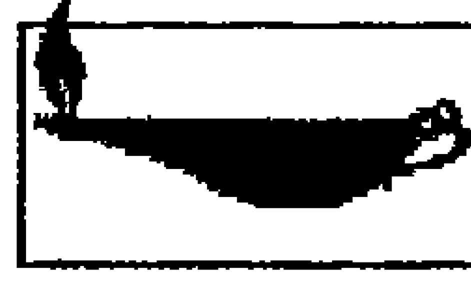
أثناء الفترة الانتقالية إلى الديمقراطية، لا يجب نسيان دور النساء وحقوقهن اللاحقة كما حدث في العراق؛ وهي عملية تحتمل المخاطرة بالتحوُّل إلى دولة إسلامية (أكرم البني). حقوق النساء والتمثيل السياسي تراجعت في سورية، التي كانت إحدى الدول العربية القيادية بخصوص دور النساء في المجتمع؛ في الواقع، النساء الثلاثون في البرلمان السوري الآن هن «ديكور سياسي» (دعد موسى). العقبات التي تواجه حقوق النساء هي اجتماعية حضارية ودينية وسياسية متضمنة العنف المنزلي والتمييز العائلي. في الحقيقة، النساءَ هن في الجزء الأهم لانتهاكات حقوق الإنسان في سورية. على مدار السبعينات والثمانينات، عَانت سورية من القمع الداخلي، الذي يَستمرُّ حالياً. تَضمَّنَ هذا القمع سجناءَ سياسيينَ، اختفاءً جماعيًا، مراقبة من قبل استخبارات النظام، بالإضافة إلى القيود الحادّة على حرية الحركة والتعبير (وليد سفور). مؤخراً جداً، آلاف «الإسلاميين» سُلّموا إلى الولايات المتّحدة للمُسَاعَدَة في الصيد العالمي لـ «الإرهابيين» وبالضبط أكثر لإحْباط التمرّد في العراق.

بسبب التورط الأمريكي في العراق، يَبْقى تغييرَ النظام غير محتملَ مِنْ القوات الخارجية. التدخّل في سورية أو إيران يفوق طاقة الجيش الأمريكي. لن يرتبط الاتحاد الأوربي بالتدخل العسكري أيضا، لكن تصور المرحلة النهائية للعبة هي نفسها. على أية حال، تصدير الديمقراطية مِنْ أوروبا الغربية والولايات المتّحدة لها مصداقية قليلة جدا، وفي الحقيقة فإنها لا تملك أي شرعية في الشرق الأوسط الآن (نديم شحادة). علاوة على ذلك، منذ ١٩٦٧، احتلت إسرائيل واستعمرت مرتفعاتَ الجولان السوريةَ، التي أعطتْ النظامَ السوري التبرير الشرعي للبقاء، مما أدى إلى ضرر كبير بالشعب السوري(رضوان زيادة). فيما يتعلق بلبنان والانسحاب العسكري السوري الأخير، فإن كلا المجتمعين يعانيان مِنْ النتائج، التي تَتضمّنُ التمييز العنصري اللبنانيَ والتفوقَ السوريَ. المصالحة في المستويات الثنائية والعمومية والمحليّة، يتضمن ذلك النساء وجمعيات الشباب، قَدْ تكون الخطواتَ الأولى لتَصليح الجسور المَكْسُورة بين سورية ولبنان هي عملية المصالحة التاريخية (جورج عيراني).

كان الاهتمام الأعظم للمشاركين السوريين هي عروضَ الإسبان الذين لم

يكونوا فقط مجرد مجرّبين ولكن مشاركين أيضاً في الانتقال إلى الديمقراطيةِ في إسبانيا بعد موتِ الجنَرال فرانكُو في ٢٠ تشرين الثّاني/نوفمبر ١٩٧٥. وافقَ المشاركونُ الإسبان على أن العنصر الحاسم في الانتقال السلمي إلى الديمقراطيةِ كَانَ الدعم والمساندة الشعبيين للدستورِ والتدخّلِ الملكي للملكِ خوان كارلوس الأول أثناء محاولة الانقلاب في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١. يجب تأسيس عقد اجتماعي مشتمل على ملتقى يضمن الديمقراطية و تعدّدية الأحزاب السياسية لضمان انتقال إيجابي إلى الديمقراطيةِ (إلياس دياث). وكذلك الإجماع الوطني أيضاً هو شرطٌ للتغييرِ الناجح. هذا الحلفِ السياسي يُمْكِنُ أَنْ يُساعدَ على تَفادي انفجار العنفِ بخَلْق موازَنةَ القوى والضعفِ بينَ أحزابِ المعارضة التي يَجِبُ أَنْ تَبْقى، قبل كل شيء متحدة (نيكولاس سارتوريس). كوريث فرانكو، ملك إسبانيا سيطرَ على القوّات المُسَلَّحة، مبقيا الجيشَ ككيان محترف، بدون السَماح للجيشِ بالانشقاق أو أن يصبح مُسَيَّساً، مما جعله عنصرا رئيسيا في مرحلة الانتقال السلمي إلى الديمقراطيةِ في إسبانيا (ألبيرتو أوليارت).

كانت ردود الأفعال السورية تجاه تدخّلاتِ الإسبان متعدّدة. المعارضة الداخلية للنظام البعثي أقوى منْ مجموعاتِ المعارضة الخارجيةِ (بسام إسحاق)، ولحد الآن هناكَ انعدامَ كامل للتنسيقِ وهكذا فإن ظهور حركة ديمقراطية أقرب إلى اللاحركة (فايز سارة). المحاولات المدنية الداخلية للمنافذ الديمقراطيةِ تَبْقى مُبعَدة أيضاً عن الشعب السوري وهكذا لا تَتمتّعُ بالدعمِ الهائلِ من قبل الناسِ (سهير الأتاسي). علاوة على ذلك، فإن الضغط الخارجي على سورية عن طريق قرارات الأمم المتحدةِ والتحقيقاتِ، والاحتلال إسرائيلي لمرتفعاتِ الجولان والتهديدات الأمريكيةِ تستعمل للقمعِ الداخلي (أكرم البني)، مما أدّى إلى انتهاك حاد لحقوقِ الإنسان (وليد سفور) وحقوق النِساء (دعد موسى). بينما كان تغيير النظام محتملا قبل حربِ العراق ٢٠٠٣، فإن إصلاح النظام وبشكل متزايد أصبح الآنَ بعيد الاحتمال (عبد الرحمن الحاجّ). مع ذلك، بسبب الضغطِ الدولي على سورية، الإمكانية للمنافذ الديمقراطيةِ ما زالت متاحة، حيث من الضروري إعداد تصورات مستندة على إجماع سياسي، متضمنة القطاعاتِ المختلفة للمجتمع المدني و تعدد الأقلّياتِ العرقية والدينية، والعمل معًا نحو انتقال سلمي وتدريجي إلى الديمقراطيةِ في سورية (رضوان زيادة).



قائمة مطبوعات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولا: قضايا الإصلاح

١- نحو قانون ديمقراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد: اعداد وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٢- نحو دستور مصري جديد: إشراف وتقديم صلاح عيسى، تحرير معتز الفجيري
٣- الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر- تجديد الوسطاء وعودة الناخب: د.سارة بن نفيسة، د.علاء الدين عرفات، تقديم السيد ياسين، نبيل عبد الفتاح
٤- نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء: تقديم المستشار يحيى الرفاعي، إعداد وتحرير سيد ضيف الله
٥- الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين: عمّار علي حسن، تقديم: عبد المنعم أبو الفتوح، وعبد المنعم سعيد.
٦- إعلان الخرطوم: أعمال المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية (بالعربية والإنجليزية).
٧- نحو تطوير التشريع الإسلامي: عبد الله أحمد النعيم، ترجمة وتقديم: حسين أحمد أمين.
٨- غزاليون ورشديون- مناظرات في تجديد الخطاب الديني: إعداد وتقديم: حلمي سالم
٩- معركة الإصلاح في سوريا: برهان غليون، حازم نهار، رزان زيتونة، رضوان زيادة، عبد الرحمن الحاج، ميشيل كيلو، ياسين الحاج صالح تحرير: رضوان زيادة
١٠- لا حماية لأحد-دور جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان: تقديم وتحرير: معتز الفجيري
١١- النيابة العامة- وكيل عن المجتمع أم تابع للسلطة التنفيذية؟: عبد الله خليل
١٢- حقوق الإنسان والخطابات الدينية- كيف نستفيد من خبرات العالم الإسلامي غير العربي؟: إعداد وتحرير: سيد إسماعيل ضيف الله
١٣- القضاة والإصلاح السياسي: تقديم وتحرير: نبيل عبد الفتاح
١٤- تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا: تقديم أحمد حسو، مراجعة وتحرير الترجمة: أشرف راضي
١٥- الإعلام في العالم العربي: بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة: محمد قطيشات، عبد الكريم العبدلاوي،عصام الدين محمد حسن، تقديم: معتز الفجيري، تحرير: عصام الدين محمد حسن
١٦- وطن بلا مواطنين: التعديلات الدستورية في الميزان: بهي الدين حسن، صلاح عيسى، د.عمرو حمزاوي، د.محمد السيد سعيد، معتز الفجيري، د.هويدا عدلي
١٧- ربيع دمشق: قضايا- اتجاهات- نهايات: إعداد وتقديم: د. رضوان زيادة
١٨- حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح- خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي: إيهاب الزلاقي، دميترو بوتيخن، دوسان أندروسك، د. رضوان زيادة، سلام الكواكبي، سيف نصراوي، د.شريف يونس، د.عمرو حمزاوي، عمرو عبد الرحمن، مارينا أوتواي، د. محمد السيد سعيد، محمد القوماني، تقديم وتحرير: سامح فوزي
١٩- أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ "تقرير ورشة العمل" (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
٢٠- من تصدير الإرهاب إلى تصدير القمع- حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠٠٨ (بالعربية والإنجليزية).
٢١- نحو قانون ديمقراطي لتحرير العمل الأهلي. دراسة قانونية وميدانية: عصام الدين محمد حسن (وآخرون) (بالعربية والإنجليزية).
٢٢- مسارات السلطة والمعارضة في سوريا.. نقد الرؤى والممارسات: د. حازم نهار.
٢٣- التحول الديمقراطي في سوريا والخبرة الإسبانية: تحرير د. جورج عيراني، د. رضوان زيادة

ثانيا: مناظرات حقوق الإنسان:

١-ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني: منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصوراني، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
٢-الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شقيرات.
٣-الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤: علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني

٤-ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
٥-التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
٦-حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي: عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.
٧-حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين: الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.
٨-الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية: غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد.
٩-الإسلام والديمقراطية: تحرير: سيد إسماعيل ضيف الله، تقديم: حلمي سالم.
١٠-الأديان وحرية التعبير-إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة:تحرير: رجب سعد طه، تقديم: د رضوان زيادة (بالعربية والإنجليزية).

ثالثاً: مبادرات فكرية:

١- الطائفية وحقوق الإنسان: فيوليت داغر (لبنان).
٢- الضحية والجلاد: هيثم مناع (سوريا).
٣- ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية: فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤- حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار: د. أحمد عبد الله
٦- حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة: منصف المرزوقي (تونس).
٧- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان: تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ
٩- الأطفال والحرب- حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي: د. هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
١١- اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢- التكفير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع
١٤- أزمة نقابة المحامين: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- مزاعم دولة القانون في تونس!: د. هيثم مناع
١٦- الإسلاميون التقدميون. صلاح الدين الجورشي
١٧- حقوق المرأة في الإسلام. د. هيثم مناع
١٨- دستور في صندوق القمامة. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر.
١٩- فلسطين/ إسرائيل: سلام أم نظام عنصري: مروان بشارة، تقديم: محمد حسنين هيكل.
٢٠- انتفاضة الأقصى: دروس العام الأول: د. أحمد يوسف القرعي.
٢١- ثمن الحرية- على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث: محمود الورداني
٢٢- الأيديولوجيا والقضبان-نحو أنسنة الفكر القومي العربي: هاني نسيرة.
٢٣- ثقافة كاتم الصوت: حلمي سالم.
٢٤- العسكر في جُبّة الشيوخ- الأصولية الإسلامية قبل وبعد ١٩٥٢: طلعت رضوان.
٢٥- مشروع للإصلاح الدستوري في مصر: عبد الخالق فاروق. تقديم: د. محمد السيد سعيد.
٢٦- الثقافة ليست بخير: أحمد عبد المعطي حجازي.
٢٧- المثقف ضد السلطة: رضوان زيادة.
٢٨- الإسلام والديمقراطية والعولمة: نبيل عبد الفتاح
٢٩- الديمقراطية في فكر رواد النهضة المصرية: نبيل فرج
٣٠- نحو إرساء قواعد العدل والسلام والإنصاف في دارفور: الصادق المهدي. تقديم: محمد فائق.

رابعاً: كراسات ابن رشد:

١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
٢- تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣- التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥- أزمة"الكشح" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٦- يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

خامساً: تعليم حقوق الإنسان:

١- كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٢- أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣- مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد (طبعة ثانية).
٤- اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان: محمد أمين الميداني.
٥- الإنسان هو الأصل- مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان: عبد الحسين شعبان.
٦- الرهان على المعرفة- حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان: الباقر العفيف، وعصام الدين محمد حسن.
٧- الأصيل والمكتسب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: علاء قاعود.
٨- حقوقنا الآن وليس غداً- المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان: تقديم بهي الدين حسن، ومحمد السيد سعيد (طبعة ثالثة).
٩- حقوق النساء- من العمل المحلي إلى التغيير العالمي: د. آمال عبد الهادي.
١٠- المواطنة: سامح فوزي.
١١- استقلال القضاء: د. شريف يونس.
١٢- الحركات الاجتماعية الجديدة: فريد زهران.
١٣- استقلال الجامعة: خلود صابر.
١٤- حرية الصحافة: خالد صلاح.
١٥- الحق في سلامة الجسد: د. ماجدة عدلي.
١٦- الانتخابات في مصر: عمرو عبد الرحمن.
١٧- حقوق النساء: أحمد زكي عثمان.
١٨- المنظمات غير الحكومية: د. يسري مصطفى.
١٩- التقارير الحكومية وتقارير الظل- مصر.. والهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان: إعداد: عصام الدين محمد حسن.
٢٠- حقوق الإنسان للنساء: بين الاعتراف الدولي وتحفظات الدول العربية: الحبيب الحمدوني، حفيظة شقير، تقديم: فريدة النقاش.

سادساً: أطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١- رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د.هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري (طبعة ثانية).
٢- التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر: د. هويدا عدلي.
٣- ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي: د. مصطفى عبد الغفار.
٤- الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات- طاقة ديمقراطية مهدرة: فون كورف بورك، مراجعة وتحرير الترجمة مجدي النعيم، تقديم د. محمد السيد سعيد.
٥- الدولة العربية في مهب الريح- دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون: عبد السلام طويل، تقديم د. نيفين مسعد.
٦- التعليم والمواطنة- واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية: مصطفى قاسم، تقديم: د. أحمد يوسف سعد.
٧- طريق مصر لقبول الذات- الاحتقان الطائفي وخطايا التعليم العام والأزهري: خالد عثمان، تقديم د. محمد سليم العوا، الأنبا د. يوحنا قلته.
٨- فقه المحاكمات الأدبية والفكرية- دراسة في الخطاب والتأويل: د. وفاء سلاوي.
٩- المواطنة والعولمة- تساؤل الزمن الصعب: د. قايد دياب.

سابعا: مبادرات نسائية:

١- موقف الأطباء من ختان الإناث: آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
٢- لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث: آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
٣- جريمة شرف العائلة: جنان عبده (فلسطين ٤٨).
٤- حدائق النساء- في نقد الأصولية: فريدة النقاش.

ثامنا: دراسات حقوق الإنسان:

١- حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير: أحمد المسلماني.
٢- التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية: أحمد تهامي.
٣- النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط: أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد.
٤- حكمة المصريين: أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.
٥- أحوال الأمن في مصر المعاصرة: عبد الوهاب بكر.
٦- موسوعة تشريعات الصحافة العربية: عبد الله خليل.
٧- نحو إصلاح علوم الدين- التعليم الأزهري نموذجا: علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
٨- رجال الأعمال- الديمقراطية وحقوق الإنسان: د. محمد السيد سعيد.
٩- عن الإمامة والسياسة- الخطاب التاريخي في علم العقائد: د. علي مبروك.
١٠- الحداثة بين الباشا والجنرال: د. علي مبروك.
١١- محمود عزمي. رائد حقوق الإنسان في مصر: هاني نسيرة، تقديم: د. محمد السيد سعيد.
١٢- التشريع السوداني في ميزان حقوق الإنسان: جمال التوم، تقديم: محجوب إبراهيم بابكر.
١٣- ما وراء دارفور: الهوية والحرب الأهلية في السودان: الباقر العفيف، ترجمة: محمد سليمان.

تاسعا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- القمع في الخطاب الروائي العربي: عبد الرحمن أبو عوف.
٢- الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان: حلمي سالم.
٣- فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان): عز الدين نجيب
٤- فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان: نورا أمين.
٥- السينما وحقوق الناس: هاشم النحاس وآخرون.
٦- الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان: سيد إسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسي.
٧- أكثر من سماء- تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش: سحر سامي.
٨- المقدس والجميل-الاختلاف والتماثل بين الدين والفن: د. حسن طلب.
٩- أحزان حمورابي- قصائد من أجل حرية العراق: إعداد حلمي سالم، تقديم: د. فريال جبوري غزول.
١٠- دوائر لم تكتمل- كتابات حول الدراما السودانية: السر السيد.
١١- أدباء نوبيون ونقاد عنصريون: حجاج أدول، تقديم: أحمد عبد المعطي حجازي.
١٢- نيغاتيف- من ذاكرة المعتقلات السياسيات: روزا ياسين حسن.

عاشرا: مطبوعات غير دورية:

١- " سواسية": نشرة شهرية. [صدر منها ٨٥ عدد]
٢- رواق عربي: دورية بحثية. [صدر منها ٥١ عدد]
٣- رؤى مغايرة: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP. [صدر منها ١١ عدد]
٤- قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

حادي عشر: قضايا حركية

١- العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج: تقديم وتحرير: بهي الدين حسن. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية)
٢- تمكين المستضعف: إعداد: مجدي النعيم.
٣- إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان: صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ – ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
٤- إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
٥- إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين: صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١.
٦- الكيل بمكيالين: مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني: مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغتين العربية والإنجليزية).
٧- اعترافات إسرائيلية- نحن سفاحون وعنصريون: إعداد: محمد السيد، ترجمة: سلاف طه.
٨- إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية: (باللغتين العربية والإنجليزية).
٩- قضايا التحول الديمقراطي في المغرب- مع مقارنة بمصر والمغرب: أحمد شوقي بنيوب، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الغفار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هاني الحوراني، تقديم: د. محمد السيد سعيد.
١٠- الإرهاب وحقوق الإنسان بعد ١١ سبتمبر (باللغة الإنجليزية).
١١- جسر العودة- حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية: تقديم وتحرير عصام الدين محمد حسن.
١٢- يد على يد- دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة: يسري مصطفى.
١٣- عنصرية تحت الحصار- أعمال مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية: تقديم وتحرير صلاح أبو نار.
١٤- إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي (بالعربية والإنجليزية).
١٥- إعلان كمبالا: مستقبل الترتيبات الدستورية في السودان (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٦- إعلان باريس حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٧- الاستقلال الثاني: نحو مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٨- أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٩- إعلان الرباط: بيان مؤتمر المجتمع المدني الموازي إلى "المنتدى من أجل المستقبل". (بالعربية والإنجليزية).
٢٠- الإعلام والانتخابات الرئاسية: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (١٧ أغسطس- ٤ سبتمبر) (بالعربية والإنجليزية).
٢١- الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (٢٧ أكتوبر- ٣ ديسمبر) (بالعربية والإنجليزية).
٢٢- السودان والمحكمة الجنائية الدولية: اختلاط المبدئي والعارض: كمال الجزولي (طبعة ثانية).
٢٣- الحقيقة في دارفور- عرض موجز لتقرير لجنة التحقيق الدولية: عرض وتقديم كمال الجزولي.
٢٤- حرية الإعلام ونزاهة الانتخابات: مجموعة وثائق حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثاني عشر: إصدارات مشتركة

أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية
١- التشويه الجنسي للإناث (الختان) - أوهام وحقائق: د. سهام عبد السلام.
٢- ختان الإناث: آمال عبد الهادي.

ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)
- إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. تحرير: د.محمد السيد سعيد، د. عزمي بشارة(فلسطين).

ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- من أجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

د) بالتعاون مع اليونسكو
- دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي (نسخة تمهيدية).

هـ) بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
- دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية. خميس شماري، وكارولين ستايني

و) بالتعاون مع منظمة أفريقيا/ العدالة
- عندما يحل السلام-موعد مع ثالوث الديمقراطية والتنمية والسلم في السودان: تحرير يوانس أجاوين، أليكس دوفال.

* * *

هذا الكتاب

تبدو التجربة الإسبانية بعد فرانكو وكأنها تجربة تحتل حيزاً خاصاً في تجارب التحول الديمقراطي في العالم، سيما لجهة المقارنة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي كانت عليه إسبانيا أيام فرانكو وما هي عليه إسبانيا اليوم.

كما أنها تعد من أنجح تجارب التحول الديمقراطي الآمن نحو الديمقراطية، مقارنة بتجارب تحول أخرى جرت في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

على ضوء هذه المقارنة نظمت في إسبانيا حلقة نقاشية بعنوان «استكشاف استراتيجيات دعم الحركة الديمقراطية في سورية بالاستفادة من التجربة الإسبانية» في مدينة طليطلة التاريخية الساحرة الروعة والجمال في أيار/مايو ٢٠٠٦، وقد كانت ثرية وغنية للغاية، إذ جمعت عدداً من الباحثين والناشطين السوريين، وعدداً من السياسيين والمؤرخين والمثقفين الإسبان، الذين كان لهم دور محوري التحول الديمقراطي في إسبانيا، وذلك للنظر في إمكانية استفا من تجربة التحول الآمن الإسبانية.

